كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

ما قرئ بالتنوين وتركه
في
القراءات الأربع عشرة

" دراسة نحوية دلالية "

إعداد

د/ سامح محمد عبد المحسن محمود

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثاني٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى،وعلى آله وصحبه ومن اهتدى ،أما بعد،

فمن الظواهر التي تتصل بالمعنى والإعراب، وتنتشر في القراءات – ظاهرة التراكيب والألفاظ التي جاز فيها التنوين وتركه في اللغة والقراءات، وقد جمعت مواضعها في القراءات معتمدًا على كتاب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) وقمت بدراستها مبينًا أثر هذا التنوع في المعنى، وجاءت الخطة كما يلي:

يشتمل البحث على مقدمة، ثم تمهيد، وفصلين فيهما أربعة مباحث، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وتفصيلها:

المقدمة : وصفت فيها الظاهرة محل الدراسة، وبينت أسباب اختياري لهذا الكتاب، ثم وضحت الأهداف المرجوة من دراسة هذا الموضوع ،والدراسات السابقة ،وبعدها فصلت خطة هذا البحث، وهي على هذا النحو:

التمهيد – التنوين وأحكامه بين النحو والقراءة.

الفصل الأول – ما قرئ بالتنوين وتركه في التراكيب القرآنية دراسة نحوية دلالية، ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول – دلالة التراكيب النحوية التي قرئ فيها بالتنوين وتركه.

المبحث الثاني – الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من التراكيب بالتنوين وتركه.

الفصل الثاني – ما قرئ بالتنوين وتركه من الألفاظ القرآنية دراسة نحوية دلالية ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول– الألفاظ القرآنية التي قرئت بالتنوين وتركه بين التوجيه والدلالة.

المبحث الثاني – الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من الألفاظ بالتنوين وتركه.

الخاتمة – أثبت فيها النتائج التي توصلت إليها خلال بحثي، وبعض التوصيات المقترحة.

Abstract

Abstract searching of entitled: Which was read With the notation and left in the fourteen readings semantic grammatical study

Preparation: Dr. Sameh Mohamed Abd el Mohsen Mahmoud – Teacher at the Faculty of Arabic Language, Assiut , University of Al-Azhar

One of the phenomena related to the meaning and expression, and spread in the readings - the phenomenon of structures and words that may permanence and left him in the language and readings, has collected their positions in the readings based on the book ('itihaf fudala' albashar bialqara'at alarbet eshr) . I studied them semantic grammatical study showing the effect of this diversity in meaning. The research includes an introduction, then a preamble, and two chapters in which four topics, then the conclusion, and sources and references.

Preamble - the notation and its provisions between grammar and reading.

Chapter 1 - Which was read With the notation and left in the quranic structures semantic grammatical study.

Chapter 2 - Which was read With the notation and left of the words of the quran semantic grammatical study.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب، ولم يجعل له عوجا، ويسَّر قراءته على سبعة أحرفٍ منهً منه وفضلا ، وجعل اللغة العربية له وعاءً وحصنا، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ خير الخلائق دِينًا وخُلقا ،وعلى آله وصحبه أكرم الناس صحبةً وهَدْيا .

أما بعد ،،،

فإنَّ القراءات القرآنية مادة ثرية، يظهر بها جلال اللغة العربية وجمالها، فيُكشف بها عن أسرارها ،ويُعلم بها تنوع معانيها، واختلاف مراميها؛ لأنها اختلاف الكيفيات في أداء اللفظ القرآني معزوًا إلى قائله[١].

وهي مع كثرتها واختلافها تعود إلى قسمين: الصحيح والشاذ ، فكل قراءة توافرت فيها الشروط الثلاثة التي اعتمدها العلماء، من صحة السند وتواتره، وموافقة الرسم العثماني ولو احتمالا، وموافقة العربية ولو بوجه ، فهي قراءة صحيحة يجب اعتمادها والأخذ بها ،وما لم تتوافر فيها هذه الشروط ، فهي شاذة، يقول مكي بن أبي طالب(ت ٤٣٧هـ):"فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه[٢]، وصحته، وصدقه ؛لأنه أُخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف" [٣] ، والمحققون من العلماء على أن القراءات العشر[١] المشهورة اليوم

(١) هذا التعريف مستنبط من تعريف ابن الجزري لعلم القراءات . ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٩) .

(٢) معناها: قطع على أنه من الوحي.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٥١) .

قد توفر فيها هذه الشروط الثلاثة[٢]، يقول البنا الدمياطي(ت١١١٧هـ): "والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقًا ،وكذا الثلاثة أبوجعفر ويعقوب وخلف على الأصح، بل الصحيح المختار ،وهو الذي تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم"[٣]،وأما ما دونها فهو الشاذ،الذي لا يقرأ به ،ولكن يحتج به في اللغة، يقول السيوطي(ت ٩١١هـ) :"وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية"[٤].

ومن الظواهر التي تتصل بالمعنى والإعراب، وتنتشر في القراءات – ظاهرة التراكيب والألفاظ التي جاز فيها التنوين وتركه في اللغة والقراءات ،فوقع في خاطري أن أقف على ما قرئ بالتنوين وتركه في القراءات ؛لأظهر علاقة الإعراب بالمعنى ،ومدى اختلافه وتنوعه بالتنوين وتركه، ويدل على ذلك ما ذكره بعض اللغويين والأصوليين في الفرق بين قول القائل: هذا قاتلٌ أخي، بالتنوين، وقول الآخر: هذا قاتلُ أخي، بالإضافة، فإن التنوين يدل على أنه لم يقتله ، ويدل حذفه على أنه قد قتله[٥]، ولأقف ـ أيضًا ـ على الإشكالات النحوية والدلالية في توجيه هذه القراءات ،محاولًا حلَّها ، والإجابة عليها.

(١) هي: قراءة نافع ،وابن كثير ،وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب ،وخلف .

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري(١/ ٤٥).

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٩) .

(٤) الاقتراح في أصول النحو : صـ ١٧١ .

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص: ١٨) ،وقواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني(١/ ٤٥).

وقصدت لجمع هذه القراءات كتاب(إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر[1])[2] للبنا الدمياطي؛ لخمسة أسباب:

أولًا – أنه من المصادر الأصيلة والمعتمدة عند علماء القراءات.

ثانيًا– أنه يُعدُّ من أجلِّ كتب القراءات التي جمعت بين الرواية والدراية ،أما الرواية فقد أورد فيه صاحبه القراءات العشر المتواترة ،وزاد عليها أربعًا من الشاذة، وهي: قراءة الحسن البصري (ت١١٠هـ) ،وقراءة محمد بن محيصن(ت١٢٣هـ)، وقراءة سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ)، وقراءة يحيى بن المبارك اليزيدي(ت٢٠٢هـ)، وأما الدراية ،فقد وجَّه صاحبه القراءات، وبيَّن صلتها بالمعنى ،مؤكدًا ذلك بكلام المفسرين والمحققين[3].

ثالثًا– أنه بمثابة مختصر لما دُوِّن من المطولات في القراءات الأربع عشرة،

(١) يجوز في اللغة أن يقال: (القراءات الأربع عشرة)،على قاعدة العدد ، و(القراءات الأربعة عشر)على قاعدة النعت ، والأول أولى .
ينظر: حاشية الشيخ/ محمد محيي الدين على الإنصاف ٦٣٤/٢.

(٢) هكذا اسمه كما ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب(ص: ٥)، وكما جاء في الطبعة التي حققها الدكتور شعبان محمد إسماعيل، خلافًا للطبعة التي حققها الشيخ أنس مهرة ، وفيها (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر).
وأطلق عليه صاحبه – أيضًا– (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) ينظر: مقدمة إتحاف فضلاء البشر (ص: ٥).

(٣) للتفصيل ينظر: العناية بالقرآن الكريم وعلومه من بداية القرن الرابع الهجري إلى عصرنا الحاضر نبيل بن محمد آل إسماعيل (ص: ٨٥).

وتوجيهها، فهو اختصار لعدة كتب[١]، منها كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات" للقسطلاني(ت٩٢٣هـ)، كما ذكر المؤلف في مقدمته[٢].

رابعًا- أن صاحبه وجَّه القراءات توجيهًا مختصرًا، مُقتصِرًا على أصح الأوجه التي يراها، دون توسع بذكر الإشكالات النحوية والدلالية، أو مناقشة الآراء وتمحيصها، مما يفتح الباب للبحث والدراسة بعده.

خامسًا- أن هذا الكتاب لم يُخدم من ناحية التحقيق ،فقد طبع بتحقيقين مختلفين[٣] ،وكلا المحققين لم يُعن بالجانب النحوي ،ولم يعزُ الأوجه إلى أصحابها ولم يعقِّب عليها بقليل أو كثير.

أهداف البحث: تهدف دراسة ما قرئ بالتنوين وتركه في هذا الكتاب إلى ثمانية أمور:

١. إلقاء الضوء على الفكر النحوي عند البنا الدمياطي.
٢. الإسهاهم في إكمال ما أغفله محققا الكتاب بعزو الآراء إلى أصحابها ،وتخريجها من كتبها الأصيلة.
٣. بيان أثر اختلاف القراءة بالتنوين وتركه على المعنى.
٤. الوقوف على التراكيب والألفاظ التي قرئ فيها بالتنوين وتركه، وإحصاؤها .

(١) مثل : كتاب النشر في القراءات العشر وطيبته وتقريبه لابن الجزري، وكشرح الطيبة للإمام أبي القاسم العقيلي الشهير بالنويري، وككتاب لطائف الإشارات في فنون القراءات للقسطلاني، شارح صحيح البخاري.

(٢) ينظر: مقدمة إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٥) .

(٣) الأول- تحقيق أنس مهرة في جزء واحد ، والثاني – تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل في جزءين.

٥. إبراز مدى اختلاف المعنى واتفاقه في كل تركيب من هذه التراكيب التي قرئ فيها بالتنوين وتركه.

٦. محاولة حلِّ الإشكالات النحوية والدلالية التي أثيرت حول التوجيهات النحوية لما قرئ بالتنوين وتركه.

٧. بيان العلاقة بين النحو و القراءة، وإبراز موقف النحويين من القراءات التي تخالف ما قرروه من أحكام.

٨. الوقوف على آراء العلماء وتوجيهاتهم ،مع تمييز قويها من ضعيفها، وبيان أسباب الضعف صناعة ومعنى.

الدراسات السابقة :

لم أقف على أي عمل علمي تناول هذه الفكرة في القراءات عامة ،أو في كتاب (إتحاف فضلاء البشر) خاصة ،ولكني وقفت على رسالة دكتوراه[1] في الكتاب بعنوان :" إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر دراسة وصفية تحليلية" تعرَّض الباحث فيها لتوجيه موجز للقراءات ، دون تفصيل أو مناقشة.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، ثم تمهيد، وفصلين فيهما أربعة مباحث، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وتفصيلها:

المقدمة : وصفت فيها الظاهرة محل الدراسة، وبينت أسباب اختياري لهذا الكتاب، ثم وضحت الأهداف المرجوة من دراسة هذا الموضوع ،والدراسات السابقة ،وبعدها فصلت خطة هذا البحث، وهي على هذا النحو:

(١) رسالة للباحث/حسن سعداني يوسف حمد١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م كلية الدراسات العليا – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان.

التمهيد - التنوين وأحكامه بين النحو والقراءة.

الفصل الأول – ما قرئ بالتنوين وتركه في التراكيب القرآنية دراسة نحوية دلالية، ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول – دلالة التراكيب النحوية التي قرئ فيها بالتنوين وتركه.

المبحث الثاني – الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من التراكيب بالتنوين وتركه.

الفصل الثاني – ما قرئ بالتنوين وتركه من الألفاظ القرآنية دراسة نحوية دلالية ،ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول– الألفاظ القرآنية التي قرئت بالتنوين وتركه بين التوجيه والدلالة.

المبحث الثاني – الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من الألفاظ بالتنوين وتركه.

الخاتمة – أثبت فيها النتائج التي توصلت إليها خلال بحثي، وبعض التوصيات المقترحة.

توطئة

قبل أن أخط القلم في بيان هذه الظاهرة ودراستها يجدر أن أُعَّرف بالبنا الدمياطي ومنهجه في الكتاب.

أولًا – التعريف بالبنا الدمياطي:

اسمه : شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الشافعي المشهور بالبنا ،والمعروف بالدمياطي.

نشأته: ولد بدمياط ونشأ بها ، وحفظ القرآن، واشتغل بالعلوم على علماء عصره ثم ارتحل إلى القاهرة، فلازم الشيخ سلطان المزاحي، والنور الشبراملسي، فأخذ عنهما القراءات، وتفقَّه بهما، وسمع عليهما الحديث، وعلى النور الأجهوري، والشمس الشويري، والشهاب القليوبي، والشمس البابلي، والبرهان الميموني، وجماعة آخرين، واشتغل بالفنون، فكان من الدقة والتحقيق غايةً قلَّ أن يدركها أحد من أمثاله – كما وصف الجبرتي – ثم ارتحل إلى الحجاز، فأخذ الحديث عن البرهان الكوراني، ورجع إلى دمياط، فاشتغل فيها بالتأليف والتدريس والذكر على الطريق النقشبندية، وعرف في الناس بالفقيه المقرىء ، والمفتي المحدث.

وفاته: كان الدمياطي قد ارتحل إلى الحجاز حاجًّا ، وبعد تمام حجه ذهب إلى المدينة المنورة ،فادركته المنية بعد ثلاثة أيام من المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف، ودفن بالبقيع مساءً[1] – رحمه الله تعالى.

ثانياً– منهج الدمياطي في كتابه(إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر):

يمكن تلخيص منهجه في توجيه القراءات فيما يلي:

(١) ينظر ترجمته: تاريخ عجائب الآثار للجبرتي ١/ ١٤١، ١٤٢،وهدية العارفين ١/١٦٧، ١٦٨.

١. جرت عادة الدمياطي أن يوجِّه القراءات توجيهًا مختصرًا، دون إسهاب أو تفصيل حتى إنَّه لم يستشهد بشاهد شعري واحد في كتابه.
٢. أنَّه يكتفي بتخريج القراءة على أقوى الأوجه دون أن يتعرض لذكر الأوجه المرجوحة أو مناقشتها . [١]
٣. أنَّه قد يكتفي بإسناد القراءات دون توجيه فيما قد يظهر وجهه من القراءات[٢].
٤. لم يُعنَ الدمياطي بعزو الوجوه والآراء إلى أصحابها[٣] ،إلا في مواضع قليلة[٤] .
٥. أنه قد يورد الأوجه الجائزة في القراءة دون اختيار أو ترجيح[٥].
٦. كثيرًا ما يعتمد في ترجيحاته على كلام أبي حيان أو السمين الحلبي، وقد صرح بذلك في بعض مواضع[٦].
٧. أنَّه قلَّد المتقدمين في توجيهاتهم ،وقلما يخالفهم [٧].

(١) ينظر : ص (١١٨٣) من البحث.
(٢) ينظر : ص (١١٩٤ ، ١٢٤٤ ، ١٢٥٤) من البحث.
(٣) ينظر : ص (١٢٠٠ ، ١٢٤٤) من البحث.
(٤) ينظر : ص (١٢٤٧) من البحث.
(٥) ينظر : ص (١٢٤٤) من البحث.
(٦) ينظر : ص (١٢٤٦) من البحث.
(٧) ينظر : ص (١٢٠٤، ١٢٦٤) من البحث.

التمهيد

التنوين وأحكامه بين النحو والقراءة

تعريف التنوين:

التنوين في اللغة: مصدر نوَّن ، ونوَّن الاسم: ألحقه التنوين[١]، والتنوين أَن تُنَوِّنَ الِاسْمَ إِذا أَجريته[٢].

في الاصطلاح: عرف بأربعة تعريفات :

الأول – نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة[٣] .

الثاني – نُونٌ سَاكِنَةٌ تَثْبُتُ وَصْلاً، وتَسْقُطُ وَقْفًا[٤].

الثالث – نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتوكيد الفعل[٥] .

الرابع – نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحقُ الاسم بَعدَ كماله، تفصلُه عمَّا بعدهَ، تثبت لفظًا، وتسقطُ خطًّا، لغيرِ التوكيد[٦].

وأولى هذه التعريفات التعريف الأخير ؛لأنه جامع مانع ،حدد نوع هذه النون بأنها زائدة، خلافًا لما قبله، وبأنها لغير توكيد، خلافًا للأول والثاني ،وبأنها تتصل بالاسم بَعدَ كماله، تفصلُه عمَّا بعدهَ، تثبت لفظًا، وتسقطُ خطًّا، خلافًا للثالث، وبذلك يسلم من الاعتراض– وإن كان ضعيفًا– بمثل نون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفًا،

(١) ينظر: لسان العرب (نون) (١٣/ ٤٢٩)، وتاج العروس (نون) (٣٦/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: لسان العرب (نون) (١٣/ ٤٢٩،والإجراء مصطلح كوفي يقابل (الصرف) .

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي (ص: ٦٨).

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (١/ ١٥٥).

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٤٤) .

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ص٨.

وتنوين المنصوب[١]، ولم يتعرض البنا الدمياطي إلى تعريف التنوين ؛ اكتفاء منه بشهرته.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: بينهما ارتباط وثيق ،فالتنوين في اللغة مصدر ،لكنه سمي به النون التي تلحق الاسم المنصرف؛ لشدة الصلة بين الحدث والاسم.

شروطه : ذكرها ابن الجزري ،فقال: "وأما التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم بشرط أن يكون منصرفًا موصولًا لفظًا غير مضاف عاريًا عن الألف واللام"[٢].

أسماؤه: يسمى التنوين؛ ليفرقوا بين النون الساكنة وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع،ولما كان التنوين خاصًّا بالنون الساكنة لم يقيد[٣].

وسماه الفراء (النون)، فقال:" والذي قرأ ﴿ أحدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ {سورة الإخلاص:١،٢} بحذف النون من (أحد)[٤] يَقُولُ: النون نون الإعراب، إِذَا استقبلتها الألف واللام حذفت، وكذلك إِذَا استقبلها ساكن، فربما حذفت"[٥] ويسمى بالغنة؛ لأنه لأنه غنة من الخيشوم، من إطلاق الصفة على الموصوف ؛ للزومها فيه.

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٤٤).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢) .

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٤٦).

(٤) القراءة : نسبت إلى أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وغيرهم ينظر :مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٣، وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٢٦،والبحر المحيط لأبي حيان ٥٧١/١٠.

(٥) معاني القرآن للفراء (٣/ ٣٠٠).

وقد يسمى الحدث، ونسب ذلك إلى سيبويه [١] ،والصحيح أن سيبويه قد سمَّاه (التنوين) في مواضع من كتابه ،ومن ذلك قوله:" باب ما يذهب التنوين فيه"[٢] وقوله:" باب ما يحرَّك فيه التنوين"[٣]،وإنما أطلق (الحدث) على المصدر[٤].

كيفية الوقف على المنون، وعلته:

يوقف على المرفوع والمجرور المنونين بالسكون، وعلى المنون المنصوب بالألف، وإنَّما فعلوا ذلك في المنصوب خاصة ؛ لأنهم استثقلوا الضمة، والكسرة في حال الوقف، فحذفوهما، وأسقطوا التنوين، ووقفوا على الإسكان، ولئلا يتوهم في المجرور أن آخره ياء الإضافة، ولأنه ليس في الأسماء اسم آخره واو مضموم ما قبلها[٥]، ولما كانت الفتحة خفيفة، أبقوها في حال الوقف، ولزم بقاء التنوين معها إلا أنهم التزموا مغايرة الوقف الابتداء، فلم يمكن ذلك مع بقاء التنوين، فأبدلوا منه ألفًا في الوقف؛ ليغايروا بين الحالين، وليقفوا على ساكن، واختاروا الألف دون غيرها للتعويض من التنوين؛ لأن آخر الكلمة فتحة، والفتحة من الألف[٦].

وقد جاء إثبات ألف المنون المنصوب وصلًا ؛ إجراءً للوصل مجرى الوقف في ثلاثة مواضع:

(١) ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ٢٣٩).

(٢) الكتاب (٣/ ٥٠٤).

(٣) السابق (٣/ ٥٠٧).

(٤) ينظر: السابق (١/ ٣٤، ٣٥، ٣٦).

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (١/ ١٦٢) ،وجمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي(ص: ٧٤٦).

(٦) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٧٤٦).

الأول – في قراءة أبي جعفر: (رِدَا يصدقْني)[1] ، قال الدمياطي: وأما ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ {سورة القصص: ٣٤ }، فقرأه بالنقل نافع وكذا أبو جعفر[2]، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفًا في الحالين على وزن(إلى)، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف، ووافقه نافع في الوقف"[3].

الثاني – في رواية حفص عن عاصم بالسكت[4] على الألف المبدلة من التنوين في"﴿عِوَجَا﴾ { سورة الكهف: ١}، قال الدمياطي: " فحفص بخلف عنه من طريقيه يسكت على الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِوَجَا﴾ "[5] ، والسكت يجري مجرى الوصل، وعلته بيان أن ما بعده ليس متصلًا بما قبله في الإعراب[6].

الثالث – في قراءة الحسن ﴿سُوَى﴾{سورة طه: ٥٨} بضم السين بلا تنوين[7]،قال الدمياطي:" أجرى الوصل مجرى الوقف"[8].

---

(١) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢٤٥/١، ٥٩٦/٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٤١٤/١، ٣٤١/٢ .

(٢) الفرق بينهما :أن نافعا يقرأ " رِدًا " بالنقل مع التنوين ، وأن أبا جعفر يقرأ " رِدَا" بالنقل والألف .

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٨٥).

(٤) ينظر : النشر في القراءات العشر ٤٢٥/١، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٨٨).

(٥) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٨٨).

(٦) ينظر : النشر في القراءات العشر (١/ ٤٢٦).

(٧) ينظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص٩٠)، وشواذ القراءات للكرماني ص ٣٠٨ وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٨٤).

(٨) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٨٤).

ما جاء من أنواع التنوين في القراءات القرآنية:

١. **تنوين التمكين**: جاء في مثل قراءة يعقوب والحسن في (علي) من قوله تعالى: ﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسۡتَقِيمٌ﴾{سورة الحجر: ٤١} بكسر اللام وضم الياء منونة (عَلِيٌّ) من علو الشرف، وقرأ الباقون بفتح اللام والياء بلا تنوين(١).

٢. **تنوين التنكير**: جاء في لفظ (أفّ) حيث وقع في القرآن الكريم(٢) ، فقد قرأ نافع نافع وحفص وأبوجعفر بالكسر والتنوين، وهو للتنكير ،فالمعنى على التنوين: أتضجر تضجرًا ما ، وإذا لم ينون دل على تضجرٍ مخصوص(٣) ، وبه قرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب ، ووافقهم ابن محيصن بالفتح دون تنوين، والباقون بالكسر دون تنوين، وهو على أصل التقاء الساكنين، والفتح ؛ للخفة، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء(٤) ، فأفادت القراءات بمجموعها المنع من إظهار إظهار الضجر للوالدين قليله وكثيره .

٣. **تنوين العوض**: جاء في موضعين: في قوله تعالى:﴿مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾،فقد اختلف في ﴿مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ﴾ هنا{سورة هود: ٤٠}،وقد أفلح{سورة المؤمنون: ٢٧}، فحفص بتنوين (كل) فيهما على تقدير محذوف عوض عنه التنوين أي: من كل حيوان و(زوجين) مفعول بـ(احمل) ، ووافقه الحسن والمطوِّعي، والباقون بغير تنوين على إضافة (كل) إلى (زوجين)، فـ(اثنين)

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٤٦).
(٢) في ثلاثة مواضع: سورة الإسراء ٢٣، والأنبياء ٦٧، والأحقاف ١٧.
(٣) ينظر: تفسير الآلوسي = روح المعاني (٨/ ٥٥).
(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٥٧).

مفعول (احمل)[١]،ولا اختلاف بين القراءتين في المعنى؛ لأن معناهما: احمل ذكرًا وأنثى من كل نوع من الحيوانات[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ {سورة الأنعام: ١٦٠} في قراءة يعقوب (عشرٌ) بالتنوين و(أمثالُها) بالرفع صفة لعشر، وعن الأعمش (عشرٌ) بالتنوين (أمثالَها) بالنصب على الحالية ، والباقون (عشرُ) بغير تنوين و(أمثالِها) بالخفض على الإضافة[٣]،وقراءة التنوين دلت على أن معنى القراءة الأخرى :فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، وبهذا يُفسَّر حذف التاء في (عشر) [٤]،وقيل: بل أُنث الْمِثل؛ لأنه في المعنى حَسَنة[٥].

٤- تنوين المقابلة في مثل قوله تعالى:﴿ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ ،و﴿ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾{سورة الزمر: ٣٨} ، فقد قرأ أبو عمرو ويعقوب بتنوين "كاشفات، وممسكات" ونصب "ضره، ورحمته" ، ووافقهما اليزيدي والحسن وابن محيصن[٦] ،قال القسطلاني: " فنوَّن تنوين المقابلة على الأصل ،ونصب ما بعده مفعولًا به، أي: هل يكشفن ضره أو يُمسكن رحمته عني"[٧].

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٢١).

(٢) ينظر : تفسير الآلوسي = روح المعاني (٦/ ٢٥١).

(٣) ينظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٧٨).

(٤) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٦٧)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣٦٦)، والمقتضب (٢/ ١٨٥)، والأصول في النحو ٤٧٧/٣.

(٥) ينظر : المحتسب لابن جني (١/ ٢٣٧).

(٦) ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني ٨/ ٣٥٧٦،وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٩٧).

(٧) لطائف الإشارات للقسطلاني ٨/ ٣٥٧٧.

حذف التنوين:

يسقط التّنوين في سبعة مواضع لخصها ابن مالك بقوله :" فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء"[١] ،وسيأتي تفصيل الكلام فيها داخل الفصول – إن شاء الله تعالى .

تحريك التنوين:

إذا وقع بعد التنوين همزة الوصل في اسم أو فعل التقى ساكنان: التنوين، وما بعد همزة الوصل، فيتعين التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول، وهو التنوين، ويتحرك بالكسر في ثلاثة مواضع[٢]:

الأول – إذا كان الساكن في " أل" التعريف ،نحو: هذا زيدٌ الطويل .

الثاني – إذا كان الساكن في "ابن " مضافًا إلى غير علم ،نحو: هذا زيدٌ ابن أخيك .

الثالث – إذا كان الساكن في فعلٍ لم يُضم ثالثُه ،نحو: قلت لمحمدٍ اضرِب ،ولسعيدٍ افتَح .

ويجوز تحريكه بالكسر أو الضم إذا كان الساكن في فعل ضُمَّ ثالثه، نحو: قلت لعليٍّ: انصُر الحق[٣]،وهما لغتان، فمن كسر، فلأنه الأصل في اجتماع الساكنين[٤]، الساكنين[٤]، ومن ضم ، فلأن ألف الوصل كان حقها الضم لو ابتدئ بها، فلما

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٨).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٧،٤/ ١٥٢).

(٣) ينظر: السابق (٤/ ١٥٢ ، ١٥٣).

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٧) ،و (٤/ ١٥٢)،وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩٥ .

سقطت في الوصل نقلت ضمتها إلى الحرف الذي قبلها[1]، وقد أورد البنا الدمياطي اختلاف القراء في مثل ذلك[2]،ومنه قوله :" وقرأ ﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾ {سورة النساء: ٤٩، ٥٠} بكسر التنوين وصلًا أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، واختلف عن ابن ذكوان، والوجهان صحيحان عنه – كما تقدم عن النشر[3] – والباقون بالضم"[4].

اجتماع التنوين بساكن :

الأصل في اجتماع الساكنين تحريك الأول – كما سبق– بالكسر ،لكن البنا الدمياطي أورد من القراءات الصحيحة المتواترة ما اجتمع فيه ساكنان، أولهما التنوين، كرواية البزي عن أبي عمرو في مثل:﴿مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَّنَزَّلُ﴾{سورة الأنعام: ١٦٠} ، فقال:" وإن كان قبلها حرف ساكن غير الألف جمع بينهما؛ لصحة الرواية واستعماله عن القراء والعرب، فلا يلتفت لطعن الطاعن فيه، سواء كان الساكن تنوينًا، نحو: ﴿مِن أَلْفِ شَهْرٍ تَّنَزَّلُ﴾{سورة القدر: ٣، ٤} ،و﴿نَارًا تَّلَظَّى﴾{ سورة الليل: ١٤ } ، أو غير تنوين نحو: ﴿هَلْ تَّرَبَّصُونَ﴾{ سورة التوبة : ٥٢ } ، و﴿فَإِنْ تَّوَلَّوْا﴾ { سورة هود : ٥٧ } ،و ﴿مَنْ تَّنَزَّلُ﴾{ سورة الشعراء : ١٢٢} "[5].

ولا يجوز فيه كسر التنوين لا لغة ولا قراءة ،أما لغة فلأن الفعل – هنا– فعل مضارع ،وإنما تجتلب همزة الوصل في الفعل الماضي، قال الرضي:" إذ لو أدغم

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ١٥٣) ،ومعاني القراءات للأزهري (١/ ١٩٠)

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٣، ٣٢٨، ٤١٥).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٥).

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر(ص: ٢٤٢).

(٥) السابق (ص: ٢١٠).

لاجتلب لها همزة الوصل، وحروف المضارع لابد لها من التصدر؛ لقوة دلالتها، وأيضاً تتثاقل الكلمة، بخلاف الماضي"[١] .

وأما قراءة فقد صرح ابن الجزري بعدم صحة الرواية بكسر التنوين هنا، فقال:" وقد ذكر الديواني في شرحه جميع الأصول أن الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في (نارا تلظى) على القياس، ولا يصح"[٢].

وبيان هذا أن (تنزل، وتلظى) فعلان مضارعان أصلهما (تتنزل ، وتتلظى) فيجوز فيهما الإدغام ،كما جاز في ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[٣]{سورة البقرة : ٢٦٧ } لكنه يعسر هنا؛ لأنه ليس قبلهما حرفا مد يسهُل بهما اجتماع الساكنين[٤]؛ لذا ضعف النحويون اجتماع الساكنين في مثل ذلك؛ للعسر والثقل[٥] ،قال الزجاج :" ولا هذه القراءَة[٦] عند البصريين النحويين جائزة ألبتَّة؛ لأن فيها الجمعَ بينَ ساكنين من غير حرف مَد ولين"[٧] ، وقال مكي:" فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح صعب، ولا يجيزه جميع النحويين؛ إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد، ...، ولكن الرواية والنقل فيه كله بالتشديد ،وهو على ما ذكرت لك من الضعف"[٨].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٣/ ٢٩١).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣٣).

(٣) هكذا قرأها البزي عن ابن كثير بتشديد التاء . ينظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٨٨،وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣/ ٢٩٠) .

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٩٩،وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٨٨، والممتع لابن عصفور ١/٤٥٦ ،وشرح الشافية للرضي (٣/ ٢٩٠).

(٦) يقصد قراءة أبي جعفر (فنعما) بسكون العين ،وتشديد الميم . ينظر النشر ٢/٢٣٦ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٥٤).

(٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (١/ ٢٧٣، ٢٧٤).

تعقيب:

في تقديري أن هذا الموقف مما اجتمع فيه ساكنان في القراءات خاص بالبصريين دون الكوفيين، فقد صرح الفراء بقبول مثل هذه القراءات ،وفسرها على وجه مقبول، وهو بيان الساكن الأول بإظهاره ، فقال:" وأما من جمع بين الساكنين، فإنه كمن بنى على التبيان إلا أنه إدغام خفيّ، وفي قوله: ﴿ أَمَّن لَّا يَهْدِّي إِلَّا أَن يُهْدى﴾[1]{ سورة يونس: ٣٥ } ،وفى قوله: ﴿ تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخْصِّمُونَ﴾[2]{سورة يس : ٤٩ } مثل ذلك التفسير" [3].

وأيضا ورود مثل هذا في القراءات المتواترة يفصح بجوازه وصحته ،فإن كتاب الله – تعالى– غاية الفصاحة والبيان ،فلا يحكم على شيء جاءت به القراءة المتواترة بالضعف أو الفساد أو غير ذلك مما لا ينبغي، فقد قال أبوحيان: "وقراءة البزي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصورًا ولا مقصورًا على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إنَّ هذا لا يجوز"[4].

وبهذا يصح ما ذهب إليه ابن الجزري ؛ إذ يقول: " وإن كان ساكنًا غير ذلك من تنوين، أو غيره جمع بينهما ؛إذ كان الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع؛

---

(١) قراءة أبي جعفر (يهْدِّي) بسكون الهاء ،وتشديد الدال . ينظر النشر ٢٨٣/٢ .

(٢) قراءة أبي جعفر (يخْصِّمون) بسكون الخاء ،وتشديد الصاد . ينظر النشر ٣٥٤/٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٨).

(٤) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٦٧٩).

لصحة الرواية واستعماله عن الفراء والعرب في غير موضع[1]"[2]، وبهذا يكون البنا الدمياطي متابعًا ابن الجزري ومتأثرًا به حتى في ألفاظه، دون أن يشير إليه.

(١) ينظر المواضع في النشر في القراءات العشر (١ / ١٠، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٧٩ ، ٢٨٣، ٢٩٩).

(٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٣٣).

الفصل الأول

ما قرئ بالتنوين وتركه في التراكيب القرآنية دراسة نحوية دلالية

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول – دلالة التراكيب النحوية التي قرئ فيها بالتنوين وتركه.

المبحث الثاني – الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من التراكيب بالتنوين وتركه.

المبحث الأول

دلالة التراكيب النحوية التي قرئ فيها بالتنوين وتركه

قبل الحديث عن الإشكالات النحوية والدلالية تجدر الإشارة إلى دلالة التراكيب النحوية التي قرئ فيها بالتنوين وتركه، وقد بلغت هذه التراكيب ستة تراكيب، تختلف فيها الدلالة على هذا التفصيل:

التركيب الأول – ما فيه اسم (لا) النافية، فيقرأ ما بعد (لا) بالرفع منونًا وبالفتح غير منون ، فيختلف نوعها وعملها، فبالتنوين تكون لنفي الوحدة ،عاملة عمل (ليس) ، وبالفتح تكون لنفي الجنس عاملة عمل (إنَّ)،والاسم معها مبني على الفتح؛ للتركيب[1]، وقد بلغت الكلمات التي قرئ فيها بالتنوين وتركه إحدى عشرة كلمة، في ستة مواضع ذكرها البنا الدمياطي[2].

اختلاف المعنى باختلاف نوع (لا) في هذا التركيب:

لاشك أن دلالة (لا) العاملة عمل (إنَّ) تختلف عن دلالة العاملة عمل (ليس)، فالأولى تكون جوابًا لما فيه (مِن) الدالة على الاستغراق ،فالنفي بها نصٌّ في نفي العموم، ومستغرق لكل فردٍ من أفراد الجنس ، فإذا قلتَ: لا رجلَ في الدار، فقد اشتمل النفي على كل رجل، ولهذا لا يجوز أن تقول: لا رجلَ في الدار بل

---

(١) بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة محل خلاف بين البصريين والكوفيين. تراجع المسألة في الإنصاف (١/ ٣٠٢) ،واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٧) ،والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٦٢).

(٢) هي: ﴿لَارَيْبَ﴾ حيث ورد ، و﴿فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ حيث ورد ،و﴿فَلَارَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَاجِدَالَ﴾ ، و﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَاخُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ ،و﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَاخِلَالٌ﴾ ،و﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾. ينظر: إتحاف فضلاء البشر (ص: ١٧٦، ١٧٧ ،٢٠١، ٢٠٧، ٣٤٣، ٥١٨، ٥١٩) .

رجلان، وإنما بُنِيَتْ مع ما بعدها ؛ لتضمنها معنى (مِن) [١]، قال المبرد :" إذا قلت: لا رجلَ في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره ، فهذا جواب قولك: هل مِن رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"[٢] .

والثانية تدل على نفي الوحدة ،أي : فرد واحد من أفراد الجنس، كقولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة ، فيجوز أن يكون في الدار رجلان فصاعدا أو امرأتان فصاعدا ، يقول الفخر الرازي:" إذا قلت: لا رجلَ بالنصب، فقد نفيت الماهية[٣]، وانتفاء الماهية يوجب انتفاء جميع أفرادها قطعًا، أما إذا قلت: لا رجلٌ بالرفع والتنوين، فقد نفيت رجلًا منكرًا مُبهمًا، وهذا بوصفه لا يوجب انتفاء جميع أفراد هذه الماهية إلا بدليل منفصل، فثبت أنَّ قولك: لا رجلَ بالنصب أدلُّ على عموم النفي من قولك: لا رجلٌ بالرفع والتنوين"[٤].

ويدل على هذا الاختلاف ما قاله مكي عند توجيه قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾{ سورة البقرة:١٩٧} بالرفع والتنوين في الأولين، وبالفتح في "جدال" [٥] : " فرق أبو عمرو بين الجدال والرفث والفسوق، فجعل " لا " مع الجدال للتبرئة، وفتح ، وجعلها مع الرفث والفسوق، بمعنى " ليس " فرفع ، وذلك ؛ لأن

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥،والمقتضب (٤/ ٣٥٧)،والأصول في النحو (١/ ٣٧٩) والتذييل والتكميل (٥/ ٢٢٢).

(٢) المقتضب (٤/ ٣٥٧).

(٣) الماهية: حقيقة الشيء التي يسأل عنها بـ(ما)، وتطلق غالبًا على الأمر المتعقل من الإنسان، وتستعمل في الموجودات والمعدومات. الكليات (ص: ٨٦٣).

(٤) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٥/ ٣١٧).

(٥) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص: ١٤٥)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١)،و إتحاف فضلاء البشر(ص ١٦٧، ٢٠١).

الجدال أتى على غير معنى ما قبله؛ لأن معنى الأول النفي الذي ليس بعام ؛ إذ قد يقع فيه الرفث والفسوق من أهل الخطايا، فجعلت " لا " بمعنى " ليس" ومعنى الثاني أنه نفي عام؛ إذ قد استقرت معالم الحج وثبت فرضه واستقام أداؤه، فلا جدال في إيجابه لأحد من الناس، ففتحه على ذلك"[١].

خلافًا للدمياطي الذي فسره بأن الرفع في الأولين نفيٌ قُصِد به النهي، أي: لا يكونن رفث ولا فسوق، وخولف في الجدال ؛لأنه قصد به الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج؛ لأن قريشًا كانت تقف بالمشعر الحرام، فرفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا كغيرهم بعرفة[٢] ، فهو وإن كان مسبوقًا بالطبري وغيره من المفسرين إلا أن الأول أرجح؛ لأن البناء نص في النفي[٣].

احتمال دلالة (لا) العاملة عمل (ليس) نفي الجنس:

لاخلاف في أنَّ (لا) العاملة عمل (ليس) لنفي الوحدة، ولكن اختلف النحويون فيها: هل تحتمل نفي الجنس أو لا ؟ إلى فريقين:

الأول – أنها لا تفيد نفي العموم ،بل هي لنفي الوحدة ألبتة ،وهو ظاهر كلام الحريري (ت ٥١٦هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، قال الحريري : وَإِذا قلت: لَا رجلٌ فِي الدَّار بِالرَّفْع، فَالْمُرَاد بِالنَّفْيِ الْخُصُوص، وَكَأَنَّهُ جَوَاب مَن قَالَ: هَل رجلٌ فِي الدَّار؟ وَلِهَذَا يجوز أَن يُقَال فِي هَذِه الْمَسْأَلَة: لَا رجلٌ فِي الدَّار، بل رجلَانِ؛ لِأَن

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية (١/ ٦٥٩).

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٧٦ ، ١٧٧).

(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٣/ ٤٩١)، والكشاف للزمخشري (١/ ٢٤٣)، وتفسير الرازي مفاتيح الغيب (٥/ ٣١٨) ،والبحر المحيط (٢/ ٢٨٥).

معنى الْكَلَام تَخْصِيص نفي الْوَاحِد"[١] ، وقال الزمخشري: " وتنفي بها نفيًا عامًا في قولك: لا رجلَ في الدار، وغير عام في قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة"[٢].

فهذان النصان يدلان على قصر دلالة (لا) العاملة عمل (ليس) على نفي الوحدة؛ إذ لم يشيرا من قريب أو بعيد إلى احتمالها نفي العموم.

الثاني- أنها محتملة لنفي العموم ،نص عليه ابن بري ،وابن الحاجب ، وابن مالك وأبوحيان ،وابن هشام ، وابن عقيل ، والدماميني[٣].

قال ابن بري – معقبًا على كلام الحريري – : " قطْعُه – على أن قولهم: (لا رجلٌ في الدار) بالرفع يقضي أنه نفى رجلًا واحدًا – ليس بصحيح ، بل يجوز أن يريد به العموم كما يريد إذا نصبه"[٤].

وقال ابن الحاجب- معلقًا على كلام الزمخشري – : " فهذا غير مستقيم، ولا خلاف عند أصحاب الفهم أنه مستفاد منه العموم كما في (لا رجلَ في الدار) ، وإن كانت (لا رجلَ في الدار) أقوى في الدلالة عليه، إما لكونه نصًّا أو لكونه أقوى ظهورًا ، وسبب العموم أنها نكرة في سياق النفي فتعم، فلم يصح قوله : (وغير عام في قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة)؛ لما تبين أنه عام "[٥].

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ص: ٢٣٨).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٠٦).

(٣) ينظر: حواشي ابن بري على درة الغواص (ص: ٢٤٧)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٢١٦)وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٤) ، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٥/ ٢٢٤)، ومغني اللبيب (ص: ٣١٦)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٣٩) وتعليق الفرائد (٤/ ٩٣).

(٤) حواشي ابن بري على درة الغواص (ص: ٢٤٧).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٢١٦).

فكلام ابن بري وابن الحاجب صريح في احتمال دلالة (لا) العاملة عمل (ليس) نفي الجنس؛ لوقوع اسمها نكرة في سياق النفي، وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى النحويين ،فقال: " فكون النحويين فرَّقوا بينهما، فجعلوا العاملة عمل (إنَّ) نصًّا في العموم، والعاملة عمل (ليس) محتملة للعموم، دليل على اختلاف الأحكام"(١).

ومن قوة هذا المذهب غلَّط ابن هشام مَن قصرها على نفي الوحدة، فقال" وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة، لا غير"(٢).

تعقيب:

الذي يظهر أن المذهب الثاني هو الراجح ، لكن يُقيد دلالتها على نفي العموم بالقرائن(٣)،ورجحانه لأمرين:

الأول – أن جمهور النحويين والأصوليين يرون أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم(٤).

الثاني – القراءات المتعددة التي قرئ فيها بالرفع والفتح ،والمعنى عليهما واحد، من ذلك :

١. قول ابن بري: " وعلى ذلك قوله – سبحانه: ﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾{ سورة البقرة: ٢٥٤ } ،تقرأ بالرفع والنصب(١) والمعنى فيهما واحد"(٢)

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٣١٠).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣١٦).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي (٥/ ٣١٧) ،والبحر المحيط (١/ ٦٢) والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٣٥٢).

(٤) ينظر: المحصول للرازي٢/٣٤٣، والإحكام للآمدي٣/٣، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٨١.

لأن المراد بالبيع والخلة والشفاعة الأجناس لا محالة؛ إذ هي من أسماء المعاني التي لا آحاد لها في الخارج، فهي أسماء أجناس لا نكرات، ولذلك لا يحتمل نفيها إرادة نفي الواحد على قراءة الرفع ، بينما الفتح فيها؛ لنفي الجنس نصًّا، فالقراءتان متساويتان معنى(٣).

٢. وكذلك المعنى على نفي العموم(٤) في قراءتي الرفع والفتح(٥) في قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ { سورة إبراهيم من الآية :٣١} ؛ لأنه في يوم القيامة ، يقول الواحدي: " يعني: يوم القيامة، وهو يوم لا بيعٌ فيه، ولا شراءٌ، ولا مُخالَّةٌ، ولا قرابةٌ ، إنَّما هي أعمالٌ يُثاب بها قومٌ، ويُعاقب عليها آخرون" (٦).

٣. قول أبي علي الفارسي في تفسير المعنى على القراءتين(٧) في قوله تعالى:﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾{ سورة الطور: ٢٣ } : "والمعنيان يتقاربان في أن النفي يراد به العموم والكثرة في القراءتين"(١).

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٥٠)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١)، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٤/ ١٤٣٧.

(٢) حواشي ابن بري على درة الغواص(ص: ٢٤٨).

(٣) التحرير والتنوير بتصرف (٣/ ١٤).

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري١٣/ ٦٧٩، ٦٨٠، وتفسير ابن كثير ٤/ ٥١٠، والتحرير والتنوير ٢٣٣/١٣.

(٥) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٥٠)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١)، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٤/ ١٤٣٧.

(٦) التفسير الوجيز للواحدي (ص: ٥٨٣).

(٧) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٥٠)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١)، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٤/ ١٤٣٧.

التركيب الثاني- ما جاء فيه اسم الفاعل منونًا أو مضافًا:

يعمل اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال عمل فعله المضارع متعديًّا كان أو لازمًا، يقول سيبويه: "فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعَلُ) كان نكرةً منوّنًا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضْرِبُ زيدًا غدًا فإذا حدّثت عنِ فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ: هذا يَضربُ زيدًا الساعةَ، ...، فهذا جرى مجرى الفعِل المضارعِ في العمل والمعنى منوَّنا"(٢).

مواضع اسم الفاعل التي قرئ فيها بالتنوين وتركه:

ذكر البنا الدمياطي المواضع التي قرئ فيها بالتنوين وتركه، فبلغت مع اسم الفاعل تسعة مواضع(٣):

١. قرأ الحسن قوله تعالى: ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾{ سورة آل عمران: ٩ } بالتنوين ونصب (الناس).

٢. قرأ المطوِّعي قوله تعالى:﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾{سورة آل عمران: ١٨٥} بالتنوين ونصب (الموت) على الأصل.

٣. اختلف في ﴿مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾{ سورة الأنفال: ١٨ }، فابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف(مُوهِنٌ) بسكون الواو، وتخفيف الهاء والتنوين على أنه اسم فاعل من (أوهن) كأكرم معدى بالهمزة، والتنوين على الأصل في اسم الفاعل و(كيدَ) بالنصب على المفعولية به، ووافقهم

---

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ٣٥٨).

(٢) الكتاب (١/ ١٦٤).

(٣) ينظر المواضع على الترتيب: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢١٩ ،٢٣٣، ٣٩٢، ٢٩٧،٤٨١،٥٤١، ٥٤٦، ٥٧١، ٢٣٨).

الأعمش، وقرأ حفص بالتخفيف من غير تنوين، و(كيد) بالخفض على الإضافة، ووافقه الحسن، والباقون بفتح الواو وتشديد الهاء، وبالتنوين (مُوَهِّنٌ) ونصب (كيد).

٤ ، ٥ – اختلف في﴿ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ ،و﴿ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾{سورة الزمر: ٣٨} فقرأ أبو عمرو ويعقوب بتنوين "كاشفاتٌ، وممسكاتٌ" ونصب "ضره، ورحمته" ، ووافقهما اليزيدي والحسن وابن محيصن ، والباقون بغير تنوين فيهما، وجر (ضره ورحمته) على الإضافة اللفظية .

٦– اختلف في ﴿مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾{سورة الصف: ٨} فقرأ ابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وخلف (متم) بغير تنوين و(نوره) بالخفض على الإضافة ، والباقون بالتنوين والنصب على إعمال اسم الفاعل كما هو الأصل.

٧– اختلف في ﴿بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ {سورة الطلاق: ٣} ،فحفص(بالغ) بغير تنوين (أمره) بالجر مضاف إليه على التخفيف، والباقون بالتنوين والنصب.

٨– واختلف في قوله تعالى:﴿مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾{سورة النازعات: ٤٥} فقرأ أبو جعفر "مُنْذِرٌ" بالتنوين و(مَن) مفعوله ، ووافقه ابن محيصن والحسن، والباقون بغير تنوين بإضافة اسم الفاعل إلى معموله؛ تخفيفًا.

٩– قوله تعالى:﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ ۚ وَصِيَّةً﴾{سورة النساء: ١٢} قرأ الحسن "مضار" بغير تنوين،و"وصية" بالخفض بالإضافة، وقرأه الجمهور بالنصب، مصدرًا مؤكدًا أي: يوصيكم الله بذلك وصية.

وتفسير إعمال اسم الفاعل في هذا الموضع: أن كلمة (مضارّ) اسم فاعل من (ضارَّ)، يعمل منونًا عمل مضارعه، فيرفع فاعلًا مستترًا، وينصب مفعولًا ،ويرتبط تحديد المفعول هنا بإعراب (وصية) ،فيجوز – في أصح الأوجه– وجهان:

الأول- أن تكون (وصية) مصدرًا مؤكدًا، أي: يوصيكم الله بذلك وصية ،وعليه فمعمول (مضار) محذوف ،تقديره: ورثته ؛لأن المعنى – كما ذكر المفسرون:" من بعد وصية يوصى بها غير مضارٍّ ورثَته في ميراثهم بأن يُوصي بزيادة على الثلث، أو يُوصي بالثلث فما دونه، ونيته مضارَّة ورثته ومغاضبتهم، لا لوجه اللَّه تعالى، أو أن يُوصي بدين ليس عليه يريد بِذَلِك ضرر الورثة [1].

الثاني – أن تكون (وصية) منصوبة بـ(مضارّ) على سبيل التجوز؛ لأن المضارة في الحقيقة إنما تقع بالورثة لا بالوصية، لكنه لما كان الورثة قد وصَّى الله – تعالى- بهم صار الضرر الواقع بالورثة كأنه وقع بالوصية[2]، ويؤيده القراءة الأخرى بإضافة "مضار" إلى "وصية" ، وأصلها: غيرَ مضارٍّ في وصيةٍ من الله ، ولكنه أضافَ اسم الفاعل إلى ظرفه مجازًا واتِّساعًا ، واتسع فيه – هنا –

فعدَّاه بنفسه من غيرِ واسطةٍ؛ لِقصد المبالغة[3].

اختلاف الدلالة في تركيب اسم الفاعل المنون والمضاف:

اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فيجوز فيه التنوين أو الإضافة ، فيدل تنوينه على أن الحدث فيه للحال، أو لما سيأتي، وتكون الإضافة فيه من باب إضافة الوصف إلى معموله إضافة غير محضة ، والمعنى باقٍ

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٦/ ٤٨٥)، والتفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٢٤) ،والكشاف (١/ ٤٨٦) ،ومفاتيح الغيب (٩/ ٥٢٥).

(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٤٨٦)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٢٠).

(٣) ينظر: الكشاف (١/ ٤٨٦)، والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٣/ ٥٥٠)، والدر المصون للسمين الحلبي (٣/ ٦١٣).

كما لو نُوِّن اسم الفاعل ،ولكن حذف منه التنوين تخفيفًا، فقوله تعالى: ﴿جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ على القراءتين لا يحتمل المضي ؛لأنه حديث عن الآخرة ،وأما قوله تعالى: ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ فإنَّ قرينة الكلية في﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ تؤكد الحال والاستقبال، والمعنى: كل نفس تذوق الموت، وقال الفارسي في القراءتين في قوله تعالى:﴿بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾: " بالغٌ أمرَه" على: سيبلغ أمره فيما يريده فيكم، فهذا هو الأصل، وهذا حكاية حال، ومَن أضاف حذف التنوين استخفافًا، والمعنى معنى ثبات النون" [(١)].

وقد تدل الإضافة فيه على المضي كما في قوله تعالى:﴿مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ بالإضافة ،قال الفارسي:"ويجوز أن يكون ﴿مُنذِرُ مَن﴾على نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس؛ لأنه قد فعل الإنذار"[(٢)].

وأما باقي المواضع التسعة، فتحتمل معنى المضي والاستقبال؛ لأنها في أحوال الدنيا ،فتدل بمجموع الزمن على الدوام والاستمرار.

وإذا كان اسم الفاعل للمضي فلا ينون، بل يخلص للإضافة، قال سيبويه:" فإذا أَخْبَرَ أَنَّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين ألبَتَّةَ"[(٣)] ،وقال الفراء:" وللإضافة معنى مضي من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى فِي المعنى، فآثر الإضافة فِيهِ، تَقُولُ: أخوك أَخَذَ حقه، فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقِّه، ويقبح أن تَقُولَ: آخذٌ حقَّه، فإذا كَانَ مستقبلًا لَمْ يقع بعدُ، قلت: أخوكَ آخِذٌ حقَّه عَن قليل، وآخذُ حقِّه عَن قليل،

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها(٦/ ٣٠٠).
(٢) الحجة للفارسي (٦/ ٣٧٥).
(٣) الكتاب (١/ ١٧١).

ألا ترى أنك لا تَقُولُ: هَذَا قاتلٌ حَمْزَةَ مُبغضًا؛ لأن معناهُ ماضٍ، فقبح التنوين؛ لأنه اسم" (١).

التركيب الثالث- ما جاء فيه المصدر منونًا أو مضافًا:

يعمل المصدر عمل فعله إذا قصد به قصْد فعله من الحدوث والنِّسبة، فَيُقَدَّرُ بـ (أن) والفعل، إنْ كان ماضيًا أو مستقبَلاً، وبـ (ما) والفعل، إنْ كان حالًا بشروط(٢)،فينون المصدر ،أو يضاف إلى فاعله أو مفعوله مع بقاء المعنى على حاله منونًا ،قال سيبويه:" وإنْ شئت حذفتَ التنوينَ كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلاَّ أنك تَجرُّ الذى يلي المصدرَ، فاعلًا كان أو مفعولاً؛ لأنَّه اسمٌ قد كففتَ عنه التنوين، كما فعلت ذلك بفاعِلٍ، ويصير المجرورُ بدلًا من التنوين معاقبًا له، وذلك قولك: عَجبِتُ من ضَرْبِه زيدًا، إن كان فاعلًا؛ ومن ضَرْبِه زيدٌ، إن كان المُضَمْرَ مفعولا"(٣) ، لكنه يختلف المصدر عن اسم الفاعل في وجوه(٤):

الأول- أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال؛ لأن المصدر أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمان دون زمان، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه، وهو المضارع.

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٢٠).

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٥٧)، وشرح الأشموني ٢/٢٠٢،والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٥ .

(٣) الكتاب (١/ ١٩٠) .

(٤) ينظر: الكتاب١/ ١٨٩،وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦،وشرح الأشموني ٢/٢١٥، ٢١٦.

الثاني – أن اسم الفاعل يتحمَّل الضميرَ كما يتحمّل الفعل؛ لأنه جارٍ عليه، والمصدر لا يتحمَّل ضميرًا؛ لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منويًّا مقدَّرًا غير مستترٍ فيه.

الثالث – أن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، واسمُ الفاعل لا يُضاف إلَّا إلى المفعول لا غيرُ.

الرابع – أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل مُعتمدًا، وغير معتمد.

ما قرئ فيه بتنوين المصدر وتركه:

ذكر البنا الدمياطي المواضع التي قرئ فيها بالتنوين وتركه، فبلغت سبعة مواضع، تفصيلها ما يأتي:

أولًا- إعمال المصدر المنون:

المصدر المنون مختلف في عمله ،فذهب البصريون إلى جوازه ،قال سيبويه:" بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا، فمعناه: أَنّه يَضرب زيدًا"[1] .

وقال ابن السراج : "وإن شئت نوَّنت المصدر، وأعربت ما بعده بما يجب له؛ لبطلان الإضافة فاعلًا كان أو مفعولًا، فقلت: عجبت من ضربٍ زيدٌ بكرًا، ومن ضربٍ زيدًا بكرٌ"[2]،ومثَّلوا[3] له بقوله تعالى:﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ {سورة البلد: ١٤، ١٥}.

(١) الكتاب (١/ ١٨٩).

(٢) الأصول في النحو (١/ ١٣٧).

(٣) ينظر: الكتاب (١/ ١٨٩)، والمقتضب (١/ ١٤)، والأصول في النحو (١/ ١٣٨) .

ومنعه الكوفيون – فيما نسب إليهم – وجعلوا المنصوب بعده معمولًا لمحذوف يُفسره المصدر، ويكون من لفظه [1]، قال أبوحيان: "وذهب الكوفيون إلى أن المصدر المُنون لا يجوز إعماله، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب ، فإنما هو محمول على فعل مضمر يفسره المصدر من لفظه؛ فإن وجد مثل: عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا ، فالتقدير: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾: إن التقدير: يطعم، وقالوا: المصدر إذا نوِّن انقطع عن أن يحدث إعرابًا، وصارت قصته قصة زيد وعمرو، وقال الفراء: "إن نوَّنت فليس من كلام العرب إلا مستكرهًا في الأشعار، فإذا رأيته في شعر فهو على نية كلامين"[2] انتهى، ويردُّ عليه وجوده في أفصح كلام منوَّنًا كما مر من قوله ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ﴾"[3] .

(١) ينظر: التذييل ١١/٨٠، ٨١، وشرح الأشموني ٢/٢٠٠ ،وهمع الهوامع ٣/٥٨.

(٢) لم أقف على كلام الفراء في مؤلفاته المطبوعة ،لاسيما معاني القرآن .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٨١).

تعقيب:

من البحث والتدقيق في هذه المسألة اتضح – لي – أمران:

الأول- أن فيما ذكره أبوحيان عن مذهب الفراء نظرًا؛ لأن الفراء قد صرح بإعمال المصدر المنون في معانيه[1] ،ومن ذلك كلامه في قراءة شعبة ؛ إذ يقول:" ولو نصبت (الكَواكِب) إذَا نَوَّنت فِي الزينة كَانَ وجهًا صوابًا، تريد: بتزييننا الكواكب"[2]،ومن أقوى الأدلة ما قاله في قوله تعالى:﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ { سورة المائدة: ٨٩ } :" ولو نوَّنتَ فِي الصيام نصبتَ (الثلاثة) كما قَالَ الله – تبارك وتعالى–: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا ﴾ {سورة البلد: ١٤، ١٥} نصبت (يتيمًا) بإيقاع الإطعام عَلَيْهِ، ومثله قوله: ﴿ أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ كِفَاتًا ٢٥ أَحۡيَآءٗ وَأَمۡوَٰتٗا ﴾ { سورة المرسلات: ٢٥، ٢٦}: تكْفِتُهم أحياء وأمواتًا، وكذلك قوله: ﴿ فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ {سورة المائدة: ٩٥} ، ولو نصبتَ (مِثْل) كانت صوابا"[3] ، ففي قوله:" نصبت (يتيمًا) بإيقاع الإطعام عليه" دليل واضح على جوازه إعمال المصدر المنون.

ثانيًا– صحة مذهب البصريين ؛ لوروده في أفصح كلام ، وفي رواية شعبة عن عاصم قوله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ ﴾ {سورة الصافات: ٦} بتنوين (زينة)، ونصب (الكَوَاكِب)، قال البنا الدمياطي: " قرأ شعبة عن عاصم (بزينةٍ) منونًا ونصب (الكَوَاكِب)، وقرأ حفص وحمزة بتنوين (زينة) وجر (الكواكب)، والباقون بحذف التنوين على إضافة زينة للكواكب[4]،وسيأتي دراستها بالتفصيل[1].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤٥، ٢/١١٠، ٣/٢٢٤، ٢٤٩.

(٢) السابق (٢/ ٣٨٢).

(٣) معاني القرآن (١/ ٣١٨ ، ٣١٩).

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٤٧١).

ثانياً – المصدر غير العامل جاء في خمسة مواضع[٢]:

١- **قوله تَعَالَىٰ:** ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾{سورة البقرة: ١٨٤}، **قرأ نافع وابن ذكوان وكذا أبو جعفر ووافقهم الحسن والمطوِّعي "فدية" بغير تنوين "طعام" بالخفض على الإضافة و(مساكين) بالجمع، وقرأ ابن كثير وأبوعمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (فدية) بالتنوين، مبتدأ خبره في المجرور قبله، و(طعام) بالرفع بدل من (فدية)، و(مسكين) بالتوحيد، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ هشام فدية بالتنوين و(طعام) بالرفع و(مساكين) بالجمع.**

٢- **قوله تَعَالَىٰ:** ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾{سورة المائدة: ٩٥} ، **قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (كفارة) بغير تنوين، و(طعام) بالخفض على الإضافة؛ للتبيين، كخاتم فضة، والباقون بالتنوين، ورفع (طعام) بدل من(كفارة).**

٣- **قوله تَعَالَىٰ:** ﴿فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَىٰ﴾{سورة الكهف: ٨٨} **قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب بالنصب منونًا، على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قُدِّم على المبتدأ (الحسنى) ،والتقدير: فله الحسنى جزاء ،وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين على الابتداء، والخبر الظرف قبله، و(الحسنى) مضاف إليها.**

---

(١) ينظر: ص ١٢٠١ من البحث .

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٩٩، ٤٤٠، ٢٥٦، ٤٦٠، ٤٧١).

٤- قولـه تَعَالَىٰ: ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾{ سـورة العنكبـوت: ٢٥ }، قـرأ ابـن كثيـر وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب برفع "مودة" بلا تنوين و(بينكم) بالخفض ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ حفص وحمزة وروح عن يعقوب بنصب (مودة) من غير تنوين مفعولا لـه أي: اتخذتموها لأجل المـودة فيتعـدى لواحـد أو مفعـولًا ثانيـا، أي: أوثانـا مـودة ، و(بيـنكم) بـالخفض، ووافقهـم الأعمـش، والبـاقون بنصـب (مَوَدَّةَ) منونًـا ، و(بَيْنَكُمْ) بالنصب على الأصل في الظرف.

٥- قولـه تَعَالَىٰ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾{سـورة سـبأ: ٣٧} ، قـرأ رويـس عـن يعقوب "جزاءً" بالنصب مع التنوين ،ورفع "الضعف"، وتوجيهه كالذي قبلـه، وقرأ الباقون برفع (جزاء) وخفض (الضعف) بالإضافة.

تعقيب:

يلاحظ في القراءات السابقة التشابه بين الأوليين في أن كلتيهما مصدر مؤكد لمضمون الجملة قُدِّم على المبتدأ،وكذلك بين الثالثة والرابعة فإن كلتيهما رفع ما بعده على أنه بدل منه ،بينما احتملت الخامسة الرفع والنصب ،فاختلف المعنى والإعراب ،فوجه النصب مع التنوين وتركه أنه مفعول لأجله أو مفعول ثان لـ(اتخذ)،ووجه الرفع أنه خبر(إن) واسمها(ما) ،والتقدير: إنَّ الذي اتَّخذتموه أوثاناً مودةُ، أي: ذو مودةٍ، أو جُعِلِ نفسَ المودةِ، أو هو خبر لمحذوف ،تقديره :هي مودة ،و(ما) عليه كافة[1].

ثالثاً – موضع مختلف فيه بين كونه مصدراً أو اسم فاعل:

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ١٧).

قوله تَعَالَىٰ: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾{سورة ص: ٤٦} قرأ نافع وأبو جعفر بغير تنوين مضافًا إلى(ذكرى)، والباقون بالتنوين وعدم الإضافة[١] .

يجوز تقدير(خالصة) مصدرًا كالعافية عمل فيما بعده، فـ (ذِكْرَى) على هذا في موضع نصب بالمصدر على تقدير: إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بأن أخلصنا لهم ذكرى الدار، ويكون «خالصة» نائبًا عن مصدر؛ لأنه من (أخلص) ، وإما أن يكون (ذِكْرَى) في موضع رفع بالمصدر على تقدير: إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بأن خلصت لهم ذكرى الدار، وتكون «خالصة» مصدر(خلص)[٢]،والإضافة فيهما من إضافة المصدر إلى مفعوله أو فاعله، ويجوز أن يكون «خالصة» اسمَ فاعلٍ على بابِه، و «ذكرى» بَدَلٌ أو بيانٌ لها[٣]،والوجهان سائغان لا إشكال فيهما صناعة أو معنى.

التركيب الرابع – ما فيه إضافة الموصوف إلى الصفة أو نعت المنون:

إضافة الاسم إلى غيره إضافة معنوية تأتي على ثلاثة معان[٤]:

المعنى الأول – معنى اللام ، كقولك: غلام زيدٍ ودار الخليفةِ، ومنه ما ذكره الدمياطي في قوله تعالى:﴿ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾{سورة الصف: ١٤} ،فقد قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب بالإضافة، ووافقهم الأعمش ،وقرأ الباقون بالتنوين(أنصارًا لله) ، وقراءة التنوين مفسرة لمعنى الإضافة ،أو اللام فيها زائدة؛ للتقوية[٥].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٤٧٨).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ٥٠٩).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٣٨٤).

(٤) ينظر الأمثلة حسب ترتيب ذكرها هنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٥٤١،٤١٢،٤٢٦،٤٥٩،٣٣٣،٤٣٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٦٨/١٠، والدر المصون ٣٢٢/١٠.

المعنى الثاني- معنى (مِن) ،ومنه قوله تعالى:﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾{ سورة النور: ٤٠} **فالبزي يقرأ "سحابُ" بغير تنوين، و"ظلماتٍ" بالجر على الإضافة كسحاب رحمة، ووافقه ابن محيصن، وقوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾**{سورة النمل: ٧ } **في قراءة غير الكوفيين ويعقوب بإضافة (شهاب) إلى(قبس)؛ لبيان النوع، أي: من قبس، كخاتم فضة"، وقوله تعالى:﴿أُكُلٍ خَمۡطٍ﴾** {سورة سبأ: ١٦} **قرأ أبو عمرو ويعقوب بضم الكاف من غير تنوين على إضافته إلى (خمط) من إضافة الشيء إلى جنسه، كثوب خز، أي: ثمر خمط، ووافقهما اليزيدي والحسن.**

ومنه – أيضًا- إضافة أفعل التفضيل إلى ما بعده ،فهي من باب إضافة الواحد إلى جنسه ،وعدها بعض النحويين من الإضافة غير المحضة ؛ لأن النيَّة فيها التنوينُ والانفصالُ؛ لتقديرك فيها "مِنْ" ،خلافًا للجمهور(١)، وقد جاءت في موضع واحد في قوله تعالى:﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗا﴾ {سورة يوسف: ٦٤} **في قراءة المطوِّعي (خيرُ حافظٍ) بلا تنوين على الإضافة.**

المعنى الثالث- معنى (في)،وهو مختلف في إثباته بين النحويين(٢)، لكن ورود بعض القراءات به يُرجح إثباته، ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب بترك التنوين، وكسر ميم (يومِ) بإضافة (فزعِ) إلى (يوم)(٣) في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٖ يَوۡمَئِذٍ﴾{سورة النمل: ٨٩} **،قال أبو علي الفارسي:" وكذلك العذاب والخزي**

---

(١) ينظر الخلاف في المسألة : ارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤،وتوضيح المقاصد للمرادي ٧٨٧/٢، وشرح الأشموني ١٢٧/٢ .

(٢) ينظر الخلاف في ارتشاف الضرب ١٧٩٩/٤: ١٨٠١،وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣١٦٣/٧ ،والمقاصد الشافية للشاطبي ٨/٤.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٤٣٢).

والفزع، أضفن إلى اليوم، والمعنى على أن ذلك كلّه: في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار"[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾{سورة التوبة: ٦١} في قراءة الجمهور بالإضافة ، قال أبوحيان: " ويجوز أن يراد: هو أذن في الخير والحق وما يجب سماعه وقبوله، وليس بأذن في غير ذلك" [2].

إضافة الموصوف إلى الصفة بين النحو و القراءة :

اختلف النحويون في إضافة الصفة إلى الموصوف والعكس[3] ،فمنعه البصريون؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد، وإضافة الشيء إلى نفسه محال؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، ولأنَّ المضاف مقصود به الذات والصفة مقصود بها المعنى فيتنافيان ولأنه لا يستقيم فيهما تقدير حرف الجرّ، وما ورد ظاهره الإضافة فمؤول عندهم على تقدير المضاف إليه وإقامة صفة مقامه[4] ، فيؤولون قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع بـ:صلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامع، قال ابن السراج: "فإنْ يكُ من الصفة وأُضيفَ إلى الاسم، وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامعِ، فمن قال هذا، فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأن معناه النعت وحده: الصلاةُ

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها(٤/ ٣٤٧).

(٢) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٤٨).

(٣) ينظر المسألة : في الإنصاف ٣٥٦/٢: ٣٥٨،واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٩١/١،وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٧/ ٣١٨٨.

(٤) ينظر : الأصول في النحو (٢/ ٨)،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/٣، ١٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٩/٢ .

الأولى والمسجدُ الجامعُ، ومن أضاف فجواز إضافتهِ على إرادة: هذه صلاةُ الساعةِ الأولى، وهذا مسجدُ الوقتِ الجامعِ، أو اليومِ الجامعِ"[١].

لكن الفراء صرح بجواز الإضافة إذا اختلف اللفظ ،فقال:" يُضاف الشيء إلى نفسه إذَا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين، والدار و الآخرة، واليوم والخميس ، فإذا اتفقا لَمْ تقل العرب: هَذَا حقُّ الحقّ، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا فِي اللفظ أنهما مختلفان فِي المعنى"[٢] ،ونسب هذا إلى الكوفيين جميعًا[٣].

وأجاز السهيلي الإضافة إلى ما كانت الصفة فيه لازمة ،كمسجد الجامع؛ لأن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فكأنك تضيف إلى ذلك المعنى، قال: "إنما فعلت العرب هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام، وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه ، فلا يضاف الموصوف إليه؛ لعدم الفائدة"[٤].

وقد جاءت بعض القراءات بما ظاهره إضافة الموصوف إلى الصفة، وذلك في خمسة مواضع في الإتحاف[٥]:

الأول- قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ {سورة الأنعام: ١٦٠} قرأ يعقوب (عشرٌ) بالتنوين، و(أمثالُها) بالرفع صفة لعشر، وعن الأعمش (عشرٌ) بالتنوين (أمثالَها)

(١) الأصول في النحو (٢/ ٨).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٣٠، ٣٣١) .

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٥٦/٢،واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٣٩١/١،وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٤١).

(٤) نتائج الفكر في النحو للسهيلي (ص: ٢٩).

(٥) ينظر المواضع حسب ورودها في الأمثلة : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٧٨،٣٠٥،٤٢٦،٤٣٢،٤٨٥).

بالنصب على الحالية ، والباقون (عشرُ) بغير تنوين و(أمثالِها) بالخفض على الإضافة،وقراءة التنوين دلت على أن معنى القراءة الأخرى :فله عشرُ حسناتٍ أمثالها[1].

الثاني- قوله تعالى: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾{سورة التوبة: ٦١} قرأ الحسن (أذنٌ خيرٌ) بتنوين الاسمين ورفع (خير) وصف لـ(أذن) أو خبر بعد خبر، والجمهور بغير تنوين وخفض (خير) على الإضافة.

فالإضافة – هنا– من إضافة الموصوف إلى الصفة مبالغة في الجودة والصلاح ،أو بتقدير (في) ، قال أبوحيان:" وهذه الإضافة نظيرها قولهم: رجل صدق، تريد الجودة والصلاح، كأنه قيل: نعم هو أذن، ولكن نعم الأذن، ويجوز أن يراد: هو أذن في الخير والحق وما يجب سماعه وقبوله، وليس بأذن في غير ذلك"[2] .

الثالث- قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾{سورة النمل: ٧}، قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالتنوين على القطع عن الإضافة و(قبس) بدل منه أو صفة له، بمعنى: مقتبس أو مقبوس، ووافقهم الأعمش، والباقون بغير تنوين؛ لبيان النوع، أي: من قبس، كخاتم فضة.

وكون(قبس) بدلًا من(شهاب) في قراءة التنوين أولى؛ لأنه قد جاء بدلًا منه مصرحًا به في قوله تعالى:﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ {سورة طه : ١٠}.

الرابع - قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾{ سورة النمل: ٨٩} ، فقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بالتنوين ،وفتح ميم (يوم) على إعمال المصدر في الظرف بعده،

(١) ينظر : الكتاب (٣/ ٥٦٧)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٣٦٦)، والمقتضب (٢/ ١٨٥)، والأصول في النحو ٣/٤٧٧.

(٢) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٤٨).

وهو "يومئذ" ، ويجوز أن يكون العامل في الظرف (آمنون) أو الظرف في موضع الصفة لـ(فزع)، أي: كائن في ذلك الوقت، وعليه تكون قراءة الباقين بترك التنوين، وكسر ميم (يوم) كسرة إعراب من إضافة الموصوف إلى الصفة.

الخامس- ﴿ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ ﴾ { سورة غافر : ٣٥} ، **اختلف القراء في** ﴿ كُلِّ قَلْبِ ﴾، فقرأ أبوعمرو وابن عامر بخلفه بالتنوين (قلبٍ) على قطع (قلب) عن الإضافة، وجعل التكبر والجبروت صفته؛ إذ هو منبعهما، وقرأ الباقون بإضافة (قلب) إلى ما بعده ،فتكون من إضافة الموصوف إلى الصفة ،أو على معنى: على كل قلب كل شخص متكبر ، والقراءتان بمعنى واحد؛ لأنه إذا تكبر القلب تكبر صاحبه ،وإذا تكبر صاحب القلب تكبر القلب ،فالمعاني متداخلة غير متغايرة [1].

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ٢/ ٧٠٤.

التركيب الخامس- ما تتناوب فيه تاء التأنيث والهاء :

جاء في موضعين[1] تاء التأنيث مُنوَّنة ،فعدل عنها في قراءة أخرى بالهاء بدلًا من التاء :

الأول – قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾{ سورة الأنعام: ١٣٩ **} قرأ المطوِّعي "خالصُه" برفع الصاد والهاء وبحذف التنوين على أنه مبتدأ، أو بدلِ بعض من كل، و(لذكورنا) خبره ، والجملة خبر الموصول[2] ، والجمهور "خالصة" بالتأنيث؛ حملًا على المعنى؛ لأن الذي في بطونها أنعام، ثم حمل على اللفظ[3] في قوله: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾، أو التاء فيه للمبالغة، كعلامة ونسابة[4].**

وقراءة المطوِّعي مُخصِّصة لقراءة الجمهور ؛إذ قراءة الجمهور تعمُّ جميع ما في البطون من الأجنة أو الأنعام ،لكن تمام الآية ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾{ سورة الأنعام: ١٣٩**} قرينة على أن المقصود – هنا– الذي يولد منها حيًّا، وهو ما أفادته القراءة الأخرى بـ(خالصُه) بالإضافة إلى الهاء.**

الثاني – قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾{سورة الإسراء : ٣٨**} قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بضم الهمز والهاء وإشباع ضمتها على الإضافة**

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٧٥، ٣٥٧).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤/٢،والبحر المحيط (٤/ ٦٦٠) ، والدر المصون (١٨٤/٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٥٨) ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٥/٢ ،وإعراب القرآن للنحاس ٣٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٤/١،ونسب إلى الكسائي في إعراب القرآن للنحاس ٣٤/٢ ، ومفاتيح الغيب للرازي (١٣/ ١٦٠) .

والتذكير{سيئه} اسم (كان)، و(مكروهًا) خبرها، أي: كل ما ذكر مما أمرتم به ونهيتم عنه كان سيئه – وهو ما نهيتم عنه خاصة – أمرًا مكروهًا ،ووافقهم الحسن والأعمش، والباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التأنيث مع التنوين على التوحيد خبر (كان)، وأنث حملًا على معنى (كل).

فمن قرأ بالإضافة ردَّه إلى بعض ما تقدم ذكره ؛لأن منه السيء والحسن، ومن قرأ بغير إضافة ردَّه إلى المنهي عنه خاصة ، فالإشارةُ في «ذلك» تحتمل أن تقعَ إلى مصدري النَّهْيَيْنِ المتقدِّمَيْن قريبًا ، وهما: قَفْوُ ما ليس به عِلْمٌ، والمَشْيُ في الأرض مَرَحًا، والثاني: أنه أُشيرَ به إلى جميعِ ما تقدَّم مِنَ المناهي[1].

الحمل على المعنى قبل الحمل على اللفظ :

الأصل – إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى– أن يُحمل أولا على اللفظ ، ثم يُحمل بعده على المعنى ،كقولك: مَن زارنا أكرمناه ،وأجزلنا لهم العطاء، فحمل على لفظ (مَن) في (أكرمناه) ،ثم حمل على المعنى بعدُ في(لهم) ، وقد حُكِم بندرة مخالفة ذلك بالحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، فقال ابنُ جني : " اعلم أنَّ العرب إذا حملتَ على المعنى لم تكدْ تُراجع اللفظ؛ لأنَّه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعُفتْ مُعاودتُه إياه ؛لأنَّه انتكاثٌ وتراجُع "[2].

وقد ادعى مكي أن في هاتين الآيتين حملًا على اللفظ بعد الحمل على المعنى وهو نادر وقليل ،فقد قال تعالى: ﴿خَالِصَةٌ﴾ ، ثم حمل بعد ذلك على اللفظ، فقال: ﴿وَمُحَرَّمٌ﴾ ، وذكر أن مثله قوله:﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ فقد قال أولاً: (سَيئةً) ، فأنث وحمل على معنى (كل)؛ لأنها اسم لجميع ما تقدم مما

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي ٢/ ٥٢٢،والدر المصون للسمين الحلبي (٧/ ٣٥٦).

(٢) الخصائص ٢/٤٢٠ .

نهى عنه من الخطايا، ثم قال بعد ذلك: (مَكْروهًا)، فذكَّر على لفظ (كل)، وهذا إنما هو على قراءة نافع ومن تابعه[١].

تعقيب:

إن في تنظير مكي بآية الإسراء نظرًا؛ لأن الصواب أنه حمل أولًا على اللفظ في قوله: (كان) فأعاد الضمير مذكرًا ، ثم حمل على المعنى، فقال: سيئة[٢]، وعلى تسليم أنه حمل على المعنى، فلا يتعين أن يكون بدأ أولًا بالحمل على المعنى، ثم بالحمل على اللفظ؛ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف، وذلك الفعل مسند إلى ضمير (ما)، ولا يتعين أن يكون: وقالوا ما استقرت في بطون الأنعام، بل الظاهر أن يكون التقدير: ما استقر، فيكون حمل أولًا على التذكير ، ثم ثانيًا على التأنيث، وهذا ما رجحه أبو حيان[٣] .

ولا يكون فيه حمل على المعنى – أيضا – إذا كانت التاء فيه للمبالغة أو التي في المصدر كالعافية، فلا يكون التأنيث حملًا على معنى (ما).

(١) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٣/ ٢٢٠٤).

(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤/ ٦٦١).

(٣) السابق (٤/ ٦٦١).

التركيب السادس- ما اختلف فيه نوعُ الفعل المتعدي بالتنوين وتركه:

في قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾{ سورة الأنعام: ٨٣ } قرئ بتنوين (درجات) وبالإضافة ،قال الدمياطي:" واختلف في "درجات" هنا ، فعاصم وحمزة والكسائي وكذا خلف بالتنوين فيهما، فيحتمل النصب على الظرف، و(من) مفعول، أي: نرفع مَن نشاء مراتب ومنازل، أو على أنه مفعول ثان قُدِّم على الأول بتضمين (نرفع) معنى فعل يتعدى لاثنين، وهو (نعطي) مثلًا ، أي: نعطي بالرفع مَن نشاء درجات ،أي: رتبًا ،فالدرجات هي المرفوعة، وإذا رفعت رفع صاحبها، أو على إسقاط حرف الجر (إلى)، أو على الحال، أي: ذوي درجات ، وافقهم الأعمش، وقرأ يعقوب بالتنوين هنا فقط، والباقون بغير تنوين فيهما على الإضافة، فـ(درجات) مفعول (نرفع)"[(١)].

فالفعل(نرفع) يتعدى إلى مفعول واحد تحقيقًا على وجه إضافة (درجات) إلى (مَن) ،واحتمالًا على قراءة التنوين، فيكون المرفوع صاحب الدرجات خلافًا للإضافة، فالمرفوع فيها هو الدرجات ،والقراءتان تتكاملان في إبراز أن الرفع عام يشمل الدرجات وأصحابها، فكأنهما من تلازمهما وارتباطهما شيء واحد، إذا رفع أحدهما رفع الآخر معه ،قال الطبري:" هما قراءتان ... متقاربٌ معناهما، وذلك أنَّ مَن رفعت درجته، فقد رفع في الدرج ، ومَن رفع في الدرج، فقد رفعت درجته"[(٢)] ، وعلى الوجه الثاني، وهو تضمين(نرفع) معنى (نعطي) يتعدى الفعل إلى مفعولين، ويكون المعطى بالرفع الدرجات وأصحابها ؛ تأكيدًا لما بينهما من الارتباط والصلة.

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٦٨) .

(٢) جامع البيان للطبري (١١/ ٥٠٥) .

المبحث الثاني

الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من التراكيب بالتنوين وتركه

أولا- القراءات في قوله تعالى: ﴿ فَلَاخَوْفٌعَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾{سورة البقرة: ٣٨} بتنوين(خوف) وتركه .

قال البنا الدمياطي:" واختلف في التنوين ﴿ فَلَاخَوْفٌعَلَيْهِمْ ﴾، ...، فيعقوب (لا خوفَ) حيث وقع[١] بفتح الفاء وحذف التنوين[٢] مبنيًا على الفتح على جعل (لا) للتبرئة، وافقه الحسن، وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفًا[٣]،... والباقون بالرفع والتنوين[٤] " [٥].

توجيه القراءات:

في هذه الكلمة القرآنية حيث وقعت في القرآن الكريم ثلاث قراءات:

القراءة الأولى - الرفع والتنوين(خوفٌ)، وبها قرأ الجمهور، وجوز العلماء في توجيهها وجهين[٦]:

---

(١) وقعت في ثلاثة عشر موضعًا: في سورة البقرة من الآية :٣٨ ،٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٧، والمائدة٦٢،والأنعام٤٨، والأعراف ٣٥، ٤٩، ويونس٦٢، والزخرف ٦٨، والأحقاف ١٣.

(٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٢٩)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١).

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٧٦) .

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ١٢٩)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١).

(٥) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٧٧) .

(٦) ينظر: تفسير ابن عطية ١٣٢/١،وتفسير القرطبي٣٢٩/١،والبحر المحيط٢٧٤/١،والدر المصون ٣٠٣/١ .

الأول- أَنْ تكونَ "لا" عاملةً عملَ "ليس"، فيكونَ "خوفٌ" اسمها، و "عليهم" في محلِّ نصبٍ خبرَها.

الثاني– أن تكونَ "لا" غيرَ عاملةٍ ، فيكونَ "خوفٌ" مبتدأ، و "عليهم" في محل رفع خبره.

القراءة الثانية - الرفع بلا تنوين(خوفُ)، وبها قرأ ابن محيص شاذًّا، ويجوز فيها ما يجوز في قراءة الجمهور ،وعُلل حذف التنوين بإحدى ثلاث: أَن تكونَ الإضافةُ مقدرةً، أي: خوفُ شيءٍ، قاله ابن مالك وابن هشام، ورجحه السمين الحلبي[١] ، أو أنه على نيةِ الألفِ واللامِ، قاله أبوحيان[٢]، أو حُذِفَ التنوينُ تخفيفًا[٣].

القراءة الثالثة – فتح الفاء وحذف التنوين(خوفَ)، وبها قرأ يعقوب من العشرة، فتكون "لا" لنفي الجنس،و"خوف" مبنيًّا على الفتح ،وذلك نصٌّ في نفي العموم، فينفي كل فرد من مدلول الخوف[٤].

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية والدلالية حول التوجيهات السابقة للتنوين وتركه في "خوف" .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٤٩/٣)، والدر المصون ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر: البحر المحيط٢٧٤/١.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية ١٣٢/١، والبحر المحيط٢٧٤/١،والدر المصون ٣٠٣/١ .

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية ١٣٢/١،وتفسير القرطبي٣٢٩/١،والبحر المحيط٢٧٤/١،والدر المصون ٣٠٣/١ .

الإشكال الأول – أَنَّ توجيه الرفع بأن "لا" عاملة عملَ "ليس" قد ضُعِّف بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ عملَها عملَ (ليس) قليلٌ، قاله أبوحيان والسمين الحلبي[١]،ويؤيده ما يلي:

أ- أن سيبويه صرح بأن إعمالها عمل " ليس" غير كثير، قال:" وقد جُعلت- وليس ذلك بالأكثر- بمنزلة "ليس"[٢].

ب- أنه لم يخالف في دعوى القلة من النحويين[٣] إلا ابن مالك[٤]، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجلُّه، ويُعدل عن الوجه الكثير الفصيح[٥].

ت- أنه لم يُحفظ إعمالها في نثر أصلًا[٦]،حتى حكم ابن هشام بأن إعمالها خاص بالشعر حين قال:" وكذا (لا) النافية، في الشعر"[٧].

ثانيها: أنَّ الجملة التي بعدها، وهي:﴿وَلَاهُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ تُعَيِّنُ أن تكونَ (لا) فيها غيرَ عاملةٍ ؛ لأنها لا تعملُ في المعارفِ[٨]، فَجَعْلُها غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلةٌ لِما بعدها[٩].

---

(١) ينظر: البحر المحيط١/٢٧٤،والدر المصون ١/٣٠٣ .

(٢) الكتاب (٢/ ٢٩٦) .

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري ص٥٣،والتذييل ٤/٢٨٢،وأوضح المسالك ١/٢٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٤).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٢٨٢).

(٦) ينظر: التذييل ٤/٢٨٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٤٤) .

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٤٤) .

(٨) ينظر: المقتضب للمبرد (٤/ ٣٥٩)،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٣/ ٣٤) .

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٨)، ومفاتيح الغيب (٣/ ٤٧٣) ، وتفسير القرطبي١/٣٢٩،والتبيان (١/ ٥٥) والبحر المحيط١/٢٧٤،والدر المصون ١/٣٠٣ .

ثالثها – أن تكرار "لا" في الآية مُرجح للرفع على الابتداء، قال السيرافي:" غير أن الأحسن إذا رفع ما بعد " لا" بالابتداء أن تكرر، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَاخَوۡفٌعَلَيۡهِمۡ وَلَاهُمۡيَحۡزَنُونَ ﴾{سورة البقرة: ٣٨} " [١].

الإشكال الثاني – أن اختلاف معنى "لا" في القراءتين يوهم التضاد بينهما؛ إذ كيف ينفي عنهم نوعًا خاصًّا من الخوف على قراءة الجمهور، وينفي عنهم عموم الخوف بقراءة يعقوب!

هذا الإشكال يفهم من ترجيح العكبري لقراءة الرفع على الفتح؛ إذ يقول: " والوجه الثاني: من جهة المعنى، وذلك بأن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكلية، وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة" [٢] .

وقد ذكر المفسرون أن الخوف المنفي عنهم خاص في الآخرة ،قال الطبري: " يعني به جل ذكره: ولا خوف عليهم فيما قَدِموا عليه من أهوال القيامة"[٣] ،وقال أبوحيان:" وظاهر الآية عموم نفي الخوف والحزن عنهم، لكن يخص بما بعد الدنيا؛ لأنه في دار الدنيا قد يلحق المؤمن الخوف والحزن، فلا يمكن حمل الآية على ظاهرها من العموم لذلك"[٤].

ويمكن رد هذا الإشكال بأمرين:

الأول– أن تقييد الخوف بـ"عليهم" يدل على نفي كونه مستعليًّا ومستوليًا عليهم، وفي ذلك إشارة لطيفة إلى أن الخوف لا ينتفي بالكلية، بل هو نوع خاص، فليس

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٢٦) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٥).
(٣) جامع البيان للطبري (٢/ ٤٠).
(٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٧٥).

في قوله: "فلا خوف عليهم" دليل على نفي أهوال يوم القيامة وخوفها عن المطيعين لما وصفه الله تعالى ورسوله من شدائد القيامة، إلا أنها مخففة عن المطيعين، فإذا صاروا إلى رحمته، فكأنهم لم يخافوا [1]، وبهذا تتفق القراءتان.

الثاني– أن قراءة الفتح تنص على نفي العموم ،وقراءة الرفع محتملة لنفي الجنس ولنفي فرد واحد ،فيحمل المحتمل على المنصوص عليه[2] ،ويكون المعنى: انتفاء جنس الخوف عنهم في الآخرة ،فلا يقع لهم أي نوع من أنواع الخوف في مواطن الآخرة وأهوالها.

تعقيب:

يتضح – مما سبق– ما يلي:

أ– أنَّ البنا الدمياطي اقتصر على إسناد القراءات في هذا الموضع ،مع توجيه قراءة الفتح فقط .

ب– أنَّه لم يعرج على المعنى على القراءتين.

ت– أنَّ الراجح في توجيه قراءة الرفع الابتداء، دون إعمال "لا" عمل ليس.

ث– أنَّه لا تضاد بين القراءتين في المعنى.

(١) البحر المحيط في التفسير بتصرف (١/ ٢٧٤).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور(١/ ٤٤٤).

ثانياً- القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾{سورة البقرة: ٢} **بتنوين(ريب) وتركه.**

قال البنا الدمياطي:" وعن" الحسن "لا ريبًا""[١] فيه بالتنوين حيث وقع[٢] بفعل مقدر، أي: لا أجد ريبًا، والجمهور بغير تنوين مع البناء على الفتح"[٣].

توجيه القراءتين:

ذكر الشيخ أن في هذه الكلمة القرآنية حيث وقعت في القرآن الكريم قراءتين، فقراءة الجمهور جاءت فيه "لا" لنفي الجنس، وهذا التوجيه لا خلاف فيه بين المعربين[٤]،وأما القراءة الأخرى، فقد انفرد أهل القراءات بذكرها، ووُجِّهت بأحد توجيهين :

الأول- **أنها نفت وجود الريب في القرآن، بإضمار فعل ،فـ"ريبًا" مفعول به لفعل محذوف، تقديره: لا أجد ريبًا. قاله القسطلاني[٥] ، وتبعه البنا الدمياطي.**

الثاني– **أن "ريبًا" منصوب ؛لكونه شبيهًا بالمضاف، فهو عامل في الظرف بعده، وعليه يكون خبر"لا" محذوفًا، تقديره: ثابت ،أو مستقر، أو نحو ذلك. قاله الشيخ عبدالفتاح القاضي[٦] – رحمه الله.**

---

(١) ينظر: شواذ القراءات للكرماني (ص: ٤٧)،ولطائف الإشارات للقسطلاني ١٣٨٨/٤.

(٢) وقعت في ثلاثة عشر موضعا في سورة البقرة من الآية :٢، وآل عمران٩، ٢٥، والنساء ٨٧،والأنعام١٢، ويونس٣٧،والإسراء٩٩،والكهف ٢١،والحج ٧،وغافر ٥٩، والشورى ٧،والجاثية ٢٦، ٣٢.

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٦٧) .

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٤)،والتبيان في إعراب القرآن للعكبري(١٥/١)،والبحر المحيط (١/ ٦٢)،ولطائف الإشارات ١٣٨٨/٤.

(٥) ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني ١٣٨٨/٤ ،وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٦٧).

(٦) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها في كلام العرب (ص: ٢٧) .

الدراسة والمناقشة:

أما عن توجيه قراءة الجمهور بالبناء ،فهي تدل على نفي عموم الريب عن القرآن الكريم ،وأما التوجيه الأول للقراءة الشاذة ،فإنه يقوى بما أقره النحويون من جواز العطف على (لا) النافية للجنس بالنصب ؛تنزيلًا لها منزلة النداء[١] فتقول: لا فحشَ فيها ولا سوءًا، بالتنوين.

وأما توجيه الشيخ القاضي– رحمه الله– فقد انفرد به ، وهو يناسب توجيه قراءة الجمهور – فيما ذكره السمين الحلبي:" و «ريبَ» اسمُها، وخبرُها يجوز أن يكونَ الجارَّ والمجرورَ، وهو «فيه»، إلا أن بني تميم لا تكاد تَذْكر خبرَها، فالأولى أن يكون محذوفًا تقديره: لا ريبَ كائنٌ"[٢] .

فعلى تقدير الخبر في قراءة الجمهور تتوافق القراءتان معنى وإعرابًا، وهما بمجموعهما يدلان على ثلاثة أمور:

الأول – أن "فيه" متعلق بـ"ريب" ، خلافًا لمن ذهب إلى غير ذلك[٣].

الثاني– أن تعلق "فيه" بـ"ريب" يُصحِّح قول من قال: إنه نفي أريد به النهي[٤]، بمعنى: لا ترتابوا فيه .

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء١/١٢٠، ١٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١/١ .

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٨٣).

(٣) ينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٣٦) ، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٨٤).

(٤) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (١/ ١٤٢)،والتفسير الوسيط للواحدي (١/ ٧٨)،والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٨٣).

الثالث – أن المراد من القراءة الشاذة "لا ريبٌ" بالرفع[١] نفي العموم، وإن كان اللفظ يحتمل نفي الوحدة،لكن السياق يدل على العموم ،فقراءة الجمهور تدل على العموم باللفظ ،والأخرى تدل عليه بالمعنى[٢]،قال الفخر الرازي: "واعلم أن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية، والدليل عليه أن قوله: لا ريب نفي لماهية الريب، ونفي الماهية يقتضي نفي كل فرد من أفراد الماهية؛ لأنه لو ثبت فرد من أفراد الماهية لثبتت الماهية، وذلك يناقض نفي الماهية، ولهذا السر كان قولنا: " لا إله إلا الله" نفيًا لجميع الآلهة سوى الله تعالى، وأما قولنا: "لا ريبٌ فيه" بالرفع، فهو نقيض لقولنا: "ريب فيه" ،وهو يفيد ثبوت فرد واحد، فذلك النفي يوجب انتفاء جميع الأفراد؛ ليتحقق التناقض"[٣] .

لكنْ هناك إشكال يعرض على القراءتين هنا، وهو:

الإشكال – أنه إذا كان معنى القراءتين يدل على عموم نفي الريب عن القرآن، فبماذا يُفسَّر وقوع بعض الشك في القرآن من الملاحدة وغيرهم [٤] ؟

والجواب عنه ما ذكره الزمخشري: أنه ما نفى أنَّ أحدًا لا يرتاب فيه ، وإنما المنفي كونه مُتعلقًا للريب ومظنة له؛ لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لمُرتاب أن يقع فيه[٥].

---

(١) نسبت إلى أبي الشعثاء، وزيد بن علي .ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٠، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٤٧).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٦٢).

(٣) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢/ ٢٦٦).

(٤) ينظر: باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن (١/ ٢٢).

(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٣٤).

ثالثًا- القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾{ سورة الكهف: ٢٥} **بتنوين (مائة) وتركه .**

قال البنا الدمياطي:" واختلف في "ثَلاثَمِائَةٍ سِنِين" ، فحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين[١] على الإضافة ، أوقعوا الجمع في (سنين) موقع المفرد و(مائة) واحد وقع موقع الجمع؛ لأنَّ مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور كثلاثة أيام، فقياسه ثلاث مئات أو مئين، لكن وحَّد اعتمادًا على العقد السابق، ومميز المائة موحد مجرور، فقياسه: مائة سنة، وجمع ؛ تنبيهًا على الأصل، قال الفراء: " من العرب من يضع سنين موضع سنة"[٢]، وافقهم الحسن والأعمش[٣] والباقون بالتنوين[٤]؛ لأنه لمَّا عدل عن قياسه عدل عن إضافته، فيكون (سنين) بدلًا من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين[٥] " [٦].

توجيه القراءتين:

أما القراءة الأولى بترك التنوين، فقد أضيفت "ثلاثمائة" إلى "سنين" ،وهي

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٢٧٦، والكنز في القراءات العشر للواسطي ٥٤٤/٢ ،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣١٠.

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨).

(٣) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي (ص: ٥٩١) ،ولطائف الإشارات لفنون القراءات٢٧٥٦/٦.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٢٧٦، والكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/ ٥٤٤ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣١٠.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣١١/٣، وشرح الأشموني ٣٥٧/٢ ،والتصريح ١٤٨/٢ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٦٥).

تمييز "مائة"[١] ،وأما القراءة الأخرى بالتنوين، فقد وجهت بستة توجيهات:

الأول– أن "سنين" بدل من "ثلاثمائة" ،قاله الأخفش، والمبرد[٢]، وتبعهما الفارسي، وابن خالويه، والنحاس، والعكبري[٣]، قال الأخفش: "وقال {ثَلاثَ مِئَةٍ سِنِينَ} على البدل من {ثَلاثَ} ومن "المِئَة" ، أي: لَبِثُوا ثلاث مِئَةٍ ،

فإن كانت السنون تفسيرًا للمئة، فهي جرّ ،وإن كانت تفسيرًا للثَّلاثِ فهي نصب"[٤] .

الثاني– أن "سنين" تمييز، قال الفراء: "ومن نَوَّن عَلَى هَذَا المعنى يريدُ الإضافة نصب (السنين) بالتفسير للعدد

كقول عنترة:

فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبةً ∴ سُوداً كخافية الْغُرابِ الأَسْحَمِ[٥]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨)،ومعاني القراءات للأزهري (٢/ ١٠٨)، والبحر المحيط في التفسير (٧/ ١٦٤) .

(٢) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩)،والمقتضب (٢/ ١٧١).

(٣) ينظر: الحجة للفارسي(٥/ ١٤٠)،والحجة لابن خالويه (ص ٢٢٣)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٣) ،والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٤٤).

(٤) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩).

(٥) البيت : من الكامل ،وهو لعنترة بن شداد . ينظر ديوانه ص ٨٩، والأصول ٣٢٥/١، وشرح وشرح المفصل لابن يعيش٢٤٥/٢.

المعنى: الحلوبة: المحلوبة ، والخوافي: أواخر ريش الجناح مما يلي الظهر، والأسحم: الأسود . ينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي (ص: ١٨٣).

فجعل (سودًا) وهي جمع مفسِّرة كما يفسّر الواحد"[١] ، وجوزه ابن خالويه[٢].

الثالث – أنه عطف بيان ،قال الزجاج : "ويكون على تقدير آخر: " سِنين " معطوفًا على " ثَلاَثٍ" عطف البيان والتوكيد"[٣].

الرابع – أنه نعت، قال الزجاج :"وجائز أن تكون (سنين) من نعت المائة، وهو راجع في المعنى إلى ثلاث"[٤].

الخامس – أنه على التقديم والتأخير ،أي: إن الفعل واقع على "سنين" ،والتقدير: ولبثوا فِي كهفهم سنين ثلاثمائة، قال الفراء: "يريدونَ: ولبثوا فِي كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل"[٥]،وتبعه الطبري، وابن خالويه[٦].

السادس– أنه في موضع خفض بدل من "مائة"[٧]،جوزه الأخفش[٨] ،وقال النحاس:" النحاس:" والخفض ردٌّ على مائة؛ لأنها بمعنى: مئين"[٩].

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية والدلالية حول التوجيهات السابقة لتنوين "مائة" وتركه.

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨).

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٢٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٧٨).

(٤) السابق (٣/ ٢٧٨).

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨).

(٦) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ٢٣٢)، والحجة في القراءات السبع (ص: ٢٢٣).

(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٢٩).

(٨) ينظر: السابق (٢/ ٤٢٩).

(٩) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٣) ،والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٤٤).

الإشكال الأول – أن إضافة الجمع إلى (مائة) على أنه تمييز مجرور مخالف للقياس، قليل في الاستعمال:

أما مخالفة القياس، فلأن حق تمييز المائة فما فوقها أن يفرد، نحو: مائة دينار، وألف درهم ،قال ابن السراج: "فإذا بلغت المائة تركتَ التنوين وأضفتَ المائة إلى واحد مفسر، ووجب ذلك في المائة؛ لأنها تشبه عشرة وعشرين، أما شبهها بعشرة ،فلأنها عشر عشرات، فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبهها بعشرين وتسعين، فلأنها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزها واحدًا، فأُضيفت إلى واحد لذلك"(١).

ولذا قال المبرد :"وقد قرأ بعض القراء بالإضافة ...، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"(٢)، وقال النحاس:" فأما (ثلاثمائة سنين) فبعيد في العربية، يجب أن تتوقّى القراءة به؛ لأن كلام العرب ثلاثمائة سنة" (٣) ، وتبعه مكي، وابن الأثير(٤).

وأما قلة الاستعمال، فقد نص عليها الإمام مكي ،فقال:" وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال"(٥)، وقال العكبري: "ويقرأ بالإضافة ؛ وهو ضعيف في الاستعمال ؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد "(٦).

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٣١٢).

(٢) المقتضب (٢/ ١٧١).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٩٣).

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٤٠)،والبديع في علم العربية (٢/ ٢٩٣).

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٤٠).

(٦) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٤٤).

الجواب: وصف القراءة المتواترة بالخطأ، والبعد فيه نظر، فقد أجيب عن هذا الإشكال بما يأتي:

١. أنه جاء على الأصل[١]؛ لأن الإضافة فيه بمعنى: "مِن"، قال ابن الوراق(ت٣٨١هـ) :" فأما مائة درهم، وألف درهم، فالقياس أن يقال: مائة الدراهم، وألف الدراهم، ولكنهم حذفوا لفظ الجمع استخفافًا، فاجتزؤوا بلفظ الواحد"[٢].

٢. أن النحويين مجمعون على أن الواحد المفسر عن الجمع معناه الجمع قاله ابن خالويه[٣].

٣. أن العرب تستغني عن الواحد بالجمع، وعن الجمع بالواحد، وذلك كثير[٤].

٤. أنه تمييز لـ " ثلاث" ،وليس تمييزًا لمائة ،قال الغزنوي(ت بعد ٥٥٣): "ومن لم ينون للإضافة، اعتمد على الثلاث دون المائة"[٥] .

٥. أنه يجوز أن يأتي مميز المائة جمعًا، وقد نص عليه الفراء والفارسي، قال الفراء:" ومن العرب مَن يضع السنين فِي موضع سنة"[٦] ، وقال أبو علي الفارسي: "ممَّا يدلُّ على صحة قول مَن قال: ثلاثمائة سنين أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو: ثلاثمائة رجل وأربعمائة ثوب قد جاء مضافًا إلى الجميع"[٧].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٤٠).

(٢) علل النحو (ص: ٤٩٣).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٢٣).

(٤) ينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٣٠٥).

(٥) باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن (٢/ ٨٥٤).

(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٣٨).

(٧) الحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ١٣٧).

الإشكال الثاني – أن توجيه قراءة التنوين قد ضُعِّف من بعض الأوجه السابقة:

الأول – أنه يضعف إعراب "سنين" بدلًا أو عطف بيان من (مائة)؛ لفساد المعنى عليه، قال ابن هشام: "والثاني مردود ،فإنه إذا أقيم مقام (مائة) فسد المعنى"[(١)]، وفساده أنه يؤدي إلى أنهم ما لبثوا إلا ثلاث سنين.

الثاني – أنه لا يصح أن ينتصب على التمييز من جهتي الصناعة والمعنى:

أما الصناعة، فلأنه جَمع مميز (مائة)، وجاء به منصوبًا ،والقياس أن يكون مفردًا مجرورًا، قال السمين:" ولا جائزٌ أَن يكونَ "سنين" في هذه القراءةِ مميِّزًا؛ لأنَّ ذلك إنما يجيءُ في ضرورةٍ مع إفرادِ التمييز"[(٢)].

وأما المعنى فيفسد؛ إذ يوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة، كما أنك إذا قلت:" عشرون رماحًا " فكل واحد منها رماح، فيكون "عشرون رماحًا" ستين رمحا أو أكثر، وليس ذلك معنى الآية[(٣)].

وذلك أن التمييز جمع، وأقل الجمع ثلاثة، والمميز ثلاثمائة، فيضرب ثلاثة في ثلاثمائة، فتكون مدة لبثهم في الكهف على ذلك تسعمائة سنة، كما أن الرماح – في المثال – جمع، وأقله ثلاثة، فتضرب (الثلاثة) في المميز (العشرون)،فيكون المعنى: ستين رمحًا.

وأما تنظير الفراء ببيت الشعر، فقد ضعف؛ لعدم الشبه بين الآية والبيت؛ لأن الشاعر قد ذكر المميز، وهو (حلوبة) ، ثم أتى بالسود بعدها، فيجوز أن تكون

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٦٩٦).

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٤٧١).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٢/ ٩٦) وعلل النحو لابن الوراق (ص: ٥١٧).

السود للأربعين، و(اثنتان) على لفظها، ويجوز أن يجعلها نعتًا للحلوبة على المعنى، ولم يذكر في الآية قبل (السنين) التمييز، فلهذا افترقا[١].

وإن كان(سودًا) نعتا لـ(حلوبة)، فإنه يضعف في الآية؛ لأنّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل؛ لأنّا نقول: "يا زيدُ الطويلُ"، ولو قلنا: "يا الطويل"، لم يجز؛ لأن فيه جمعًا بين(يا وأل)[٢].

الثالث – أنه يضعف إعرابه نعتًا؛ لأن "سنين" جامدة[٣]، قال السيرافي: "وقبيح أن تجعل " سنين " نعتًا لها؛ لأنها جامدة، ليس فيها معنى فعل"[٤].

الرابع – يضعف – عندي – القول بأن الآية على التقديم والتأخير ،وأن (سنين) منصوب بالفعل؛ لأن اللجوء إلى هذا نوع من التأويل، لا يُصار إليه إلا عند انعدام وجه صحيح تُخرَّج عليه القراءة .

تعقيب:

ظهر – مما سبق– خمسة أمور:

الأول – تباين موقف البصريين والكوفيين من القراءة المتواترة التي تخالف القياس النحوي، فالبصريون حكموا على القراءة بالضعف والخطأ، والكوفيون وجدوا لها مسوغًا في القياس والسماع من كلام العرب، فنعم طريقة الكوفيين.

الثاني – أنَّ أصح ما تُخرَّج عليه قراءة التنوين أن تكون "سنين" بدلًا من "ثلاث"؛ لصحته صناعة ومعنى، قال الطيبي: " فإذا جُعل بدلًا خرج عن الشذوذين، واستقام الإعراب، كأنه قال: ولبثوا سنين"[١].

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق (ص: ٥١٧).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٤).

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق (ص: ٥١٧).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٩٦).

الثالث – يمكن أن يجمع بين القراءتين ،فيقال: إن قراءة التنوين تدل – على وجه البدلية – على إبهام المدة التي لبثها أصحاب الكهف في الكهف؛ تعظيمًا وتكثيرًا، وتفخيمًا، وتدل القراءة الأخرى على تعيين الوقت ،فبينهما تكامل حسن .

الرابع – أنَّ البنا الدمياطي جنح – هنا – إلى تخريج القراءتين على أقوى الأوجه دون أن يتعرض لذكر الأوجه المرجوحة أو مناقشتها؛ اختصارًا منه ،وتسهيلًا على القارئ .

الخامس– أن قول الدمياطي :" فيكون (سنين) بدلًا من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين" قد سبقه إليه القسطلاني[٢] ،وفيه إشارة إلى مذهب البصريين: جواز إبدال النكرة من المعرفة بلا شرط ،فـ(سنين) نكرة أبدلت من المعرفة (ثلاثمائة)، بينما اشترط الكوفيون – فيما نسب إليهم[٣] – اتحاد اللفظين ،أو تقييد البدل بالوصف، ولم يتحقق هذا هنا، فيكون(سنين)عندهم عطف بيان ؛لأنهم يجيزون أن يكون عطف البيان نكرة، خلافًا للبصريين الذين يوجبون تعريفه[٤]، ولهذا افترق الفريقان.

رابعًا- القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾{ سورة المائدة: ٩٥} بتنوين (جزاء) وتركه .

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٩/ ٤٥٥).

(٢) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات٦/٢٧٥٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣١، والصحيح أن الاشتراط مذهب البغداديين . ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٢ ،وتمهيد القواعد ٧/٣٣٩٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣١١ ،وشرح الأشموني ٢/٣٥٧ ،والتصريح ٢/١٤٨ .

قال البنا الدمياطي:" واختلف في "فَجَزَاءٌ مِثْل" ،فعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف(فجزاء) بالتنوين[١] ، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: فعليه جزاء أو على أنه خبر لمحذوف، أي: فالواجب جزاء ،أو فاعل لفعل محذوف، أي: فيلزمه جزاء، و"مثل" برفع اللام صفة لـ"جزاء" ، وافقهم الأعمش والحسن[٢]، والباقون برفع "جزاء" من غير تنوين "مثل" بخفض اللام[٣] ، فجزاء مصدر مضاف لمفعوله، أي: فعليه أن يجزى المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حذف المفعول الأول؛ لدلالة الكلام عليه، وأضيف المصدر إلى ثانيها، أو "مثل" مقحمة كقولك: مثلي لا يقول كذا، أي: إني لا أقول، والمعنى: فعليه أن يجزي مثل ما قتل، أي: يجزي ما قتل ،فلا يرد أن الجزاء للمقتول لا لمثله"[٤] .

توجيه القراءتين:

أما القراءة بترك تنوين "جزاء" ،فلا خلاف بين العلماء أنها على الإضافة إلى "مثل" من إضافة المصدر إلى مفعوله ،وأما القراءة الأخرى بالتنوين، فقد وجهت بخمسة توجيهات:

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ١٨٧،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٥.

(٢) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي (ص: ٣٨٠) ،ولطائف الإشارات لفنون القراءات٥/١٩٦٩.

(٣) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ١٨٧،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٥٥.

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٥٦).

الأول- أن "جزاء" مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: فعليه جزاء، و"مثل" صفة لـ "جزاء"[(١)]، ومعناه: مماثل، والتقدير: فعليه جزاءٌ مماثلٌ لِما قَتَل ، يعني: في القيمةِ أو في الخِلْقة على اختلافِ العلماء [(٢)].

الثاني– كالأول إلا أنه يجعل "مثل" بدلًا من "جزاء". جوزه ابن خالويه، ومكي ،وأبو البقاء العكبري[(٣)].

الثالث- أنه خبر لمحذوف أي: فالواجب جزاء. قاله الفارسي[(٤)].

الرابع – أنه فاعل لفعل محذوف، أي: فيلزمه جزاء[(٥)].

الخامس- أن "جزاء" مبتدأ ،و"مثل" خبر ،بمعنى: فجزاء ذلك الفعل مِثلُ ما قَتَلَ، قاله الزجاج، والنحاس[(٦)].

الدراسة والمناقشة:

التوجيهات السابقة لقراءة التنوين على اختلافها ، تصير إلى معنى واحد؛ فلا فرق بين إعراب "مثل" نعتًا أو بدلًا أو خبرًا ؛لأنه إذا كان بدلًا منه أو مبتدأ يكونان

(١) ينظر: جامع البيان للطبري (٨/ ٦٨٠)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٨٢)،و الحجة في القراءات السبع (٣/ ٢٥٤) ،وحجة القراءات (ص: ٢٣٥).

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٣/ ٢٥٤) ،وحجة القراءات (ص: ٢٣٥)،والموضح في وجوه القراءات وعللها١/٤٥٠.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص: ١٣٤)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٣٦) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٦٠).

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها للفارسي(٣/ ٢٥٤).

(٥) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ١٩٦٩/٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٠٧)،و إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٨٢).

شيئًا واحدًا ؛لأن خبر الابتداء هو الأول إذا قلت: زيد منطلق، فالخبر هو نفس الأول، وكذلك البدل هو المبدل منه، وكذلك النعت هو المنعوت. (١)
إلا أنه يحسن على وجه إعراب "مثل" خبرًا أن يُقدَّر ذلك المحذوف ضميرًا يعودُ على المقتول: "فجزاءُ ذلك المقتول"، لا أَنْ يُقَدِّره: "فجزاءُ ذلك الفعل"(٢).

لكن هناك بعض الإشكالات الدلالية حول التوجيهات السابقة لتنوين "جزاء" وتركه .

الإشكال الأول – أن بعض العلماء كالطبري، والفارسي، والواحدي استبعدوا القراءة بالإضافة ؛لأنها توجب أن يكون الجزاء مثل الصيد المقتول ،وهذا خلاف المقصود؛ لأن المِثل غير مقتول، وإنما عليه جزاء المقتول؛ لأنه قتله ،قال الطبري: "وأحسب أن الذين قرأوا ذلك بالإضافة رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم، وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإذ كان ذلك كذلك، فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى على قاتل الصيد، ولن يضاف الشيء إلى نفسه"(٣) ،وقال الفارسي: "ولا ينبغي إضافة جزاء إلى المثل، ألا ترى أنّه ليس عليه جزاء مثل ما قتل في الحقيقة، إنّما عليه جزاء المقتول لا جزاء مثله، ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله، فإذا كان ذلك كذلك، علمت أنّ الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل؛ لأنّه يوجب جزاء المثل، والموجَب جزاء المقتول من الصيد، لا جزاء مثله الذي ليس بمقتول"(٤).

(١) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة (ص: ٢٣٦).
(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٤١٨).
(٣) جامع البيان للطبري (٨/ ٦٨٠) .
(٤) الحجة في القراءات السبع وعللها(٣/ ٢٥٥)،والتفسير البسيط للواحدي ٥١٩/٧.

وللإجابة عن هذا خرج العلماء القراءة على أربعة تخريجات:

الأول- أن "مثل" زائدة ، كقول العرب: إني لأكرم مثلك يريدون أكرمك، فعلى هذا أضاف الجزاء إلى مثل المقتول يراد المقتول بعينه، فكأنه في التقدير: فعليه جزاء المقتول في الصيد[١] ، لكن ضعف هذا بأنه خلاف الأصلِ[٢]، وأنه يفوت عليه اشتراط المماثلة بين الجزاء والمقتول، وكون جزائه المحكوم به ما يقاومه ويعادله، وهو يقتضي المماثلة مما لا يكاد يسلم فهمه من هذه الجملة كما لا يخفى[٣].

الثاني – أن "جزاء" مصدر مضاف إلى مفعوله الثاني، وهو – هنا – بمعنى القضاء، أي: فعليه أن يجزي مثل ما قتل، ومفعوله الأول محذوف، والتقدير: فعليه أن يجزي المقتول من الصيد مثله، ثم حذف المفعول الأول؛ لدلالة الكلام عليه ،وأضيف المصدر إلى الثاني[٤] ، كقولك: زيدٌ فقيرٌ ،ويعجبني إعطاؤك الدرهمَ، أي: إعطاؤك إياه .

أو يقال: لا حاجة إلى ارتكاب هذه المئونة بأن يجعل مصدرًا مضافًا إلى مفعوله من غير تقدير مفعول آخر، على أن معنى أن يجزي مثل: أن يعطي المثل جزاء[٥].

---

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع (٣/ ٢٥٦)، ومشكل إعراب القرآن (١/ ٢٣٧) ،والمحرر الوجيز (٢/ ٢٣٧)،وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٨).

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٤٢٠).

(٣) ينظر: تفسير الآلوسي = روح المعاني (٤/ ٢٣).

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع (٣/ ٢٥٦)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٣٧) والمحرر الوجيز (٢/ ٢٣٧)، والدر المصون (٤/ ٤١٩).

(٥) ينظر: تفسير الآلوسي = روح المعاني (٤/ ٢٣).

الثالث – أن تجعل الإضافة بيانية، كقولك: خاتم فضة، أي خاتم من فضة، أي: جزاء من مثل ما قتل[١].

الرابع – أن يكون "فجزاء" مصدرًا بدلًا عن الفعل، ويكون "مثل ما قتل" فاعل المصدر أضيف إليه مصدره، "ومن النعم" بيان المثل، لا لـ "ما قتل" ، والتقدير: فمثل ما قتل من النعم يجزى جزاء ما قتله، أي: يكافىء ويعوض ما قتله، وإسناد الجزاء إلى المثل إسناد على طريقة المجاز العقلي، قاله الطاهر بن عاشور[٢] ،لكن في كون "مثل" فاعلًا نظر؛ لأن المتقدمين حكموا على أنه مفعول ،وليس فاعلا [٣] .

الإشكال الثاني – ذكر أبو البقاء العكبري أنه يجوز على قراءة التنوين إعراب "مِن النعم" حالًا من الضمير في "قتل"[٤]، يعني: من الضمير المنصوب المحذوف في "قتل" العائد، على "ما" ؛ لأن المقتول يكون من النعم، لكنه يضعف ؛لأن المعنى ليس على ذلك؛ لأن الذي هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم، ولأن النعم لا تدخل في اسم الصيد[٥].

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٢/ ٤٣٠)،وتفسير الآلوسي = روح المعاني (٤/ ٢٣).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٤٦/٧، ٤٧).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها للفارسي (٣/ ٢٥٦)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢٣٧) ،والمحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٢٣٧).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٦١).

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣٦٥).

تعقيب:

ظهر – مما سبق – أربعة أمور:

١. **أن البنا الدمياطي لخص آراء العلماء في توجيه القراءتين ،دون نسبة الأقوال إلى أصحابها بما ييسر على القارئ فهمه من العبارات .**

٢. **أنه خرَّج قراءة الإضافة على وجهين تبع فيهما أبو علي الفارسي وغيره دون أن يحرر أيهما أولى.**

٣. **أنه يترجح – في تقديري– تخريج الإمام الآلوسي لقراءة الإضافة: بأن يجعل مصدرًا مضافًا إلى مفعوله من غير تقدير مفعول آخر، على أن معنى أن يجزي مثل: أن يعطي المثل جزاء؛ لسلامته من القول بالزيادة في كتاب الله تعالى، ولعدم التقدير فيه، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .**

٤. **أن العلماء انطلقوا في نظرتهم لقراءة الإضافة من المعنى، فاكتفى بعضهم باستبعادها؛ لما تؤدي إليه من معنى محظور، وهذا اتجاه قاصر في التعامل مع ما تواتر واشتهر من قراءات، بينما لجأ آخرون إلى تأويلها بما يوافق المعنى المراد من الآية الكريمة، فنعم طريقتهم .**

خامساً – القراءات في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾{ سورة الصافات: ٦ } بتنوين (زينة) وتركه .

قال البنا الدمياطي:" واختلف في ﴿ بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ فأبو بكر (بزينةٍ) منونًا ، ونصب (الْكَوَاكِب)[١] ،فيحتمل أن تكون (الزينة) مصدرًا و(الكواكب) مفعول به، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ {سورة البلد من الآيتين: ١٤، ١٥} ، والفاعل محذوف، أي: بأن زيَّن الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة في أنفسها، أو أن الزينة اسم لما يزان به، كالليقة: اسم لما تلاق به الدواة، فالكواكب – حينئذ – بدل منها على المحل أو نصب بـ"أعني" ، أو بدل من (السماء الدنيا) بدل اشتمال، أي: كواكب السماء، وقرأ حفص وحمزة بتنوين (زينةٍ) وجر (الكواكبِ)[٢] على أن المراد بالزينة ما يتزين به، وقطعها عن الإضافة ، والكواكب عطف بيان أو بدل بعض، ويجوز أن تكون مصدرًا، وجعلت الكواكب نفس الزينة مبالغة، وافقهما الحسن والأعمش[٣]، والباقون بحذف التنوين[٤]على إضافة زينة للكواكب إضافة الأعم إلى الأخص، فهي للبيان كثوب خز ، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: بأن زينا الكواكب فيها – كما مر – أو لا أو إلى فاعله، أي: بأن زينتها الكواكب "[٥].

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٣٧٥،والكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/٦٢٤.

(٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٣٧٥،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي (ص: ٦٢٧) ،ولطائف الإشارات لفنون القراءات٨/٣٤٩٥.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ص ٣٧٥،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٣٥٦.

(٥) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٤٧١).

توجيه القراءات:

قبل التفصيل فيما يجوز في هذه القراءات الثلاث من وجوه الإعراب، يُشار إلى أن "زينة" تحتمل أن تكون مصدرًا، بمعنى: تزيين ،أو تكون اسما لما يزان به ولكل منهما أثره في الإعراب:

أولا – قراءة التنوين ونصب "الكواكب" ذكر العلماء فيها أربعة أوجه:

١. إذا كانت "زينة" مصدرًا ، فالكواكب مفعول به ، والعامل فيه المصدر على قول البصريين(١)، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ١٤ يَتِيمٗا﴾ ، والفاعل محذوف، أي: بأن زين الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة في أنفسها، أو العامل فعل مضمر مشتق من المصدر عند الكوفيين(٢).

٢. يجوز أن تكون الكواكب بدلًا من "زينة" على المحل، إذا كانت اسمًا؛ لأن " بِزينةٍ " في موضع نصب ،قاله الزجاج ،وتبعه الزمخشري(٣).

٣. يجوز أن تكون بدلًا من "السماء" بدل اشتمال، كأنه قيل: إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة، فتكون الزينة بمعنى المصدر. ذكره ابن الحاجب(٤)،وإليه ذهب البنا الدمياطي ، لكن جعل (الزينة) اسمًا.

٤. أنها منصوبة بفعل محذوف، تقديره: أعني(٥).

---

(١) ينظرالخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المنون: التذييل والتكميل لأبي حيان (١١/ ٨٠)، وشرح الأشمونى للألفية (٢/ ٢٠٠).

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص: ٣٠١).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩٨)، والكشاف للزمخشري (٤/ ٣٤).

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٠).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٧٨) ،ومشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦١٠) ، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٠).

التعقيب:

لعل أقوى هذه التوجيهات هو التوجيه الأول؛ لقوة المعنى عليه ؛لأن التوجيهات الأخرى فيها نظر:

أما تقدير فعل محذوف ،فإنه خلاف الأولى، فمالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، ولأنه يكون الكلام معه على نية كلامين ،فإذا كان للكلام وجه مفهوم على اتساقه على كلام واحد، فلا وجه لصرفه إلى كلامين[١].

وأما كونه بدل اشتمال من (السماء) ، فما ذكره البنا من (الزينة) عليه تكون اسمًا غير دقيق ؛لأن مَن جوَّز هذا الوجه صرَّح بمصدرية "زينة"[٢] ، ولا وجه لجعلها اسمًا هنا.

حتى لو كانت (الزينة) مصدرًا يضعف ؛ لأنه يؤدي إلى معنى غير مألوف في الآية ؛إذ يجعل الكواكب هي المُزيَّنة، مع أن الظاهر أنها من الزينة التي تتزين بها السماء، بدليل القراءتين الأخريين.

وأما كونه بدلًا على المحل من "بزينة"، فقد ضعفه ابن الحاجب، فقال:" وأما قول من قول: إن الكواكب بدل من زينة على المحل، فضعيف ضعف قولهم: مررت بزيد أخاك، فلا ينبغي أن تحمل عليه قراءة ثابتة صحتها، ووجه ضعفه أنه إذا جعل بدلًا كان في المعنى معمولًا للعامل الأول، ولا يستقيم أن يكون العامل الأول مسلطًا باعتبار المعنى المقصود بنفسه، ألا ترى أنك لو قلت في: مررت بزيد أخاك، مررت أخاك، لم يجز، فكذلك إذا جعلته بدلًا، والله أعلم بالصواب"[٣].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري(٢/ ١٩١).

(٢) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١٣/ ١١٨)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧١).

(٣) أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧١) .

ومعنى كلامه – رحمه الله – أن "زين" لا يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه ،فكيف يعمل النصب في البدل!، ويقال أيضا –:إن صح أن محل "بزينة" النصب يكن ذلك على معنى المصدرية ،فكيف يبدل الذات من المعنى!!

ثانياً- قراءة التنوين وجر "الكواكب" ،ذُكر فيها توجيهان:

١. أن (الكواكب) عطف بيان أو بدل كل ،والمعنى: إنا زينا السماء الدنيا بالكواكب، والزينة هنا اسم لما يتزين به؛ إذ لا يستقيم أن تكون الكواكب بدلًا أو عطف بيان من الزينة التي هي مصدر ،قاله الأخفش والفراء والطبري والزجاج ،وابن خالويه[١] ،وتبعهم كثير من النحويين والمفسرين[٢] .

٢. أن "الكواكب" بدل بعض من "زينة" أو عطف بيان ؛لأن الكواكب ليست كل الزينة، قاله البنا الدمياطي.

التعقيب:

ما ذهب إليه البنا – هنا – انفراد لم يسبق إليه ،وفيه نظر؛ لثلاثة أمور:

١. أن المعرين قد صرحوا بأن الكواكب بدل كل، قال أبو علي الفارسي: "مَن قال: بزينةٍ الكواكبِ جعل الكواكب بدلًا من الزينة؛ لأنّها هي، كما تقول: مررت بأبي عبد اللَّه زيد" [٣] .

---

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٩٠)،ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٢)،و جامع البيان للطبري (١٩/ ٤٩٧) ،و معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩٨) ،والحجة في القراءات السبع (ص: ٣٠١) ، والحجة في القراءات السبع وعللها للفارسي (٦/ ٥١).

(٢) ينظر: حجة القراءات (ص: ٦٠٤) ،ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦١٠) ،والمحرر الوجيز (٤/ ٤٦٥)،وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٠).

(٣) الحجة في القراءات السبع وعللها(٦/ ٥١) .

٢. أنه لا يصح – هنا ؛لأن الكواكب – وإن كانت من الأجناس التي يصح أن تكون بعض الزينة – إلا أنها لم تشتمل على ضمير يعود على المبدل منه، كما اشترط أكثر النحويين [١] .

٣. أن الدمياطي – رحمه الله – جوَّز فيه مع بدل البعض أن يكون عطف بيان ،ومعلوم أن الذي يتعاقب معه عطف البيان هو بدل الكل، قال ابن هشام: " ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل، إلا إن امتنع الاستغناء عنه" [٢].

ثالثاً- قراءة ترك التنوين وجر "الكواكب" فيها وجهان :

الوجه الأول – أنه على الإضافة عند جمهور المعربين والمفسرين[٣]، ويختلف نوع الإضافة فيها باختلاف نوع "زينة " إلى ثلاثة أنواع[٤] ،وتفصيلها:

أنه يجوز – على كون " زينة" مصدرًا – وجهان: أحدهما– أنه مضاف إلى الفاعل، أي: بأن زَيَّنَتْهَا الكواكبُ، والأصل بزينةٍ الكواكبُ، والثاني– أنه مضاف إلى المفعول، أي: بأن زَيَّنَّا الكواكبَ، أو بتزييننا الكواكبَ، والأصل: بزينةٍ الكواكبَ، وأما على كونه اسمًا لما يزان به، فهي إضافة بيانية ؛لبيان الجنس، كبابِ ساجٍ، وخاتمِ حديدٍ، فالكواكب بيان للزينة؛ لأن الزينة مبهمة في الكواكب وغيرها مما يزان به.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٢/ ١٠٣٧).

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣١٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٨٢)،و جامع البيان للطبري (١٩/ ٤٩٧) ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٢٩٨) ،والحجة في القراءات السبع (ص: ٣٠١) ،والحجة في القراءات السبع وعللها للفارسي (٦/ ٥١)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ٤٦٥)،والبحر المحيط ٩١/٩.

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها للفارسي (٦/ ٥٢)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٣٧١)، والكشاف للزمخشري (٤/ ٣٤)، وأمالي ابن الحاجب (١/٢٧٠)،والبحر المحيط ٩١/٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٩/ ٢٩٢).

الوجه الثاني – أن الأصل بزينةٍ الكواكبِ بالتنوين، وحذف التنوين تخفيفًا، قال مكي:" وقد يجوز أن يكون حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين و(الكواكب) بدل من (زينة) كقراءة من نون زينة" [(١)].

التعقيب:

لاشك أن التوجيه الأول هو الأقوى ؛لأنه الظاهر القريب الذي تؤيده القراءتان الأخريان، والتوجيه الأخير لم يَسبق إليه أحد قبل مكي – رحمه الله – وهو وجه لا يجيزه البصريون إلا ضرورة [(٢)].

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٦١٠).

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٦/٢، والأصول في النحو ٤٥٥/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٤٤٢/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٠٥.

سادسًا- القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾{ سورة الكهف: ٨٨} بتنوين (جزاء) وتركه. قال الدمياطي:" واختلف في﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾ فحفص وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب بفتح الهمزة منونة[١] منصوبًا على مصدر في موضع الحال، نحو: في الدار قائمًا زيد، وقيل: إنه مصدر مؤكد، أي: يجزى جزاء، وافقهم الأعمش[٢]،والباقون بالرفع من غير تنوين[٣]على الابتداء، والخبر الظرف قبله، و(الحسنى) مضاف إليها"[٤].

توجيه القراءات:

أما قراءة التنوين والنصب فالمراد بالحسنى فيها (الجنة)، وفي نصب "جزاء" ثلاثة أوجه:

أحدها – أنه مصدر في موضع الحال، أي: فله الحسنى مجزيًا بها، قاله الزجاج،وتبعه ابن خالويه، وأبوزرعة، ومكي، والمهدوي، وابن عطية، وابن أبي مريم ،والعكبري[٥].

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٨٢) ،والكنز في القراءات العشر للواسطي ٥٤٨/٢،والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣١٥).

(٢) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ٢٧٩٤/٦ .

(٣) ينظر:المبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٨٢)،والكنز في القراءات العشر للواسطي ٥٤٨/٢،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٣١٥).

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٧١).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٠٩) ،والحجة (ص: ٢٣٠)،وحجة القراءات (ص: ٤٣٠)،ومشكل إعراب القرآن (١/ ٤٤٧)،وشرح الهداية للمهدوي ص ٤٠٢،والمحرر الوجيز (٣/ ٥٤٠)،والموضح في وجوه القراءات وعللها ٧٩٨/٢،والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٦٠) .

والعامل فيه معنى الاستقرار الحاصل من (له)، وذو الحال الهاء في (له)، أي: ثبتت أو استقرت له الحسنى[1].

والثاني – أنه مصدر مؤكِّد لمضمونِ الجملة، بمعنى: فله الجنة جزاء، فتُنْصَبُ بمضمرٍ أو مؤكِّدٍ لعاملٍ مِن لفظِه مقدرٍ، أي: يجزى جزاء، وتكونُ الجملةُ معترضةً بين المبتدأ وخبرِه المقدَّمِ عليه، بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة[2].

الثالث – أنه منصوب عَلَى التفسير، يعني: التمييز ،قال الفراء:" نَصَبت الجزاء عَلَى التفسير"[3]، وتبعه الطبري[4].

وأما القراءة الأخرى بالرفع من غير تنوين، فوُجِّهت توجيهين:

الأول – أن (جزاء) مبتدأ و" له" الخبر ، و"الحسنى" في موضع خفض بإضافة الجزاء إليها، وهو مذهب جمهور المعربين والمفسرين[5]، وهو يحتمل معنيين:

أحدهما- أن يريد بـ" الْحُسْنى" الجنة، والجنة هي الجزاء، فأضاف ذلك كما قال: "دار الآخرة" والدار هي الآخرة، من إضافة الموصوف إلى الصفة .

---

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٣٢٠) .

(٢) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ٣٨٠)، والكشف والبيان للثعلبي (٦/ ١٩٢)،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٥٤٢) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥٩) .

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري (١٥/ ٣٨٠) .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٥٩) ،وجامع البيان للطبري (١٥/ ٣٧٩)،و معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٠٩)،والحجة في القراءات السبع (ص: ٢٣٠)،والحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ١٧٠)وحجة القراءات (ص: ٤٣٠) والكشف والبيان للثعلبي (٦/ ١٩٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠٦)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٤٤٧) والمحرر الوجيز (٣/ ٥٤٠) ،والدر المصون (٧/ ٥٤٢) .

وثانيهما – أن يريد بها أعمالهم الصالحة في إيمانهم، فوعدهم بجزاء الأعمال الصالحة، فالإضافة بيانية.

الثاني – أن "جزاء" مبتدأ و" له" الخبر، و"الحسنى" في موضع رفع على البدل من "جزاء" ،وحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، و"الحسنى" على هذا الجنة" ، كأنه قال: فله الجنة، جوزه أبو جعفر النحاس، ومكي(١).

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية حول التوجيهات السابقة لتنوين "جزاء" وتركه :

الإشكال الأول – ذكر الإمام مكي القيسي في توجيه قراءة التنوين ما ظاهره أن التفسير يُغاير التمييز ،فقال: "وقيل :هو تفسير ،وقيل: تمييز"(٢) ،ففرق بين التفسير والتمييز، فقد يريد به المفعول لأجله؛ لأن الفراء – أحيانًا – يطلق التفسير عليه ،ومنه قوله:" فنصب "حَذَرَ" على غير وقوعٍ من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذرًا، إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز:﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ {سورة الأنبياء: ٩٠}، وكقوله:﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾{سورة الأعراف: ٥٥} ، والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح "مِنَ" ،وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم"(٣)،لكنْ فيه نظر؛ لثلاثة أمور:

الأول – أن الفراء نصَّ على أن من أمارة التمييز صحة تقدير "مِن" قبله ،وهنا يصح التقدير: أي لجهة النسبة، أي: نسبة الخبر المقدم، وهو الجار والمجرور إلى

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠٦)،والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها٢/ ٥٤٦،والهداية الى بلوغ النهاية (٦/ ٤٤٥٧).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها٢/ ٥٤٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ١٧) .

المبتدأ المؤخر، وهو (الحسنى) ، والتقدير: فالفعلة الحسنى كائنة له من جزاء الجزاء، أو فله الحسنى من الجزاء.

الثاني – أن العلماء فسروا كلام الفراء بأنه يقصد التمييز ، ونسبوه إليه، قال النحاس والقرطبي:" قال الفراء:" جزاء" منصوب على التمييز" [١] .

الثالث – أن الفراء يسمي التمييز –كثيرًا – في معانيه التفسير ،ومن ذلك قوله: " ونصبك الصيام عَلَى التفسير كما تَقُولُ: عندي رطلان عسلًا، ومِلء بيت قَتًّا، وهو مما يفسر للمبتدئ: أن ينظر إلى (مِنْ) فإذا حسنت فِيهِ ثُمَّ أُلقيت نصبت، ألا ترى أنك تَقُولُ: عَلَيْهِ عَدْلُ ذَلِكَ من الصيام"[٢]. إذن، ليس التفسير وجهًا جديدًا كما فهم مكي.

الإشكال الثاني – أن توجيه الفراء النصب في قراءة التنوين بالتمييز قد ضعفها ابن خالويه ،فقال:" وفيه ضعف؛ لأن التمييز يقبح تقديمه، سيّما إذا لم يأت معه فعل متصرّف، وقد أجازه بعض النحويين[٣] على ضعفه"[٤].

وهذا قول قوي يؤيده إجماع النحويين على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا، قال ابن مالك: "أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٠٦)،وتفسير القرطبي (١١/ ٥٣).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٠) .

(٣) نسب الجواز إلى المازني والمبرد. ينظر: المقتضب (٣/ ٣٦)، والأصول في النحو (٢٢٤/١)، والتذييل والتكميل (٩/ ٢٦٢).

(٤) الحجة في القراءات السبع (ص: ٢٣٠).

عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا"[١]، وإنما وقع الخلاف بينهم فيما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا[٢] .

الإشكال الثالث – أنه اعترض على وجه إعراب المصدر حالًا بأن تقديم الحال لم يسمع إلا في الشعر ،قال أبوعلي الفارسي:" قال أبو الحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدّما إلا في الشعر"[٣] ،وقال الآلوسي:" وتعقب ذلك أبو الحسن بأنه لا تكاد العرب تتكلم بالحال مقدمًا إلا في الشعر"[٤].

التفصيل:

هذا التعقب من الفارسي بكلام الأخفش غير واضح، فهل يريد أنه يمتنع تقديم الحال على عاملها المعنوي؟ ،أو المراد أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها؟

أما تقديم الحال على عاملها المعنوي، فلا خلاف في منعه، قال ابن عقيل: " لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار" . [٥]

ولا يصح – هنا – حمله على هذا المعنى؛ لأن الحال في هذه القراءة – فله جزاءً الحسنى – لم تتقدم على العامل، الذي هو معنى الاستقرار الحاصل من (له) ،فيبعد الاعتراض بكلام الأخفش ، فيبقى الوجه الثاني – وهو تقديم الحال على صاحبها– ولا خلاف في جوازه، قال العكبري: "وأما تقديمها على صاحب الحال ،فجائز كقولك:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٩).

(٢) ينظرالمسألة :في الإنصاف ٢/ ٦٨٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص: ٣٩٤،وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩،والتذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ١٧٠)،ولم أعثر عليه فيما اطلعت من مؤلفات الأخفش المطبوعة .

(٤) تفسير الآلوسي = روح المعاني (٨/ ٣٥٦).

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٧١).

هذا قائمًا زيد؛ لأنها بعد العامل"[١]، ونص المرادي على أنه لا خلاف في جواز نحو: "في الدار قائمًا زيد" [٢].

وتفسير هذه القراءة على وجه الحال يحتمل وجهين:

الأول : فله الحسنى جزاءً ،فصاحب الحال "الضمير في " له"، والعامل في الحال معنوي، وهو الجار والمجرور في "له" ،بتقدير: ثبتت أو استقرت له الحسنى[٣]، قال أبوحيان:" وانتصب (جزاء) على أنه مصدر في موضع الحال، أي: مجازى، كقولك في الدار قائمًا زيد" [٤] ، فالحال لم تتقدم على صاحبها هنا ،فلا وجه للاعتراض.

الثاني : فله الحسنى (الخلال أو الجنة) حالة كونها جزاء من اللَّه تعالى، أي: مَجْزِيًّا بها جزاء[٥] ،فصاحبها "الحسنى" ،وقد تقدمت الحال عليه، وهذا جائز باتفاق. باتفاق.

التعقيب:

ظهر – مما سبق – خمسةُ أمور:

الأول – أن للعلماء في توجيه التنوين ثلاثةَ أوجه فقط، وأنه لا فرق بين مصطلحي التفسير والتمييز خلافًا لمكي.

الثاني – أن تفسير مصطلح (التفسير) في نص الفراء بالتمييز هو الصواب.

الثالث – نسب إلى الأخفش أنه لا يجيز تقديم الحال على الفعل في نحو: راكبًا زيد جاء؛ لبعدها عن العامل، قال أبوحيان:" وقد منع الأخفش راكبًا زيد جاء؛ لبعدها عن

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٨٩).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٢).

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٣٢٠).

(٤) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٢٢٢).

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٠٩) ،ومشكل إعراب القرآن لمكي (٤٤٧/١).

العامل"[١] ،وبهذا يفسر ما نقله أبوعلي الفارسي: " قال أبوالحسن: وهذا لا تكاد العرب تكلم به مقدّما إلا في الشعر"[٢] ،وفي تقديري أن في هذا الكلام نظرًا ؛فقد جوز الأخفش في معانيه تقديم الحال على الفعل ،فقال:" ﴿خُشَّعًا﴾{سورة القمر: ٧} نصب على الحال، أي: يخرجون من الأجداث خشعًا"[٣] .

الرابع – أنه يضعف نصب "جزاء" على التمييز، وأنه لا وجه لتضعيف نصبه على الحال.

الخامس – أن في تضعيف أبي علي الفارسي النصب على الحال – بكلام الأخفش– نظرًا .

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ٨٥).

(٢) الحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ١٧٠).

(٣) معانى القرآن للأخفش (٢/ ٥٢٨).

الفصل الثاني

ما قرئ بالتنوين وتركه من الألفاظ القرآنية دراسة نحوية دلالية

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الألفاظ القرآنية التي قرئت بالتنوين وتركه بين التوجيه والدلالة.

المبحث الثاني: الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من الألفاظ بالتنوين وتركه.

المبحث الأول

الألفاظ القرآنية التي قرئت بالتنوين وتركه بين التوجيه والدلالة

قرئت بعض الألفاظ القرآنية بالتنوين وتركه؛ لأغراض مختلفة:

أولًا – بيان وجه صرف الكلمة ومنعها ، وقد ورد ذلك في أربع عشرة كلمة في القرآن الكريم، تعددت أوجه المنع فيها إلى وجهين:

الوجه الأول– ما مُنِع لعلة واحدة تقوم مقام علتين، وجاء على ثلاث صور:

الصورة الأولى : (التأنيث بالألف المقصورة)،جاء في أربع كلمات [(١)]:

١. كلمة (زلفى) في قوله تعالى:﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾{ سورة هود:١١٤}،قرأها أبو جعفر(زُلُفًا) بضمتين، وقرأ الحسن (زُلْفًا) بسكون اللام منونًا، وقرأ ابن محيصن (زُلْفى) كحبلى، فقراءة الجمهور جمعُ «زُلْفة» بسكون اللام، نحو: غُرَف في جمع (غُرْفة) [(٢)] ،وقراءة أبي جعفر تحتمل ثلاثة أوجه: **أحدها**- أنه جمع (زُلْفة) ، والضم للإتباع، كما قالوا: بُسْرَة وبُسُر[(٣)]،أو جمع (زُلُفة) بالضم [(٤)] ، **والثاني**– أنه اسم مفرد ، مثل: الحُلُم ، قاله الفراء والزجاج[(٥)]

---

(١) ينظر المواضع وفق ذكرها: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٢٦ ،٣٨٩،١٨٣، ٤٠٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠)،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٨٢)،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٢٠).

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٢٠)،و روح المعاني للألوسي (٣٥٠/٦).

(٤) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣٣٠).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٨٢).

، **والثالث**- أنه جمع (زليف)، وفعيل يُجمع على فُعُل نحو: رغيف ورغف[1]، وأما قراءة الحسن، ففيها وجهان: أحدهما- أنه جمع سكنت عينه تخفيفًا، والثاني- أنه اسم الجنس والسكون أصل فيه، نحو: بسرة وبُسْر[2]، وأما قراءتها(زُلْفى) ، فعلى أنها صفة الواحدة المؤنثة اعتبارًا بالمعنى؛ لأن المعنى: المنزلة الزلفى، أو الساعة الزلفى، أي: القريبة، وعليه فهي ممنوعة من الصرف، ويجوز أن يكون أبدل التنوين ألفًا ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[3].

2. كلمة (ضَنْكا) من قوله تعالى:﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾{ سورة طه:١٢٤} قرأها الحسن "ضنكى" على وزن (فَعْلَى) بألف بغير تنوين مع الإمالة المحضة ، فهو - منونًا - مصدر يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، ومنع من الصرف في قراءة الحسن؛ لألف التأنيث المقصورة [4].

٣، ٤. (حسنى، و تترى) في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾{ سورة البقرة:٨٣ } وقوله:﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾{ سورة المؤمنون:٤٤ } ، وسيأتي الكلام عليهما مفصلًا في المبحث الآتي[5] – إن شاء الله تعالى.

الصورة الثانية – (التأنيث بالألف الممدودة): وقع ذلك في ثلاثة مواضع[1]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٨٢) ،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٢٠) .

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٤٢٠)،و روح المعاني للألوسي (٣٥٠/٦).

(٣) ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٢٠) ،ولطائف الإشارات ٢٤٦٩/٦.

(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري (٣/ ٩٥)،والبحر المحيط لأبي حيان (٣٩٤/٧).

(٥) ينظر: ص ١٢٤٧ ، ١٢٥٤ من البحث.

١. قوله تعالى:﴿ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا﴾{ سورة النساء:٩}، قرأ ابن محيصن بخلفٍ "ضُعُفًا" بضم الضاد والعين والتنوين، وعنه ضم الضاد وفتح العين والمد والهمز بلا تنوين(ضُعَفاء) ؛للألف الممدودة ،ولا خلاف بينهن في المعنى ،فكلٌّ جمع (ضعيف)، لكن (ضِعافًا) و(ضُعفاء) مقيس في كل صفة جاءت على (فعيل) قال سيبويه:" " وأما ما كان (فَعِيلًا) ، فإنه يكسر على (فُعَلاء) وعلى "فِعَال" فأما ما كان " فُعلاء " فنحو: (فُقهاء) و (بُخلاء) و (ظُرفاء) و (حُلماء) و(حُكماء)، وأما ما جاء على فِعال، فنحو: (ظريف) و (ظِراف) و (كريم) و(كِرام) و (لِئام) و (بِراء)" [٢]، بخلاف جمعه على(فُعُل)بالضم ،فإنه قليل مسموع ،وليس بمقيس، قال سيبويه:" وقد كسّر شيء منه على (فُعُلٍ) شبه بالأسماء ؛لأن البناء واحد، وهو نذيرٌ ونذرٌ، وجديدٌ وجددٌ"[٣] ،وقال أبوحيان:" ويحفظ مطلقًا في: فَعْل: رَهْن ورُهُن، ....، وفي صفة على (فعيل) لا بمعنى مفعول: نذير، ونُذُر، ولذيذ ولُذُذ"[٤].

٢. قوله تعالى:﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾{ سورة الأعراف:١٤٣}، قرأ حمزة والكسائي وخلف (دكاء) بالمد والهمز من غير تنوين، بوزن: حمراء من قولهم: ناقة دكَّاء، أي: منبسطة السنام غير مرتفعة، أي: أرضًا مستوية، وافقهم فيهما الأعمش، والباقون بالتنوين بلا مد ولا همز، مصدر واقع موقع المفعول به أي: مدكوكًا مفتتًا.

---

(١) ينظر المواضع: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٢٣٧، ٢٨٩، ٢٩٤).

(٢) الكتاب (٣/ ٦٣٤).

(٣) السابق (٣/ ٦٣٥).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٤٢٤).

ولا إشكال في قراءة الجمهور، إنما في قراءة الكوفيين(دكاء) ؛لأنه مؤنث، والجبل مذكر، وقد أجيب عنه بأمرين[1] : الأول – أنه على حذف مضاف، والمعنى: جعل الجبل مثل دكاء ،وهي الناقة التي لا سنام لها ،أي: مستويًا مثلها وذلك على التشبيه البليغ ،والثاني – أن المعنى: جعل الجبل أرضًا دكاء، ثم حذفت (الأرض)، وأقيمت (الدكاء) مقامها؛ إذ أدت عنها، وهو تخرج الدمياطي.

٣. قوله تعالى:﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾{ سورة الأعراف:١٩٠} قرأ نافع وأبو بكر وأبو جعفر بكسر الشين وإسكان الراء وتنوين الكاف من غير همز{شِرْكًا}: اسم مصدر، أي: ذا شرك أي: إشراك، وقيل :بمعنى النصيب ، ووافقهم ابن محيصن، والباقون بضم الشين وفتح الراء وبالمد والهمز بلا تنوين ، جمع " شريك".

وقد اختلف نوع الكلمة – هنا– فبالتنوين مصدر ، ويمكن أن يكون أطلق الشرك على الشريك ، وهو ما أراده الدمياطي بقوله: " وقيل :بمعنى النصيب" ، وبغير تنوين جمع "شريك" ،وكلا القراءتين بمعنى واحد، قال الفارسي:"وجه قول من قال: جعلا له شِركًا أنّه حذف المضاف، كأنّه أراد: جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك، فإذا جعلا له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى، كقوله: جعلا له شركاء، فالقراءتان على هذا تؤولان إلى معنى واحد"[2] ،والضمير في(جعلا) على أصح الأقوال يعود على النفس الواحدة وزوجها، أي جعل الأبوان المشركان، أو الذكر والأنثى الكافران، ويعني به الجنسين[3]

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ٤٣١/١٠، والحجة للفارسي ١٨٢/٥، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٩٥.

(٢) الحجة في القراءات السبع وعللها(٤/ ١١١).

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٨٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٤٨٧)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٨)،والتحرير والتنوير (٩/ ٢١٣).

، والضمير الذي في(له) يعود إلى اسم الله تعالى، كأنّه قال: جعلا لله شركاء فيما آتاهما.

الصورة الثالثة – ما جاء على (صيغة منتهى الجموع): وقع ذلك في موضعين[١]:

١ – في قوله تعالى:﴿ رَفۡرَفٍ خُضۡرٍ ﴾{ سورة الرحمن:٧٦} فقد قرأ ابن محيصن " رفارِفَ" بفتح الفاء وألف بعدها وكسر الراء الثانية وفتح الفاء من غير تنوين؛ غير منصرف بصيغة منتهى الجموع.

٢ –في قوله تعالى:﴿ وَعَبۡقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾{ سورة الرحمن:٧٦} ، فقد قرأ ابن محيصن "عباقِريَّ" بألف بعد الباء وكسر القاف هو فتح الياء مشددة بلا تنوين ممنوعًا من الصرف، وكأنه لمجاورة (رفارف) ،وسيأتي تفصيل الكلام فيه في المبحث التالي[٢] – إن شاء الله تعالى .

الوجه الثاني – ما مُنع من الصرف؛ لعلتين، جاء في خمس كلمات[٣]:

١ – كلمة (مصر) في قوله تعالى:﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾{ سورة البقرة:٦١}،فقد قرأ الحسن والأعمش "مصر" بلا تنوين ،والجمهور "مصرًا" منونًا، أراد به مصرًا من الأمصار غير معين،وسيأتي التفصيل في المبحث التالي[٤].

٢ – كلمة (ثمود) منصوبة أو مجرورة أو مرفوعة ،أما المنصوبة فقد ذكر الدمياطي اختلاف القراء في أربعة مواضع : في سورة هود{ الآية ٦٨}، والفرقان{ الآية ٣٨}، والعنكبوت{ الآية ٣٨} ، والنجم{ الآية ٥١}، فقرأ حفص وحمزة وكذا يعقوب بغير تنوين في الأربعة؛ للعلمية والتأنيث على إرادة

(١) ينظر : إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٥٢٨).

(٢) ينظر: ص : (١٢٦٠) من البحث.

(٣) ينظر: السابق (ص: ١٨٠، ٣٢٣، ٣٨٢،٤٠٢، ٤٢٧).

(٤) ينظر: ص (١٢٢٧) من البحث.

القبيلة، ويقفون بلا ألف، وإن كانت مرسومة ، ووافقهم الحسن، وقرأ شعبة كذلك في النجم فقط، والباقون بالتنوين مصروفًا على إرادة الحي،وأما المجرورة ، فقد قرأ الكسائي ووافقه الأعمش قوله تعالى: ﴿بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾{سورة هود: ٦٨} بكسر الدال مع التنوين(لثمودٍ) ،وأما المرفوعة، فقد قرأها الأعمش بالتنوين (ثمودٌ) [١] حيث وقعت[٢].

٣ – كلمة (طوى) في سورتي { طه :الآية ١٢} ،والنازعات{النازعات: الآية ١٦} ، قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بضم الطاء مع التنوين فيهما مصروفًا؛ لأنه أُوِّل بالمكان، ووافقهم ابن محيصن، وعن الحسن والأعمش كسر الطاء مع التنوين، وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه؛ للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف أو للعجمة والعلمية ،وفيه احتمال ثالث ،وهو أنه معدول من (طاءٍ) مثل: عمر[٣] .

٤ – كلمة (سيناء) في﴿طُورِسَيْنَآءَ﴾{ سورة المؤمنون: ٢٠} ،فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي بكسر السين بالهمز كحِرباء: لغة بني كنانة، ومنع صرفه ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأنه اسم بقعة بعينها، أو للعلمية والعجمة، وعن المطوِّعي

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٥٥٤).

(٢) وقعت في سبعة مواضع: في هود: ٩٥، والشعراء ١٤١،وفصلت ١٧، والقمر٢٣، والحاقة ٤، ٥ ، والشمس ١١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥١/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣، والبحر المحيط ٣١٦/٧ .

كسر السين والتنوين بلا مد على وزن دِينًا لغة[1]، والباقون بالفتح والهمزة لغة أكثر العرب، ومنع من الصرف؛ لألف التأنيث الممدودة .

٥- كلمة (سبأ) في﴿مِن سَبَإٍ﴾ {النمل: ٢٢} ، و ﴿لِسَبَإٍ﴾ {سبأ: ١٥} ، قرأ البزي وأبو عمرو بفتح الهمزة من غير تنوين ممنوعًا من الصرف؛ للعلمية والتأنيث اسم للقبيلة، أو البقعة، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي، وقرأ قنبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف، وأجرى الوصل مجراه، والباقون بالكسر والتنوين، فهو مصروف؛ لإرادة الحي.

ثانيًا – تناوب القراءة بين الاسم والفعل : جاء ذلك في ثلاثة مواضع مختلفة[2]:

١. قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا﴾{ سورة البقرة:١٠٤}، قرأ الحسن "راعنًا" بالتنوين على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: قولًا راعنًا" ،أو هو منصوب بالقول[3] ،ويختلف المعنى من الفعلية إلى الاسمية هنا ،فقراءة الجمهور فاعِل من المراعاة، فقد كانت اليهود تصرفها إلى الرعونة، يظهرون أنهم يريدون المراعاة ، ويبطنون أنهم يريدون الرعونة التي هي الجهل ، فهو أمر محكي، وأما الأخرى بالتنوين ،فهي من معنى الجهل، وهذا محمول على أن اليهود

(١) ينظر: لطائف الإشارات ٣٠٠٨/٧، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٤٠٢)، والقراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب ص ٧٠.

(٢) ينظر المواضع: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٨٩، ٢٩١، ٣٦٦).

(٣) ينظر : جامع البيان للطبري (٢/ ٣٨٢)، والهداية الى بلوغ النهاية (١/ ٣٨٥)، والبحر المحيط في التفسير (١/ ٥٤٣).

كانت تقوله، فنهى الله – تعالى – المؤمنين عن القول المباح سدًّا للذريعة؛ لئلا يتطرق منه اليهود إلى المحظور[١] ،هذا أظهر الأوجه فيهما .

٢. قوله تعالى:﴿ بِعَذَابٍ بَـِٔيسٍ ﴾{ سورة الأعراف:١٦٥}، ورد في كلمة (بئيس) اثنتان وعشرون قراءة[٢] ،ذكر الدمياطي منها خمسًا فقط : أربع متواترة بالتنوين: الأولى- بِيسٍ، مثل: عيسٍ، والثانية – بِئْسٍ، وأصلهما (بَئِسٍ) صفة مشبهة على مثال: حَذِر ، والثالثة – (بَيْئَسٍ) صفة على فَيْعَل، وهو كثير في الصفات ،والرابعة- (بَئِيسٍ) وصف على فَعِيل، كشديد للمبالغة والخامسة من الشواذ ،وهي قراءة الحسن (بِئْسَ) بكسرِ الباء وسكون الهمزة وفتح السين، فهي فعلٌ ماض للذَّمِّ ، نحو: بئسَ الرجلُ زيدٌ، والفاعل محذوف ، تقديره: العذاب، والجملة في محل جر صفة لعذاب، بتقدير قول محذوف، أي: بعذاب مقول فيه لشدته: بئس العذاب[٣] ، وكلاهما التنوين وتركه مفادهما المبالغة في وصف شدة العذاب، وذمه.

٣. قوله تعالى:﴿ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾{ سورة الكهف ٣١} قرأ ابن محيصن (واستبرقَ) بوصل الألف وفتح القاف حيث وقع[٤] ، والجمهور على قطع الهمزة والتنوين في الكل، ولا إشكال في قراءة الجمهور؛ لأنه اسم جنس، فعومل معاملة المتمكن

(١) ينظر : جامع البيان للطبري (٢/ ٣٨٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٨٨) والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٨٩) .

(٢) ينظر : البحر المحيط في التفسير (٥/ ٢٠٥).

(٣) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٩٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب ص ٤٩، ٥٠ .

(٤) جاء بالواو في ثلاثة مواضع : سورة الكهف ٣١، والدخان ٢٥، والإنسان ٢١، وبدون الواو في سورة الرحمن ٥٤ .

من الأسماء في الصرف، وهو عربي، إنما الإشكال في قراءة ابن محيصن، فقد قال عنها ابن جني:" هذا عندنا سهو أو كالسهو"[١] وذلك ؛لأن الجمل المحكية التي يسمى بها إنما تكون للأعلام ،و(استبرقَ) ليس علمًا، بل هو اسم جنس ،قال:" هذه صورة الفعل ألبتة، بمنزلة: استخرج، وكأنه سمى بالفعل، وفيه ضمير الفاعل، فحكي كأنه جملة، وهذا باب إنما طريقه في الأعلام، كتأبط شرا، وذرى حبا، وشاب قرناها، وليس الإستبراق علمًا يسمى بالجملة"[٢] ، وقال مكي:" وهو لحن عند النحويين؛ لأنه لا يمتنع مثل هذا من الصرف في النكرة، ولأنه لا توصل ألف مثل هذا في التسمية به ، لو سميت بِـ " اسْتَكْبَرَ " لقطعت الألف؛ لانتقاله من الأفعال إلى الأسماء"[٣] ، لكن أبا حيان جعله فعلًا ماضيًا على وزن (استفعل) من البريق، ويكون استفعل فيه موافقًا للمجرد الذي هو (بَرَقَ)، كما تقول: قر واستقر بفتح القاف[٤]، وبهذا يزول الإشكال، لكن يبقى المعنى غير واضح على هذه القراءة ، وفي تقديري أن يكون (استبرق) علمًا على غليظ الديباج منع صرفه للعلمية ووزن الفعل – كما وجهه بعض العلماء[٥] .

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٢٩).
(٢) السابق (٢/ ٣٠٤).
(٣) الهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٩٣٨، ٧٩٣٩).
(٤) ينظر : البحر المحيط في التفسير (٧/ ١٧١).
(٥) ينظر : الكشاف للزمخشري (٤/ ٦٧٣)،والبحر المحيط في التفسير (٧/ ١٧١)،والقراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب (ص ٦٣).

ثالثًا – ما جاء مصروفًا ؛ للتناسب: وقع ذلك في سورتين:

١. في سورة الإنسان في كلمتين (سلاسل، وقوارير) في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ ﴾{ سورة الإنسان: ٤}، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ ﴾{ سورة الإنسان: ١٥، ١٦}، فقد فصل الدمياطي اختلاف القراء في إثبات الألف وصلًا ووقفًا [١]،وخلاصة ما قيل في قراءتها وتوجيهها :

– أن من قرأ بترك التنوين وصلًا ووقفًا، فقد جرى على الأصل؛ لأنهما على صيغة منتهى الجموع .

– وأما قراءة من قرأ بالتنوين وصلًا ،وبالألف وقفًا، فوجهت بثلاثة توجيهات:

أ – أنها لغة مسموعة من بعض العرب، حكى الكسائي وغيره من الكوفيين أن بعض العرب، وهم بنو أسد يصرفون كل مالا ينصرف إلا " أفعل منك "، وكل ما يجوز في الشعر يجوز في القرآن؛ لأن الشعر أصل كلام العرب، والعرب تصرف هذا ونحوه في الشعر [٢] قال الفراء:" فأجروا ما لا يجرى، وليس بخطأ؛ لأن العرب تجرى ما لا يجرى فِي الشعر، فلو كَانَ خطأ ما أدخلوه فِي أشعارهم"[٣] .

ب – أن هذه الجموع أشبهت الآحاد؛ لأنهم قالوا: صواحبات يوسف، فلما جمعوه جمع الآحاد المنصرفة جعلوها في حكمها، فصرفوها [٤] .

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٥٦٥، ٥٦٦).

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٦٣)، والحجة للفارسي (٦/ ٣٤٩) ،والهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٩٠٩) ،ومفاتيح الغيب للرازي (٣٠/ ٧٤٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢١٨).

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٦/ ٣٤٩)،ومفاتيح الغيب للرازي (٣٠/ ٧٤٣).

ج – أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف، أتبع الأول الثاني في (سلاسل) ؛لأن بعده (أغلالا) ،وأتبع الثاني الأول في (قوارير) الثانية ،أما الأولى فالتنوين فيها؛ مناسبة للفاصلة القرآنية(١).

- وأما من قرأها غير منصرفة وصلًا ووقف عليها بالألف ، فالمنع جريًا على القاعدة ، والوقف إتباعًا للرسم(٢) ، أو الألف فيه للإطلاق ؛ تشبيهًا بقوافي الشعر المطلقة؛ لأنه كلام تام (٣)، أو لغة مسموعة عن العرب، فقد حكى الرؤاسي والكسائي عن العرب الوقوف على ما لا ينصرف بالألف؛ لبيان الفتحة(٤) .

٢. في سورة (نوح) في لفظي(يغوث ويعوق) من قوله تعالى:﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾{ سورة نوح :٢٣} ،فقد قرأ المطوِّعي فيهما بالتنوين(٥) مصروفين ؛ للتناسب مع ما قبلها(سواعًا) ،وما بعدها(نسرًا) (٦) ،أو أنه جاء على لغة من يصرف يصرف ما لا ينصرف ، وهي لغة حكاها الكسائي وغيره (٧)،وقد علل الزجاج الزجاج المنع فيهما بجعلهما نكرتين، قال: " أَو جعلوهما نَكِرةً وإن كانا

(١) ينظر: حجة القراءات (ص: ٧٣٨)،وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٢٢).

(٢) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٩٠٩).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٦/ ٣٥١).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٦٣)، والهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٩٠٨).

(٥) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ص ٤٨٦،ولطائف الإشارات ٤١١٧/٩، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٥٥٨).

(٦) ينظر: الكشاف للزمخشري ٦١٩/٤،ومفاتيح الغيب للرازي ٣٠/ ٦٥٨،ولطائف الإشارات ٤١١٧/٩، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٥٥٨).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/٣،والبحر المحيط ٢٨٦/١٠،والدر المصون ٤٧٥/١٠،ولطائف الإشارات ٤١١٧/٩.

معرفتين، فكأنهم قالوا: ولا تذرون صنمًا من أصنامكم"[١] ،وقد ضُعِّف بلزوم العلمية فيهما ؛لأنهما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين لا ثالث لهما يشاركهما في اسمهما[٢].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢٣١).

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ٢٣٢).

المبحث الثاني

الإشكالات النحوية والدلالية فيما قرئ من الألفاظ بالتنوين وتركه

أولًا – القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ ﴾{ سورة البقرة:٦١} بتنوين(مصر) وتركه.

قال البنا الدمياطي:" وعن الحسن والأعمش "مصر" بلا تنوين[1] غير منصرف ووقفا بغير ألف، وهو كذلك في مصحف أُبيّ بن كعب وابن مسعود[2]، وأما من صرف فإنه يعني مصرًا من الأمصار غير معين، واستدلوا بالأمر بدخول القرية وبأنهم سكنوا الشام، وقيل: أراد بقوله: "مصرًا" وإن كان غير معين: مصر فرعون، من إطلاق النكرة مرادًا بها المعين"[3].

توجيه القراءتين:

قراءة التنوين هي القراءة المتواترة التي قرأ بها جمهور القراء، وبها جاءت المصاحف العثمانية ،بينما القراءة الأخرى قراءة شاذة مخالفة للرسم العثماني، فأما القراءة بها بغير تنون ،فلأنه أراد مصرًا بعينه، فهو غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث أو للعلمية والعجمة، أو اجتماع الثلاثة.

وأما قراءته بالتنوين ، فقد اختلف العلماء في توجيهها إلى أربعة مذاهب ، واختلافهم مبني على اختلاف السلف في المراد من المصر، قال الماوردي:" وفي المصر الذي عناه قولان: أحدهما– أنه أراد أيَّ مِصْرٍ ، أرادوا من غير تعيين؛ لأنَّ

---

(١) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٦٤ ، والكامل للهذلي (ص: ٤٨٦)،ولطائف الإشارات ١٤٥٣/٤.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي(٣/ ٥٣٢)، والبحر المحيط (١/ ٣٧٨) ،والدر المصون (٣٩٥/١)،ولطائف الإشارات لفنون القراءات٢٣١٤/٥.

(٣) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٨٠) .

ما سألوا من البقل والقثَّاء والفوم ، لا يكون إلا في الأمصار ، وهذا قول قتادة ، والسدي ومجاهد، وابن زيد، والثاني: أنه أراد مصر فرعون ، الذي خرجوا منه، وهذا قول الحسن ، وأبي العالية والربيع" [١]:

الأول– أنه منصرف؛ لأنه لم يقصد مصرًا بعينه، فهو نكرة ، أي: انزلوا مصرًا من الأمصار، فإنَّ الذي سألتم لا يكون إلا فِي القرى والأمصار ، ذكره كثير من النحويين والمفسرين[٢] ،ورجحه النحاس وابن كثير[٣] .

الثاني- أنه أراد مصرًا بعينه، لكن زيدت الألف رسمًا ،فيوقف عليها بالألف وتوصل بلا ألف، قال الفراء:" فإن شئت جعلت الألف التي في "مصرًا" ألفًا يُوقَفُ عليها، فإذا وصلت لم تنوِّن فيها، كما كتبوا "سلاسلا"[٤] وَ" قواريراَ"[٥] بالألف"[٦]،وتبعه الطبري[٧] ويُحتج له بما نقل عن الحسن أن الألف زيدت من الكاتب،أي: رسمًا [٨].

---

(١) تفسير الماوردي = النكت والعيون (١/ ١٢٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢)،والمقتضب (٣/ ٣٥٢)،والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ٣٧) ، وجامع البيان للطبري (٢/ ٢١)،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٤٤)،والتفسير الوسيط للواحدي (١/ ١٤٧)والكشف والبيان للثعلبي (١/ ٢٠٦)،و مفاتيح الغيب للرازي (٣/ ٥٣٢)،وتفسير القرطبي (١/ ٤٢٩) والتبيان في إعراب القرآن (٦٩/١) والبحر المحيط (١/ ٣٧٨) .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٧/١،وتفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٢٨١).

(٤) من قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾ سورة الإنسان :٤ .

(٥) من قوله تعالى: ﴿ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ١٥ قَوَارِيرَا۠ ﴾ الإنسان: ١٥ – ١٦ .

(٦) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢) .

(٧) ينظر: جامع البيان للطبري (٢/ ٢٢).

(٨) ينظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣/ ٥٣٢).

الثالث- أنه منصرف ،مع أنه أريد به مصرًا بعينه ؛فهو مذكر سُمي به مؤنث، فيجوز صرفه عند عيسى بن عمر، ويونس، والجرمي ،وغيرهم[١] .

الرابع- أنه منصرف، وإن أريد به بلدة بعينها، فالصرف مع العلمية والتأنيث؛ لسكون الوسط؛ تشبيهًا له بـ"هند" نسب إلى الكسائي[٢]،وتبعه الأخفش ،والثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والعكبري[٣].

الخامس- أنه منصرف؛ لأن المصر مذكر سُمي به بلد بعينه، قال الزجاج: "وجائز أن يكون أراد مصر بعينها، فجعل مصرًا اسمًا للبلد، فصرف؛ لأنه مذكر سمي مذكرا"[٤]،فيكون صَرَفه ذهابًا به إلى المكان[٥].

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية والدلالية حول التوجيهات السابقة للتنوين في "مصر" .

الإشكال الأول – أن قول الفراء والطبري بأن الألف زيدت رسمًا ،فيوقف عليها بالألف، وتوصل بلا تنوين، فيه نظر؛ لأن الثابت عند علماء الرسم العثماني والقراءات إثبات

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٥٢)،وتفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٥٣٢/٣)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٤٠٠٥/٨ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥٨)، و تفسير القرطبي (١/ ٤٢٩).

(٣) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٠٥)، والكشف والبيان للثعلبي (١/ ٢٠٦)والتفسير الوسيط للواحدي (١/ ١٤٧) والكشاف للزمخشري(١/ ١٤٥) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٤٤).

(٥) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي(١/ ٣٩٥) .

الألف – هنا – وصلًا ووقفًا، قال أبو داود[١] (ت ٤٦٩هـ) : "ومصرًا بالألف على الإجراء إجماع من المصاحف والقراء، خطًا ولفظًا وصلًا ووقفًا" [٢] ، وقال ابن الجزري:" (مصرًا) منونًا في البقرة"[٣]، والذي ألجأهما إلى ذلك اعتمادهما على المعنى ،وما قدَّماه من أن المراد به بلد بعينه ،وهذا تخريج مخالف لإجماع القراء.

الإشكال الثاني – أن جواز صرف (مصر) إذا أريد به بلد بعينه ؛ لأنه مذكر سمي به مؤنث فيه نظر؛ لأن الجمهور يمنعون ذلك، فقد ذهب ابن أبي إسحاق، وأبوعمرو، والخليل، وسيبويه، والمازني[٤]، وابن السراج[٥]، وابن مالك[٦]، والجمهور[٧] إلى منع منع صرفه ،يقول سيبويه:" ألا ترى أنَّك لو سَّميت مؤنثًا بمذكر خفيف لم تصرفه"[٨]،ويقول – أيضا – :" فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو– فيما حدثنا يونس– وهو القياس؛ لأنَّ

(١) أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي شيخ والإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني،وغيره كان عالما بالقراءات وطرقها حسن الضبط ثقة دينا، ومن مؤلفاته :كتاب البيان الجامع لعلوم القرآن ،وكتاب التبيين لهجاء التنزيل، وكتاب الاعتماد في أصول القراءة والديانة ، توفي –رحمه الله– ببلنسية في سادس عشر شهر رمضان سنة ست وتسعين وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري(١/٣١٦)

(٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/ ١٤٩، ١٥٠).

(٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٩٣).

(٤) ينظر: الكتاب (٣/ ٢٤٢)،والمقتضب (٣/ ٣٥١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٨/٤٠٠٥ .

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٠٠).

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٢٠).

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٠٧)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٣٣٢)

(٨) الكتاب (٣/ ٢٤٢).

المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمىَّ المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر"[١] ؛لأنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث ثقلًا يُعادل الخفة التي بها صرف نحو: هند[٢]، ولأنك إذا سميت قد سميت الشيء بما لا يلائمه، فأشبه الأعجمي[٣].

الإشكال الثالث – أن صرف " مصر" مع العلمية والتأنيث؛ لسكون الوسط ؛ تشبيهًا له بـ"هند" ،قد ضُعِّف من ثلاثة أوجه:

الأول– أن السكون لا يُغيِّر حكمًا أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف[٤]،قال أبوجعفر النحاس: "وقال الكسائي: يجوز أن تصرف (مصر) وهي معرفة ؛لخفّتها ، يريد أنها مثل: هند، وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفراء؛ لأنك لو سمّيت امرأة بزيد لم تصرف"[٥] .

الثاني– أن هناك فرقًا بين أسماء البلدان وأعلام الرجال والنساء كهند؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلم يكثر في الكلام بخلاف هند[٦] ،قال الفراء: " وإنما انصرفت إذا سُمِّى بها النساء ؛لأنها تُردد وتكثر بها التسمية فتخف ؛ لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"[٧].

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٤٢).

(٢) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٥١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٨/٤٠٠٥ ، والمقاصد الشافية للشاطبي (٥/ ٦٣٠).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٥/ ٦٣٢).

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٣٧٣).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥٨).

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٣٧٣).

(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣).

الثالث – أنه اجتمع في "مصر" ثلاثة أسباب ،وهي: التأنيث والعلمية والعجمة، فهو يتحتم منع صرفه بخلاف "هند"، فإنه ليس فيه سوى العلمية والتأنيث ،قاله أبو حيان[١].

الإشكال الرابع – القول بأنه منصرف ؛لأن المصر مذكر سُمي به بلد بعينه، أريد به المكان مبني على أن "مصر" أصله عربي، وهذا لا يسلم من الاعتراض أيضًا ،فقد نقل الزمخشري: أنه مُعَرَّبٌ من لسان العجم، فإن أصله: مِصْرائيم، فَعُرِّب[٢] ، وقال السمين الحلبي:" وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلَمٌ لمكانٍ بعينه، فلا ينبغي أن يُصْرف ألبتةَ؛ لانضمامِ العُجْمِة إليه، فهو نظيرُ "ماه وجَوْر وحِمْص"[٣] ،وقال سيبويه:" فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميًّا، لم ينصرف، وإن كان خفيفًا"[٤] ، ويدل على أنه أعجمي ما ذكره أهل التاريخ:

قال القزويني(ت ٦٨٢هـ): "سميت بمصر بن مصرايم بن حام بن نوح، عليه السلام"[٥].

وقال الزبيدي(ت١٢٠٥هـ):"وذكر شيوخ التواريخ وغيرهم أن الذي سُميت مصر به هو مصر بن بيصر بن حام"[٦] ، لكن في هذا نظر ؛لأمرين:

(١) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٧٩).
(٢) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٤٥).
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٣٩٥).
(٤) الكتاب (٣/ ٢٤٢).
(٥) آثار البلاد وأخبار العباد للقزويني(ص: ٢٦٣).
(٦) تاج العروس (١٤/ ١٢٦).

الأول- أن ظاهر كلام كثير من اللغويين والنحويين والمفسرين أن (مصر) أصلها عربي، وإنما سميت بذلك؛ لتمصيرها ،أي: تحديدها ،قال ابن الأنباري:" فلم يُجرِها للتعريف والتأنيث"(١) ، ولم يذكر العجمة.

وقال أبوجعفر النحاس: "ومن المسائل: دخل فلانٌ حمص، بغير صرفٍ، ولا يجوز فيها ما جاز في (مصر)، و(هند)؛ لأن حمص أعجميةٌ، فدخلت فيها علةٌ أخرى"(٢) ومعنى ذلك: أن (مصر) كلمة عربية.

وقال ابن سيده: "ومِصْرُ مدينةٌ بعَيْنها سُمِّيتْ بذلك؛ لتَمَصُّرِها، وزعموا أن الذي بَناها إنَّما هو المِصْرُ بنُ نُوحٍ -عليه السلامُ ،ولا أدْرِي كيف ذلك ،وهي تُصْرَفُ ولا تُصْرفُ!" (٣).

الثاني- أنه لو صح أن أصله: مصرائيم، فإن التعريب والتصرف فيه بالترخيم سهَّلا صرفه(٤) ،قال الآلوسي: "ومن الناس من جعل مصر معرب- مصرائيم- كإسرائيل اسم لأحد أولاد نوح - عليه السلام- وهو أول من اختطَّها- فسميت باسمه، وإنما جاز الصرف حينئذ؛ لعدم الاعتداد بالعجمة؛ لوجود التعريب والتصرف فيه"(٥).

التعقيب:

ظهر -لي- مما سبق ثلاثة أمور:

الأول- أنَّ أرجح الأقوال في توجيه قراءة الجمهور التوجيه الأول؛ لأمرين:

---

(١) المذكر والمؤنث (٢/ ٣٧).

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٦٧).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٣٢٤).

(٤) مستفاد من كلام ابن مالك في "عزير" ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠١).

(٥) تفسير الآلوسي = روح المعاني (١/ ٢٧٦).

١. أنه قول كثير من النحويين والمفسرين، وقد رجحه الإمام ابن كثير، فقال: "والحق أن المراد مصر من الأمصار كما روي عن ابن عباس، وغيره"[١].

٢. أن التوجيهات الأخرى لا تخلو من المقال.

الثاني– أنه لا مانع من الجمع بين القراءتين مع اختلاف المراد من المصر عليهما، فتدل قراءة الجمهور على الإعراض عن طلبهم؛ إذ ليس حولهم يومئذ بلد قريب يستطيعون وصوله[٢]، وتدل القراءة الأخرى على التوبيخ؛ إذ لا يمكنهم الرجوع إلى مصر فرعون[٣].

الثالث – أن الراجح أن "مصر" لفظ عربي ، يجوز صرفه ومنعه ،قال الزبيدي: "وهي تصرف وقد لا تصرف"[٤]، فلا تنصرف ؛لأنها مذكر سمي به مؤنث، وهو البقعة ،و تصرف إذا قصد به المكان ، قال أبو علي: "في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها: من صرفها ذهب إلى أنها أسامٍ مذكرة سمي بها المذكر،أي: الموضع والمكان، ومن أنثها ذهب إلى أنها مذكرة سمي بها مؤنث، وهي البقعة والأرض"[٥]. والأرض"[٥].

وعليه، فمعنى القراءتين واحد: قصد بهما التهديد على تذكرهم أيام ذُلِّهم وعنائهم وتمنيهم الرجوع إلى تلك المعيشة، كأنه يقول لهم: ارجعوا إلى ما كنتم فيه؛ إذ لم تقدروا قدر الفضائل النفسية ونعمة الحرية والاستقلال.

(١) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٢٨١).
(٢) التحرير والتنوير (١/ ٥٢٤).
(٣) السابق (١/ ٥٢٤).
(٤) تاج العروس (١٤/ ١٢٧).
(٥) التعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ٦١).

ثانيًا – القراءتان في قوله تَعَالَىٰ:﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾{سورة التوبة: ٣٠} بتنوين(عُزَير) وتركه .

قال البنا الدمياطي:" واختلف في ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ فعاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين مكسورًا وصلًا على الأصل[١]، وهو عربي من التعزير، وهو التعظيم، فهو اسم أمكن مخبر عنه بابن، لا موصوف به، وقيل: عبراني[٢] ، واختلف هل هو مكبر كسليمان أو مصغر عزر كنوح؟، وعليه فصرفه؛ لكونه ثلاثيًا ساكن الوسط، ولا نظر لياء التصغير، ولا يجوز ضم تنوينه على قاعدة الكسائي في نحو محظورًا انظر؛ لأن الضمة في (ابن) هنا ضمة إعراب – كما مر – فهي غير لازمة، وافقهم الحسن واليزيدي[٣]،والباقون بغير تنوين[٤] ، إما لكونه غير منصرف؛ للعجمة والتعريف أو للالتقاء الساكنين؛ تشبيهًا للنون بحرف المد، أو أن (ابن) صفة لـ(عزير)، والخبر محذوف، أي: نبينا أو معبودنا، وقد تقرر أن لفظ (ابن) متى وقع صفة بين علمين غير مفصول بينه وبين موصوفة حذفت ألفه خطًا، وتنوينه لفظًا إلا لضرورة " [٥] .

---

(١) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٧٩.

(٢) نسب إلى أبي حاتم في البحر المحيط ٤٠٢/٥، والدر المصون ٣٨/٦، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٢٣١٤/٥.

(٣) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي (ص: ٥٦٢) ،ولطائف الإشارات لفنون القراءات٢٣١٤/٥.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص ٢٢٦، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢٧٩.

(٥) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٣٠٢) .

توجيه القراءتين:

أما قراءة التنوين، فوجهها ظاهر، وذلك أن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابنًا" خبره، والكل حكاية عن اليهود ،وحُرِّك التنوين بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، على أن "عُزَيْرًا" اسم عربي، وهو مذهب جمهور المعربين والمفسرين(١) ، بينما ذهب أبو عبيد إلى أنه أعجمي، لكنه صرف ؛ لخفته بالتصغير: كنوح ولوط (٢).

وأما ترك التنوين ، فاختلف العلماء في توجيهه إلى سبعة مذاهب:

الأول– أن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابْنًا" خبره، وحذف التنوين منه ؛لالتقاء الساكنين، وهو قول الفراء، والطبري،وأجازه الزجاج(٣)،ونسبه النحاس إلى سيبويه، فقال: " أجاز سيبويه مثل هذا بعينه" (٤).

الثاني – أن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابْنًا" خبره ،وحذف منه التنوين؛ للعلمية والعجمة نسب إلى أبي حاتم ،قال أبوجعفر النحاس:" وقول ثالث لأبي حاتم، قال: لو قال قائل إنّ

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٥٦)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٣١) ،ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٤٢)، وجامع البيان للطبري (١١/ ٤١١) ،وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥) ، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٢٧).

(٢) ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٥/ ٣٠)،والبحر المحيط ٤٠٢/٥، والدر المصون ٣٨/٦، وروح المعاني ٢٧٤/٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣١)، وجامع البيان للطبري (١١/ ٤١١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٤٢).

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٥ .

(عزيـرًا) اسـم عجمـي، فلـذلك حـذفت منـه التنـوين"[١]، وإليـه ذهـب ابـن خالويـه، والسيرافي ،والزمخشري[٢].

الثالث – أنه حكاية قولهم ،ولا يقدر فيه خبر ولا مبتدأ ،ذكره الزركشي ،فقال: "وقال بعضهم: {عزير ابن الله} خبر الجملة، أي: حكى فيه لفظهم ،أي: قالوا هذه العبارة القبيحة ،وحينئذ فلا يقدر خبر ولا مبتدأ" [٣].

الرابـع– أن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابْنًـا" صفة ،والخبر محذوف ،تقديره: عزير ابن اللَّـه معبودنا ،وهو قول الزجاج[٤] .

أو المبتدأ محذوف، تقديره : "وَقَالَتِ الْيَهُودُ نَبِيُّنا عُزَيْزُ ابنُ اللهِ"، وهو مذهب الأخفش، والمبرد [٩٥]،وحسنه النحاس[٦].

الخامس – أن "عُزَيْرًا" خبر، و"ابْنًـا" صفة ،والمبتدأ محذوف ،تقديره: هو عزير ابن اللَّه ،قاله المبرد[٧] .

السادس – أن "ابنًا" صفة ، ولا محذوف ، وكأن الله – تعالى– حكى أنهم ذكروا هذا اللفظ ؛إنكارًا عليهم إلا أن فيه نعتًا، قاله الخطيب القزويني[٨].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٥ .

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ص: ١٧٤،وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٤٧، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٢٦٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٤٢) .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٤٤٢) .

(٥) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٥٦)،والمقتضب للمبرد ٣١٦/٢.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٥ .

(٧) ينظر: المقتضب ٣١٦/٢ .

(٨) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب (٢/ ١٦١).

السابع – أن "ابنًا" بدل أو عطف بيان ،قاله العكبري، والسمين الحلبي[١] .

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية والدلالية حول التوجيهات السابقة لترك التنوين في "عزير" :

الإشكال الأول – أن القول بأن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابْنًا" خبره، وحذف التنوين منه ؛لالتقاء الساكنين ضعيف ،قال المبرد:" فهذا وجهه ضعيف جدًّا ؛لأن حق التنوين أن يحرك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطر شاعر" [٢] ، وتبعه الزجاج[٣]، ووصفه الزمخشري بالتمحل، فقال:" سقوط التنوين؛ لالتقاء الساكنين ...، فتمحل ، عنه مندوحة"[٤].

والتفصيل أن للنحويين في حكم حذف التنوين ؛لالتقاء الساكنين ثلاثةَ مذاهب :

الأول – أنه من باب الضرورة ،وهو مذهب سيبويه، والمبرد ،وابن عصفور[٥]، ونسبه البغدادي إلى الجمهور[٦]، قال سيبويه: "لم يَحذف التنوينَ استخفافًا ليُعاقِبَ

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري(٢/ ٦٤٠)،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٣٨).

(٢) المقتضب ٣١٦/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤٤٢/٢ .

(٤) تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٢/ ٢٦٣ .

(٥) ينظر: الكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٦/٢، والأصول في النحو ٤٥٥/٣، وضرائر الشعر ص ١٠٥ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب ٣٧٧/١١ .

المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ، كما قال: رَمَى القومُ ، وهذا اضطرارٌ"[١]، وعدَّه ابن السراج من الشاذ الذي لايقاس عليه[٢] .

الثاني – أنه يجوز في الشعر والنثر بكثرة ،وهو مذهب الفراء، والسيرافي، وابن يعيش[٣]، قال الفراء: وتركه كَثِير جائز"[٤] ،وقال السيرافي:" والتنوين نون ساكنة، فشبّهوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين، غير أن حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر"[٥].

الثالث – أنه يجوز بقلة ، وهو ظاهر مذهب أبي علي الفارسي، والزمخشري[٦] ونص عليه أبو حيان، وابن هشام[٧] ،قال ابن هشام:" ويحذف؛ لالتقاء الساكنين قليلا"[٨].

وبهذا يُعلم أن من حكم على هذا الوجه بالضعف أو التمحل، فإنه يتبع طريقة البصريين، وأن المقصود من الجمهور هم جمهور البصريين، وأن نسبة الجواز إلى سيبويه فيها نظر؛ لأنه قيده بالضرورة .

---

(١) الكتاب (١/ ١٦٩) .

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣/٤٥٥ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢، وشرح كتاب سيبويه ١/٢١٤،وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٦٠ .

(٤) معاني القرآن (٢/ ٢٠٢) .

(٥) شرح كتاب سيبويه ١/٢١٤ .

(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٤/١٤، والمفصل في صناعة الإعراب ص٤٥٦،وارتشاف الضرب ٢/٧١٩ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٧١٩ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٨٤٤ .

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٨٤٤ .

ويضعف القول بالضرورة؛ لأمور:

١- وروده في بعض القراءات ، كقراءة: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾{ سورة يس: ٤٠ } بنصب (النهار)[١] ،وقراءة: ﴿ أحدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾{ سورة الإخلاص:١، ٢ } بترك تنوين(أحد)[٢] ،فضلًا عن الشعر .

٢- أن حذف التنوين في هذه القراءة أولى وأحسن منه في قراءة (أحد) بترك التنوين؛ لاتصال "عزير" بـ"ابن"؛ لأنهما جزءا جملة واحدة ألزم من اتصال "أحد" بـ"الله"؛ لأنهما من جملتين، ولأن حذف تنوين "عزير" في الإخبار عنه بـ"ابن" شبيه" بحذفه في النعت به[٣].

٣- أن الجرمي عدَّ الحذف لغة عن العرب ، قال السيوطي:" وقال الجرمي: حذف التنوين ؛لالتقاء الساكنين مطلقًا لغة"[٤]،وحكم عليه الفارسي وابن يعيش بأنه كالمطرد، قال الفارسي:" والنون قد تحذف ؛ لالتقاء الساكنين حذفا كالمطرد"[٥]،وقال ابن يعيش:" وربّما حذفوه ؛ لالتقاء الساكنين؛ تشبيهًا له بحروف المدَّ واللين، وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا "[٦] .

(١) القراءة :نسبت إلى عمارة بن عقيل ينظر: البحر المحيط ٦٩/٩ .

(٢) القراءة : نسبت إلى أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وغيرهم ينظر :مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٨٣، وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٢٦،والبحر المحيط لأبي حيان ١٠/ ٥٧١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٣٠٠، ١٣٠١) .

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٤١٠) .

(٥) المسائل العسكريات في النحو العربي (ص: ٩١) .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٦٠)

٤- أن لحذف التنوين وجهًا في القياس، فإنهم يحذفون النون من (يكن) ،ولم يقع بعدها ساكن تخفيفًا، كقوله تعالى:﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾{ سورة مريم: ٦٧ } فحذفُ التنوين؛ لالتقاء الساكنين أولى، وكذلك قياسًا على حروف المد قال ابن يعيش:" فحُذف التنوين للساكن بعده كما يحذف حرف المدّ من نحوِ: "يَغزُ الجَيشُ"، و"يَرْم الغَرَضَ" [(١)].

الإشكال الثاني – أن القول بأن (عزيرًا) ممنوع من الصرف؛ لأنه اسم أعجمي فيه نظر؛ لثلاثة أمور:

١- أن أبا جعفر النحاس صرح بأنه منصرف ؛لأنه اسم عربي مشتق من التعزير، وهو التعظيم[(٢)] ، ونُسِب ذلك إلى أكثر النحويين[(٣)] أو كلهم[(٤)]، كلهم[(٤)]، ويدل عليه أنه على صيغة التصغير، والأسماء الأعجمية لا تُصغَّر[(٥)].

٢- أنه منصرف حتى لو كان أعجميًّا[(٦)] ؛ لأنه اسم خفيف كهود

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٦٠) .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥) .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري(٢/ ٦٤٠) .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٢٧) .

(٥) ينظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب (١٦/ ٢٩)،والبحر المحيط لأبي حيان (٤٠٢/٥) ،وحاشية الصبان على الأشمونى (٣/ ٣٧٧) .

(٦) صرح بأعجميته أبو عبيد والطبري وابن دريد والزمخشري ينظر: جامع البيان للطبري ط : هجر (١١/ ٤١١) ، وجمهرة اللغة (٢/ ٧٠٥)،وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥) ، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٢٧).، والبحرالمحيط (٥/ ٤٠٢)،والدر المصون(٣٨/٦) .

ولوط[١] ، ولأن الأعجمي إذا كان رباعيًّا بياء التصغير انصرف، ولم يعتد بالياء؛ لأن "نوحًا" لو صغر لبقي مصروفًا[٢]، ولأن سيبويه حكى في تصغير "إبراهيم" و"إسماعيل" "بُرَيْهًا"، "سُمَيْعًا" مصروفين[٣] .

٣- أنه حُكِم بغرابة هذا القول[٤]، بل عده النحاس غلطًا من قائله[٥].

٤- أن القراءة المتواترة جاءت بتنوينه، فصح كونه منصرفا[٦] .

الإشكال الثالث- أنه لم يسلم وجه جعل (ابن) صفة لـ(عزير) من المقال والنظر، وتفصيل ذلك:

ذهب بعض النحويين إلى أن (ابن) صفة لـ(عزير)، ويكونَ التنوينُ قد سقَط على حدِّ سقوطِهِ في قولنا: "جاءَني زيدُ بنُ عمروٍ"، ويكونَ في الكلام محذوفٌ، ثم اختَلَفوا في المحذوف، فمنهم من جعله مبتدأً، فقدَّرَ: "وقالتِ اليهودُ: هو عزير ابن الله" ،ومنهم من جَعَلَه خبرًا ،فقدَّر: "وقالتِ اليهودُ: عزيرُ ابنُ اللهِ معبودُنا" ، أو نحو ذلك، وتقدير المبتدأ – هنا – يضعف من وجهين:

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٣) ،والبحرالمحيط (٥/ ٤٠٢)،والدر المصون(٦/ ٣٨).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠١، ١٣٠٢) ،وحاشية الصبان على الأشمونى (٣٧٧/٣).

(٣) ينظر: الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٤) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٤٥٠).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥) .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٠١، ١٣٠٢) ،وحاشية الصبان على الأشمونى (٣٧٧/٣).

الأول– أنه لم يجر لعُزير ذكر فيما قبلُ ، فيجوز إضماره[١].

الثاني– أنه لو كان تقديره: هو عزير، فأخبرت عن المضمر بأنه عزير، ثم وُصف بابن ،لكان التقدير: هو عزير، الذي عُرف من حاله قديمًا بأنه ابن الله – تعالى الله جل ثناؤه عن ذلك علوًّا كبيرًا– وليس المعنى كذلك، إنما حكى الله –سبحانه– عنهم أنهم أخبروا بهذا الخبر، واعتقدوا هذا الاعتقاد[٢].

وتقدير الخبر ضُعِّف من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول– أن الإنكار إنما هو متوجه إلى نسبة بنوة عزير إلى الله تعالى ،قال أبوحيان: "فقوله متمحل؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى". [٣]

ومعنى ذلك: أن الإنكار يكون حينئذ متجهًا إلى الخبر ،وتبقى الصفة ثابتة ،فيكون المعنى: أن الله ينكر على اليهود أن يتخذوا هذا الابن معبودًا ،ويثبت البنوة لعزير– تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا – قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله –: "وفي هذا أمرٌ عظيم، وذلك أنك إذا حكَيْتَ عن قائلٍ كلامًا أنتَ تُريد أن تُكَذِّبه فيه، فإنَّ التكذيبَ ينصرفُ إلى ما كان فيه خبرًا، دون ما كان صفةً، تفسيرُ هذا: أَنَّك إذا حكيتَ عن إنسانٍ أنَّه قال: "زيدُ بن عمرو سيِّدٌ"، ثم كذَّبْتَه فيه، لم تكُنْ قد أنكرتَ بذلك أن يكون زيدٌ ابنَ عمروٍ، ولكنْ أنْ يكونَ سيِّدًا،... وإذا كان الأمر كذلك، كان جعل "الابنِ" صفةً في الآية، مُؤديًا إلى الأمْرِ العظيم، وهو إخراجُه عن موضعِ النفي والإنكارِ، إلى موضع الثبوتِ والاستقرارِ، جلَّ الله تعالى عن شَبَهِ المخلوقين، وعن

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٨٧).

(٢) السابق (٢/ ١٨٧) .

(٣) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٤٠٣) .

جَميع ما يقولُ الظالمونَ علوًّا كبيراً"[1]،وتبعه الكرماني، والخطيب القزويني، وأبوحيان[2].

الوجه الثاني- أنه لا يطابق ما بعده، وهو قوله تعالى:﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾{ التوبة: ٣٠ }.

الوجه الثالث- أن قياس هذا الوجه والتأويل أن يحذف الألف من «ابن»، لكنها ثابتة في خط المصحف[3].

الإشكال الرابع: أنه يضعف كون "ابن" بدلًا أو عطف بيان على ترك تنوين "عزير"؛ لأن القياس على جعله بدلًا أو عطف بيان أن يُنوَّن "عزير" ،قال ابن الأثير:" فإن وصفت بـ«ابن» واقعًا بين علمين، حذفت تنوين الأول لفظًا، فقلت: هذا زيد بن عمرو، فإن كان خبرًا أو بدلًا أبقيت التنوين"[4].

تعقيب:

يظهر- لي - من الدراسة السابقة ما يلي:

١- أن البنا الدمياطي لخص آراء العلماء في توجيه القراءتين، دون نسبة الآراء إلى قائليها ،وأنه لم يستوف آراء العلماء في ذلك.

٢- أنه لم يعقب على آراء العلماء، ولم يكن له اختيار أو ترجيح من هذه الآراء .

---

(١) دلائل الإعجاز ت شاكر (٣٧٧/١، ٣٧٨) .

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني(١/ ٤٥١)، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب (٢/ ١٦١)،والبحر المحيط لأبي حيان (٤٠٢/٥).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ٤٤٧/٢،وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر(ص: ٣٠٢) .

(٤) البديع في علم العربية (١/ ٣٢٥).

٣- أنه ظهر الفرق بين الأساس الذي ارتكز عليه متقدمو العلماء ومتأخروهم في توجيه القراءتين، فقد ارتكز المتقدمون[١] على أن المعنى: ادعاء اليهود أن عزيرًا ابن الله ،وعليه فـ(ابن) خبر، ولا يكون صفة ،وأن "عزيرًا" اسم منصرف ،بينما اكتفى المتأخرون بتوجيه القراءتين ،وبيان ما يجوز فيهما من أوجه[٢] ،فأدَّى ذلك إلى أن تكون الكلمة الواحدة منصرفة وغير منصرفة باعتبارين مختلفين، وما ذلك منهم إلا ؛لأنهم يكتفون في تخريج القراءة بالمطابقة لوجه نحوي، ولو كان ضعيفًا ، وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى .

٤- أنه يترجح – عندي- من توجيهات ترك تنوين"عزير" وجهان:

الوجه الأول - أنه حكاية قولهم ، ولا يقدر فيه خبر ولا مبتدأ؛ لأمرين:

أ- أنه قد كثرت الحكاية بعد القول، فقد قال الشيخ خالد الأزهري: "فحكاية الجمل مطردة بعد القول" وفروعه من الفعل، والوصف بأنواعهما" [٣].

ب-أنه لما حكى عنهم هذه الحكاية قال تعالى مخبرًا :﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾{ سورة التوبة:٣٠} .

(١) ينظر:معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٥٦)،ومعاني القرآن للفراء (١/ ٤٣١)، وجامع البيان للطبري ط هجر (١١/ ٤١١) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(٢/ ٤٤٢)،وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١١٥).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٢٣)،والتبيان في إعراب القرآن للعكبري(٢/ ٦٤٠) والبحرالمحيط (٥/ ٤٠٢)،والدر المصون(٦/ ٣٨)، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٢٣١٤/٥.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٧٩) .

الوجه الثاني– ما ذهب إليه الفراء من أن "عُزَيْرًا" مبتدأ، و"ابنًا" خبره، وحذف التنوين منه ؛لالتقاء الساكنين؛ لثلاثة أمور:

أ- ثبوته في لغة العرب شعرًا ونثرًا، فقد ذكر ابن جني أن له نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسًا(١).

ب- أنه موافق لمعنى القراءة الأخرى بالتنوين(٢).

ج - أنه يطابق ما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾{ سورة التوبة: ٣٠ }.

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ١٨٨) .

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٤/ ١٨٣) ،وسر صناعة الإعراب (٢/ ١٨٨).

ثالثًا – القراءات في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾{ سورة البقرة: ٨٣ } بتنوين (حسنا) وتركه .

قال البنا الدمياطي:" واختلف في ﴿حُسْنًا﴾ فحمزة والكسائي وكذا يعقوب وخلف، ووافقهم الأعمش بفتح الحاء والسين[١] صفة لمصدر محذوف، أي: قولًا حَسَنًا، والباقون بضم الحاء وإسكان السين[٢]، وظاهره كما قال أبوحيان: إنه مصدر ، وأنه كان في الأصل: قولًا حسنًا ، إما على حذف مضاف أي: ذا حسن، وإما على الوصف بالمصدر ؛ لإفراط حسنه، وعن الحسن: بغير تنوين بوزن القُربى والعُقبى[٣]، أي: كلمة أو مقالة حُسنى"[٤] .

توجيه القراءات:

لا خلاف بين المعربين والمفسرين في توجيه "حَسَنًا" بالفتح والتنوين أنه صفة لموصوف محذوف، تقديره: وقولوا للناس قولًا حسنًا[٥]، وأما "حُسْنًا" بالضم والتنوين، ففيه أربعة أوجه:

---

(١) ينظر:الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/ ٥٤٨،والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣١٥) ،ولطائف الإشارات لفنون القراءات ١٤٨٠/٤.

(٢) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/ ٥٤٨،والنشر في القراءات العشر (٣١٥/٢).

(٣) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ص ٦٨، ولطائف الإشارات لفنون القراءات ١٤٨٠/٤.

(٤) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ١٨٣).

(٥) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٣٤) ،وجامع البيان للطبري (٢/ ١٩٥) ،وإعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٤)،و الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٢٨)،و مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٠٢) ،والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٨٤)،والبحر المحيط (١/ ٤٦٠)،والدر المصون (١/ ٤٦٦).

الأول – أنه مصدرٌ ، كالشُّكر والكُفر ،وَقَع صفةً لمحذوفٍ، بتقدير مضاف، والتقديرُ: وقولوا للناسِ قَوْلاً حُسْناً أي: ذا حُسْن. قاله الزجاج، والفارسي، ومكي، وابن أبي مريم(١) ، واستظهره أبو حيان، والسمين الحلبي(٢).

الثاني– أنه مصدر وُصِفَ به مبالغةً، كأنه جُعِلَ القولُ نفسُه حَسَنًا. قاله الأخفش(٣)،وتبعه الزمخشري، وابن أبي مريم (٤) .

الثالث– أنه صفةٌ على وزن فُعْل، وليس أصلُه المصدرَ، بل هو كالحُلْو والمُرّ، فيكون بمعنى "حَسَن" بفتحتين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْن وحَسَن، كالبُخْل والبَخَل، والحُزْن والحَزَن، والعُرْب والعَرَب. قاله الأخفش(٥) ،وتبعه الفارسي، ومكي، وابن أبي أبي مريم، والعكبري(٦).

الرابع – أنه منصوبٌ على المصدرِ من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلْيَحْسُن قولُكم حُسْنًا. قاله الفخر الرازي(٧).

وأما القراءة الثالثة (حُسْنى) بوزن "فُعْلى" ،فهي قراءة شاذة ،ظاهرها أنها مؤنث أفعل التفضيل المجرد من "مِن" والإضافة ،ولذا حكم عليها الأخفش، والطبري،

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٦٤)،و الحجة (٢/ ١٢٧)،والكشف عن القراءات السبع وعللها ٢١٦/١، والموضح ٢٨٦/١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٥٩،والدر المصون (١/ ٤٦٦).

(٣) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٣٤).

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ١٥٩)، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٢٨٦/١.

(٥) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٣٤).

(٦) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٢٨) ،والكشف عن القراءات السبع ٢١٦/١ والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٨٤)، والموضح ٢٨٦/١.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣/ ٥٨٨).

والزجاج، والنحاس وغيرهم بالخطأ ؛ لمخالفتها للقياس اللغوي ؛لأن قياس (أفعل التفضيل) إذا لم يذكر معه المفضل منه أن يكون بالألف واللام ،مذكرًا كان أم مؤنثًا ،فقياسه – هنا – أن يقال: الحسنى ،بالألف واللام[1].

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية حول التوجيهات السابقة لتنوين "حسنًا" وتركه :

الإشكال الأول – نقل أبو حيان عن ابن الأنباري قوله:" فأما من قرأ: « وقولوا للناس حُسنى»، فقال أبو بكر بن الأنباري: اتفق النحويون على ردِّ هذه القراءة " [2] .

التفصيل :

معنى هذا الكلام أنه لا وجه لهذه القراءة يعول عليه عند متقدمي النحويين؛ لأنها مخالفة للقياس النحوي؛ لذا نجد الطبري يعول في تخطئتها على أنها لم تجر على سنن كلام العرب ،فيقول:" وذلك أن العرب لا تكاد أن تتكلم بـ(فُعلى وأفْعل) إلا بالألف واللام أو بالإضافة، لا يقال: جاءني أحسن ،حتى يقولوا: الأحسن، ولا يقال: أجمل ،حتى يقولوا: الأجمل، وذلك أن الأفْعل والفُعلى لا يكادان يوجدان صفة إلا لمعهود معروف، كما تقول: بل أخوك الأحسن، وبل أختك الحُسنى، وغير جائز أن يقال: امرأة حُسنى، ورجل أحسن"[3] ،وابن عطية يعول في ردها على

(١) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٣٤)،وجامع البيان للطبري (٢/ ١٩٦) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٦٣)،و إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٤)، والخصائص (٣/٣٠٤) والمحرر الوجيز (١/ ١٧٢)،و إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/١١٠).

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٣٣٥).

(٣) جامع البيان للطبري (٢/ ١٩٦).

على كلام سيبويه ،فيقول:" وقرأ قوم "حسنى" مثل: فُعْلى، ورده سيبويه[١] ؛ لأن أفعل وفعلى لا تجيء إلا معرفة"[٢]، لكن بعض العلماء خرجوا هذه القراءة أربعة .

تخريجات:

الأول – أنه مصدر على فُعلى، مثل: الرُّجعى، والبُؤسى، والنُّعمى، قاله الفارسي وابن جني، والزمخشري، وابن عطية، وابن يعيش، والمنتَجب الهمَذاني[٣] ،ولكن اعترض عليه بأنه يَحْتاج إلى إثبات "حُسْنى" مصدرًا من قولِ العرب: حَسُنَ حُسْنَى، كقولهم: رَجَع رُجْعى؛ إذ مجيء "فُعْلى" مصدرًا لا يَنْقَاس[٤].

الثاني – أنه فُعلى مؤنث أفعل، إلا أنّه استعمل استعمال الأسماء، فأخرج منها لام المعرفة حيث صارت بمنزلة الأسماء، مثل: دنيا . قاله الفارسي[٥] .

الثالث – أن يكون صفة لموصوف محذوف، أي: وقولوا للناس كلمة حسنى، أو مقالة حسنى، قاله أبوحيان ،وفسر الوصف بها بوجهين:

أحدهما- أن تكون باقية على أنها للتفضيل، واستعمالها مجردة من الألف واللام و الإضافة نادر، ويصح ذلك هنا؛ لأنها قراءة شاذة.

ثانيهما- ألا تكون للتفضيل، فيكون معنى حسنى: حسنة، أي: وقولوا للناس مقالة حسنة[١].

---

(١) الكتاب (٢/ ٢٢٤). قال سيبويه : " لا يكنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة" .

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٧٢).

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٣٠) ،والمحتسب لابن جني (٣٦٣/٢)،والخصائص (٣/ ٣٠٤) ،والكشاف (١/ ١٥٩)والمحرر الوجيز (١٧٢/١)،وشرح المفصل لابن يعيش (١٣٦/٤)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٣١١) .

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٦١) ،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤٦٨/١).

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٣٠).

الرابع – خرج ابن خالويه هذه القراءة على أن (حسنى) معدولٌ من (الحسنى) بالألف واللام، كما علل سيبويه منع (أخر) من الصرف بالعدل عن (الأُخَر) ، فقال:" فيجوز أن يكون "حسنى" معدولًا "[٢]. وهذا التنظير منه بين (حسنى) و(أخر) فيه نظر؛ لأن (أخر) جمع ،ولم يأت صفة بالألف واللام ، بخلاف "حسنى" ،فهو مفرد ، أتى صفة الألف واللام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾{ سورة الأعراف: ١٨٠}،ونصُّ سيبويه يدل على اختصاص "أخر" بالعدل دون المفرد قال: " قلت: فما بال " أخر" لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يكنَّ صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة، ألا إنك لا تقول: نسوةٌ صغرٌ، ولا هؤلاء نسوةٌ وسطٌ، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أصاغر، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها " [٣] .

الإشكال الثاني – ضعف بعض العلماء إعراب قراءة "حُسنًا" بالضم والتنوين صفة لموصوف محذوف؛ لما فيه من الإبهام، قال أبو جعفر النحاس: " قال محمد بن يزيد: يقبح في العربية أن تقول: مررت بحسن على أن تقيم الصفة مقام الموصوف، لأنه لا يعرف ما أردت"[٤] ،وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

الأول – أن المبرد صرح بجواز وقوع الصفة موقع الموصوف إذا كانت دالة علي الموصوف، قال: "لأن الوصف يقع في موضع الموصوف؛ إذ كان دالًا عليه ،وعلى هذا قول الله – عز وجل– :﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾{ سورة النساء:

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٤٦٠ ، ٤٦١).

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها ٨٤/١.

(٣) الكتاب (٢/ ٢٢٤، ٢٢٥) .

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٤).

١٥٩}" [١]، وقال:" فأما عشرون أيَّما رجل، فلا يجوز، وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن في بابها ، نحو: مررت بظريف ومررت بعاقل؛ لأنها أسماء جارية على الفعل" [٢] .

وعلل وقوع صفات الآدميين جوابًا لـ "ما" ، فقال:" والصفات للآدميين التي تقع عليها "ما" ، فهي نحو قولك: عندي زيد ، فأقول: وما زيد؟ فيكون جوابه: طويل أو قصير أو شريف أو وضيع"، وإنما أجزناه على بُعد ؛لأن الصفة قد تحل محل الموصوف، تقول: مررت بالعاقل، وجاءني الظريف"[٣].

الثاني – أن لحذف الموصوف –هنا – وإقامة (حسن) مقامه مسوغًا ذكره الفارسي ،فقال:"وحسن ذلك في (حسن)؛ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء، نحو: الأبرق، والأبطح، وعبد، ألا تراهم يقولون: هذا حسن، ومررت بحسن، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف[٤].

الثالث – أنه قد نزل القرآن بنظير ذلك[٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾{ سورة البقرة : ١٢٦}، أي متاعًا قليلًا[٦] ،وقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾{ سورة سبأ : ١١} أي: دروعًا سابغات، ولم يذكر الدروع؛ إذ دل وصفها على موصوفها[٧].

التعقيب:

ظهر – مما سبق – ثلاثة أمور:

---

(١) المقتضب (٢/ ١٣٧).

(٢) السابق (٤/ ٢٩٣).

(٣) السابق (٤/ ١٨٥).

(٤) الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٢٨).

(٥) ينظر الأمثلة : الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٢٨)،ومغني اللبيب (ص ٨١٦).

(٦) ينظر : الحجة في القراءات السبع وعللها(٢/ ١٢٨).

(٧) حجة القراءات لأبي زرعة (ص: ١٠٣).

١. أن البنا الدمياطي اكتفى في توجيه القراءات –هنا – بأرجح الآراء وأقواها، ولم يذكر الآراء الأخرى ؛اختصارًا .
٢. أن الدمياطي نسب القول إلى أبي حيان على غير عادته.
٣. أن أصل كلام أبي حيان عند الزجاج في معانيه ،فهو مسبوق بالزجاج والفارسي وغيرهما.

وأخيرًا ، فإن أولى التخريجات لقراءة(حُسنَى) وأصحها – في تقديري – أن تكون صفة مجردة من التفضيل بمعنى: وقولوا للناس مقالة حسنة ؛ لأن المقالة هي القول ،وقد أمروا أن يقولوا قولًا حسنًا ،قال الإمام الطبري:" لأن القوم إنما أمروا في هذا العهد الذي قيل لهم: وقولوا للناس باستعمال الحسن من القول دون سائر معاني الحسن، الذي يكون بغير القول، وذلك نعت لمعنى خاص من معاني الحسن، وهو القول"[(١)]،فتتفق هذه القراءة مع معنى القراءتين الأخريين بالتنوين: قولوا قولًا حَسَنًا، أو ذا حُسنٍ أو مقالة حُسنى.

كما أنه يضعف أن يكون (حُسنًا) بالضم منصوبًا على المصدرِ من المعنى؛ لأن اتصال الكلام على نسق واحد أولى من انفصاله على نسقين ،فضلًا عن أنه لم يقل به أحد من المفسرين أو المعربين قبل الفخر الرازي.

(١) جامع البيان للطبري (٢/ ١٩٦).

رابعًا – القراءتان في قوله تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾{ سورة المؤمنون: ٤٤ } **بتنوين (تترا) وتركه .**

قال البنا الدمياطي:" واختلف في ﴿تَتْرَا﴾ فابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بالتنوين منصرفًا[١]، فقيل: وزنه فَعْل كنَصْر والألف بدل من التنوين، ورد ذلك بأنه لم يحفظ جريان حركة الإعراب على رأيه، فيقال: هذا تتر، ورأيت تترًا ، ومررت بتتر، وقيل: ألفه للإلحاق بجعفر ، كهي في (أرطى)، فلما نون ذهبت؛ للساكنين، قال في الدر: "هذا أقرب مما قبله، ولكن يلزم منه وجود ألف الإلحاق في المصادر ،وهو نادر"[٢]، وافقهم اليزيدي[٣]، ...، والباقون بالألف بلا تنوين[٤]؛ لأنه مصدر مؤنث كدعوى "[٥] .

توجيه القراءتين: القراءتان بالتنوين وتركه لغتان عن العرب[٦]،قال الطبري: " والقول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان في كلام العرب بمعنى

---

(١) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/ ٥٧٤،والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٨)،وتحبير التيسير ص ٤٧٥.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣٤٥) .

(٣) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ٣٠١٥/٧.

(٤) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢/ ٥٧٤،والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٨)،وتحبير التيسير ص ٤٧٥.

(٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر(ص: ٤٠٤).

(٦) ينظر: الكتاب (٣/ ٢١١)، فالتنوين لغة قريش وبني كنانة، وتركه لغة أسد وتميم ونجد . ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٦٠٣) .

واحد"[١]، لكن اختلف في نوع الألف فيهما ،فالألف في القراءتين تحتمل ثلاثة أوجه:

الأول – أنَّها ألف إعراب، وأن وَزْنَ الكلمةِ (فَعْل) كفَلْس، فهو مصدر، كنصر نصرًا[٢]، وعليه فالألف في القراءة الأخرى بترك التنوين بدل من التنوين ،كأنه وصل بنية الوقف[٣].

الثاني– أن الألف في قراءة التنوين للإلحاق ،وفي القراءة الأخرى للتأنيث ؛فهو مصدر كدعوى [٤]،وهو ظاهر كلام سيبويه [٥]، وتبعه ابن جني، وابن عطية ، وغيرهما [٦].

الثالث – أن الألف للإلحاق في كلتا القراءتين [٧]،قال الفراء:" وإن شئت جعلت بالياء منها كأنها أصلية ، فتكون بمنزلة المعزَى تنون ولا تنون"[٨].

---

(١) جامع البيان للطبري (١٧/ ٤٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ١٤).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي(٣/ ٤٧٧)،وحجة القراءات لأبي زرعة (ص: ٤٨٧)،وتفسير القرطبي (١٢/ ١٢٥) .

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣٤٥) .

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١١) قال:"فأما ذفرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذفرى أسيلةٌ، ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلةٌ، وهي أقلّهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كما أن واو جدولٍ بتلك المنزلة.وكذلك: تترى فيها لغتان".

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب (١/ ١٥٦)،والمحرر الوجيز (٤/ ١٤٤)،والنكت في القرآن الكريم الكريم (ص: ٣٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٩٦) ،وشرح الكافية الشافية (١٧٤٩/٤)،والبحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٤٤)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣٥٥/٤) والمقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٣٨٤).

(٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣٤٥) .

(٨) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٦).

فنلخص من هذا أنه يُحتمل في قراءة التنوين وجهان، وفي القراءة الأخرى ثلاثة أوجه[١].

الدراسة والمناقشة:

هناك بعض الإشكالات النحوية حول التوجيهات السابقة لتنوين "تترا" وتركه :

الإشكال الأول – اعتمد السيرافي على الرسم العثماني في تقوية كون الألف للتأنيث أو للإلحاق، فقال:" وخط المصحف يدل على أحد القولين: إما التأنيث، وإما زيادة الألف للإلحاق؛ لأنها مكتوبة بالياء في المصحف (تترى)" [٢] ،وهذا الكلام فيه نظر؛ نظر؛ لأن الثابت في جميع المصاحف أنها مكتوبة بالألف[٣] ، قال أبو عمرو الداني : "وحدثنا فارس بن أحمد، قال: حدثنا جعفر بن محمد ،قال: حدثنا عمر بن يوسف، قال: حدثنا الحسين بن شيرك قال: حدثنا أبو حمدون، قال: حدثنا اليزيدي، قال: كُتِبَتْ " تترا " بالألف، وكذلك رأيتها أنا في مصاحف أهل العراق ، وغيرها ،وأحسبهم رسموها كذلك على قراءة من نوَّن أو على لفظ التفخيم"[٤] وقال أبو داود سليمان بن نجاح:" تترا" كتبوه بالألف على اللفظ والتفخيم ، أو على نية التنوين"[٥] ،فلا وجه لكلام السيرافي ،إلا أن القياس الإملائي أن تكتب الألف في " تترى" بالياء؛ لأنها رابعة.

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي (٥/ ٢٩٥، ٢٩٦) ،وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٧٧)،والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٥٥)،والدر المصون (٨/ ٣٤٥) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٧٨) .

(٣) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود (٤/ ٨٩١)،ودليل الحيران على مورد الظمآن الظمآن للمرغني (ص: ٢٩١ ، ٢٩٢) .

(٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ٥١) .

(٥) مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود (٤/ ٨٩١) .

الإشكال الثاني – إن صح كون تترى بالتنوين مصدرًا ،فلا يصح أن تكون الألف فيه للإلحاق ،قال الفارسي:" ولا نعلم شيئًا من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق"[١] ،لكن لم يوجب أبو حيان وجود النظير حتى يصح تخريج القراءة عليه[٢]،وهذا فيه نظر؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

الإشكال الثالث– أن القول بأن الألف فيه إعراب رُدَّ بأنَّه لم يُحْفَظْ جَرَيانُ حركاتِ الإعرابِ على رائِه، فيُقال: هذا تَتْرٌ، ومررت بتَتْرٍ، نحو: هذا نَصْرٌ، ورأيت نصرًا، ومررتُ بنصرٍ، فإذا لم يُحْفَظْ ذلك بَطَلَ أَن يكونَ وزنُه فَعْلًا [٣]، ولهذا – عندي – وجه ؛لأن رسم المصحف يقويه ،ولأن القياس لا يأباه – كما قال السيرافي[٤] – فإن أصله : وتر من المواترة ،قلبت واوه تاء على غير قياس[٥]،وأن ابن يعيش ذكر ذكر أنه يُصغر على تُتير[٦]، دون ألف ،وقد صرح الواحدي بأن (تترى) على القراءتين مصدر أو اسم أقيم مقام الحال؛ لأن المعنى متواترة [٧].

التعقيب:

ظهر – مما سبق– تسعة أمور :

---

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٤٤) .

(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٤٤) ،والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣٤٥/٨).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٧٨).

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٣/ ٨١) ، والبحر المحيط في التفسير (٧/ ٥٤٤) ،والدر المصون (٨/ ٣٤٥).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤١٩).

(٧) ينظر: التفسير الوسيط (٣/ ٢٩٠).

١. أن من أهم أسباب اختلاف العلماء في تحديد نوع الألف في " تترى" الاختلاف في كتابته بين قياس الرسم الإملائي ،وخواص الرسم العثماني، فمن اعتمد كتابته بالياء لم يذكر وجه أن تكون ألفه للإعراب ،ومن نظر إلى الرسم العثماني أجازه ،ويؤكد هذا موقف الفارسي ؛إذ يقول:" فإن كان في الخط ياء ،لزم أن يحمل على (فَعْلَى) دون (فَعْلًا)، ومن قال: تترًى، فأراد به (فعلًا) ،فحكمه أن يقف بالألف مفخّمة، ولا يميلها"[١]،وقد علل الطاهر بن عاشور وجه الرسم العثماني – هنا – فقال:" واعلم أن كلمة (تترا) كتبت في المصاحف كلها بصورة الألف في آخرها على صورة الألف الأصلية ،...، فلعلَّ كتاب المصاحف راعوا كلتا القراءتين، فكتبوا الألف بصورتها الأصلية؛ لصلوحية نطق القارئ على كلتا القراءتين"[٢].

٢. أنه يقوى – في تقديري– الاحتمال الثاني ،وهو كون الألف في "تترى" منونًا للإلحاق ،وغير منون للتأنيث ؛لأنه رأي سيبويه وجمهور النحويين والمفسرين[٣].

٣. لا مانع – من وجهة نظري – من جواز الاحتمال الأول ،وهو أن تكون الألف فيهما ألف إعراب ؛موافقة للرسم، ولأنه لا يتصور أن تكون الألف

---

(١) الحجة في القراءات السبع وعللها(٥/ ٢٩٦).

(٢) التحرير والتنوير (١٨/ ٦٢).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١١) ، والمقتضب (٣/ ٣٣٨)، وسر صناعة الإعراب (١٥٦/١)،و الكشاف للزمخشري (٣/ ١٨٨)،والمحرر الوجيز (٤/ ١٤٤)،والنكت في القرآن الكريم (ص: ٣٥٠)، ومفاتيح الغيب للرازي (٢٣/ ٢٧٨) ،وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣٩٦) ،وشرح الكافية الشافية لابن مالك(٤/ ١٧٤٩)،والبحر المحيط (٥٤٤/٧)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٣٥٥) والمقاصد الشافية للشاطبي (٣٨٤/٦)،وحاشية الصبان (٣/ ٣٧٧).

للتأنيث فيه من جهة ،وتكون للإلحاق من جهة أخرى[١]، فاتفاق القراءتين على وجه واحد أولى من اختلافهما.

٤. لا وجه لكون الألف على القراءتين للإلحاق ؛لاستحالة أن تكون "تترى" معرفة ،فقد فرق العلماء بين المعرفة والنكرة فيها بالتنوين، يقول المبرد: " أما ما كانت ألفه للتأنيث؛ نحو: حبلى، وسكرى، فقد تقدم قولنا فيه أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ،وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق، فمصروف في النكرة؛ لأنه ملحق بالأصول، وممنوع من الصرف في المعرفة؛ لأن ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث"[٢] .

٥. أن البنا الدمياطي اكتفى بإيراد بعض الأوجه –هنا – اكتفاء منه بالأقوى .

٦. عزا الدمياطي ما نقله من السمين الحلبي إلى كتابه " الدر المصون" على غير عادته.

٧. اكتفى الدمياطي بإيراد الإشكالات على بعض الأوجه دون مناقشة لها.

٨. لا يترتب على اختلاف نوع الألف في (تترى) كبير أثر في المعنى ؛لأنه إما أن يكون حالًا بمعنى: متواترة ،أو صفة لمحذوف ،أي: إرسالًا متواترًا [٣].

٩. الأثر المترتب على اختلاف العلماء في نوع الألف – هنا – هو إمالة الألف أوعدمها ،فإذا كانت للتأنيث أو للإلحاق جازت الإمالة ،وإن كانت حرف إعراب لم تجز[٤].

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٣٧٧).

(٢) المقتضب (٣/ ٣٣٨).

(٣) ينظر: الدر المصون (٨/ ٣٤٥).

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٨٠)، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص:١٢٣).

خامساً - قراءة (عباقريَّ) في قوله تعالى:﴿وَعَبۡقَرِيّٖ حِسَانٖ﴾{ سورة الرحمن:٧٦}

قال البنا الدمياطي:" قرأ ابن محيصن "عباقريَّ" بألف بعد الباء وكسر القاف وفتح الياء بلا تنوين ممنوعًا من الصرف، وكأنه لمجاورة (رفارف)" . [١]

الإشكال الوارد في القراءة :

ورد في هذه القراءة إشكال، فقد اعترض عليها كثير من النحويين؛ لمخالفتها القياس اللغوي، قال الفراء: "الرفارف قَد يكون صوابًا، وأمَّا العباقريّ، فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح" [٢].

وقال الزجاج: "وهذه القراءة لا مخرج لها في العربية؛ لأن الجمع الذي بعد ألفه حرفان، نحو: مساجد ومفاتيح ، لا يكون فيه مثل: عباقري؛ لأن ما جاوز الثلاثة لا يجمع بياء النسب، لو جمعت"عبقري" كان جمعه (عباقرة)"[٣]، وقال النحاس: " وهذا غلط بيِّن عند جميع النحويين "[٤]،وقال الزمخشري:" وهذا لا وجه لصحته"[٥]،وقال السمين:" وهي مُشْكِلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءَيْ النسَبِ، وكأنَّ هذا القارىءَ تَوَهَّمَ كَوْنَها في مَفاعِل، فمنعَها من الصرفِ"[٦].

الدراسة والمناقشة:

وجه مخالفة هذه القراءة للقياس أربعة أمور:

---

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (ص: ٥٢٨).

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ١٢٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٠٤، ١٠٥).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢١٣).

(٥) الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٥٤).

(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ١٨٧).

١. أنه لو أراد جمع (عبقريّ) ، لكان القياس (عباقر) أو(عباقرة) دون ياء النسب؛ لأن القياس حذف الزوائد في الجمع ،قال ابن مالك:" ولا يُستبقى – دون شذوذ – في هذا الجمع مع أربعة أصول زائدٌ إلّا أن يكون حرف لين رابعًا"[١] .

٢. أنه لو أراد النسب إلى (عباقر) الجمع ،لكان القياس عند النسب ردّه إلى المفرد ،فيقال: عبقريّ، كما يقال في النسب على مساجد: مسجدي[٢] ، قال الرضي:"وإن كان جمعًا له واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد، ككتابي في كُتُب"[٣].

٣. أنه لو نسب إلى الجمع (عباقر) على أنه جمع سُمي به بلد بعينه ،لكان القياس صرفه، قال النحاس: "لأنهم قد أجمعوا جميعًا أنه يقال: رجل مدائني بالصرف"[٤] ، فضلًا عن عدم ثبوته اسمًا[٥].

٤. أنه ليس في كلام العرب جمعٌ بعد ألفه أربعة أحرف– كما ذكر الفراء والنحاس[٦].

---

(١) لم أجده في تسهيل ابن مالك ولا شرحه له ،لكنه في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٨٢٩).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ١٠٤ ، ١٠٥)،وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢١٣ ،٢١٥)،ومفاتيح الغيب (٢٩/ ٣٨٢).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ٧٨).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢١٣).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢١٤).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ١٢٠)، وإعراب القرآن للنحاس (٤/ ٢١٣).

وقد أجيب عن هذا الإشكال بأربعة أجوبة :

الأول – أن ابن جني عدَّ (عباقريَّ) من الشاذ قياسًا، الكثير استعمالًا ،وخفف من مخالفته للقياس بورود زيادة الياء بعد ألف الجمع في(عناكيب)، وأنها – هنا – في آخر الكلمة ،فقال:" وهو شاذ في القياس مع استمراره في الاستعمال. نعم، إذا كان قد جاء عنهم عنكبوت، وعناكيب، وتخربوت، وتخاربيت ، كان (عباقريّ) أسهل منه؛ من حيث كان فيه حرف مشدد، يكاد يجري مجرى الحرف الواحد، ومع ذلك أنه في آخر الكلمة، كياءي بخاتي وزرابي"[(١)]، وفي تخريجه نظر؛ لأن كثرة الاستعمال تحتاج إلى دليل ، ولأن(عناكيب) يختلف عن(عباقريَّ)؛لأنه جاء على (مفاعيل) بزيادة حرف المد ،وهو أيسر من زيادة المشدد.

الثاني – أن يكون أصله (عباقر) جمع (عبقر)، ثم أُلحق ياءَ الإضافة، فصار(عباقري)، ثم زيدت عليها ياء أخرى، كما زيدت في أَعْطَيْتُكِيهِ، وكإلحاقهم الياء الهاء في بِهِي، فلما كانت الياء بعد هذه الحروف التي هي قريبة من الياء، كانت زيادتها مع الياء أَولى؛ لأنها نظيرتها، ثم أدغمت ياء الإضافة في المزيدة، فبقي (عباقريّ) [(٢)].

وهذا التخريج ظاهر التكلف؛لأن زيادة الياء لإشباع الهاء المكسورة ثابت وسائغ بخلاف زيادتها على ياء المتكلم.

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٠٦).

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦/ ٧٦).

الثالث – أنها ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع، زيدت فيها الياء المشددة لغير النسب شذوذًا، وشذوذها أنها خالفت القياس في زيادة ما بعد الألف على المعروف. (١)

وهذا التخريج لا مانع منه،لاسيما أن القراءة معدودة في الشواذ، فلا يضر وصف وجهها بالشذوذ اللغوي.

الرابع – علل أبو حيان منعه من الصرف بأنَّه لما جاور(رفارِفَ) الممتنعَ امتنع هو من الصرف مُشاكلةً(٢)، وتبعه السمين الحلبي(٣)، ولا يعكر على هذا التخريج إلا أنه ليس له نظير، فإن المجاورة لها أثرها في صرف ما لا ينصرف ، أما المنع من الصرف ؛للمجاورة فلا نظير له.

التعقيب:

في تقديري أن التخريج الثالث أرجح ما تخرج عليه هذه القراءة ؛لأنه لا يُشترط فيما قرئ شاذًّا أن يكون له وجه قوي في العربية ،وأنه قد روي عن قطرب أن (عباقريَّ) ليس منسوبًا(٤).

وظهر – مما سبق – أن الدمياطي متابعٌ لأبي حيان والسمين الحلبي في تعليله للمنع من الصرف بالمجاورة.

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد (٩/ ٤٨٣٠)،وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٨/ ١٣٩) وتفسير الآلوسي (١٤/ ١٢٤).

(٢) ينظر : البحر المحيط في التفسير (١٠/ ٧٢).

(٣) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ١٨٧).

(٤) ينظر : الكشف والبيان للثعلبي (٢٥/ ٣٩٢)،وتفسير القرطبي (١٧/ ١٩٣).

الخاتمـــة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى ، أما بعد،،

فبعد هذه الرحلة الماتعة في كتاب(إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)،ودراسة ما قرئ فيه بالتنوين وتركه استخلصت جملة من النتائج:

١. أنَّ جملة ما قرئ بالتنوين وتركه في القراءات الأربع عشرة أربع وسبعون كلمة قرآنية .
٢. أنَّ جملة التراكيب التي قرئ فيها بالتنوين وتركه ستة تراكيب.
٣. أنَّ ما نسب إلى سيبويه من تسميته التنوين بالحدث غير صحيح.
٤. أنَّه يصح اجتماع التنوين بساكن لغة وقراءة، خلافًا لمن منعه من البصريين.
٥. صحة دلالة (لا) العاملة عمل(ليس)على نفي الجنس احتمالًا؛ لما ورد من قراءات ترجح ذلك.
٦. رجحان مذهب البصريين في جواز إعمال المصدر المنون؛ لوروده في القرآن والقراءات المتواترة.
٧. صحَّح البحث ما نسب إلى الفراء من منعه إعمال المصدر المنون، وبيَّن أن في ذلك نظرًا؛ لأن نصوصه في(معاني القرآن) تؤكد إجازته إعمال المصدر المنون.
٨. رجَّح البحث مجيء الإضافة المعنوية بمعنى (في)؛ لوروده في القراءات القرآنية.
٩. صحَّح البحث مذهب الكوفيين في جواز إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لوروده بكثرة في القراءات.

١٠. بيَّن البحث أن فيما ادعاه مكي بن أبي طالب – من أن الحمل على المعنى قبل اللفظ قد جاء في موضعين من القرآن – نظرًا.

١١. أنَّه لا وجه لمكي بن أبي طالب في التفرقة بين مصطلحي التمييز والتفسير، وأن الصحيح أنهما وجه واحد، لا وجهان كما ذكر مكي– رحمه الله.

١٢. أنَّ ما نسب إلى الأخفش من منعه تقديم الحال على عامله، فيه نظر؛ لأنه جاء في معانيه ما يخالفه.

١٣. رجح البحث جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ تخفيفًا، خلافًا لمن منعه؛ لوروده في القراءات.

١٤. أنَّ تنظير ابن خالويه بين (حسنى) و(أخر) في المنع من الصرف فيه نظر.

١٥. أنَّ ما نقل عن المبرد من عدم إجازته إقامة الصفة مقام الموصوف في نحو: مررت بحسن، فيه نظر.

١٦. ما ذهب إليه السيرافي من أن (تترا) كتبت في المصاحف بالياء ،فيه نظر.

١٧. أنَّ للرسم العثماني أثرًا في اختلاف العلماء في توجيه بعض القراءات.

١٨. أن البنا الدمياطي فلم يخرج في توجيهاته عن المتقدمين إلا في توجيه واحد، وفيه نظر.

وأخيرًا ،يوصي الباحث بأمرين :

أ– إعادة تحقيق كتاب(إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)تحقيقًا علميًّا ،لاسيما في الجانب النحوي.

ب– الاهتمام بربط الدراسات النحوية بالدلالة في ضوء القراءات القرآنية .

(وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

ثبت المصادر والمراجع

١- آثار البلاد وأخبار العباد لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨٢هـ) ، دار صادر – بيروت(دون).
٢- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق: الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر (دون) .
٣- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي(ت ٦٣١هـ) تح/ عبد الرزاق عفيفي ط المكتب الإسلامي، بيروت– لبنان .
٤- ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) تح/د رجب عثمان محمد ،مراجعة د/رمضان عبد التواب ، ط/ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط أولى١٤١٨ هـ /١٩٩٨م .
٥- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) تح د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت،ط ثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٦- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تح/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة مكتبة الخانجي – القاهرة (دون) .
٧- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه/عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
٨- الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي ت (٩١١ هـ) ت / أ. د/ محمود يوسف فجال ط/ القاهرة ــ مكتبة الثقافة الدينية ،الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م .
٩- الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن البَاذِش (ت ٥٤٠هـ) ط/ دار الصحابة للتراث (دون) .
١٠- الأمالي لابن الحاجب (عمرو بن عثمان بن الحاجب ت ٦٤٦ هـ) تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة ،ط/دار الجيل بيروت ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت (٥٧٧ ه) ،ومعه الانتصاف عن الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ،طبعة دار الطلائع (دون) المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١ ه) تح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي ، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (دون) .
١٣- إيجاز البيان عن معاني القرآن لمحمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري (ت نحو ٥٥٠هـ) تح: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ .
١٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)تح / الدكتور موسى بناي العليلي ،طبعة إحياء التراث الإسلامي – وزارة الأوقاف العراقية (دون) .
١٥- الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ) تح: محمد عبد المنعم خفاجي ط: دار الجيل – بيروت ، الطبعة: الثالثة (دون) .
١٦- باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوريّ الغزنوي الشهير بـ(بيان الحق) (ت بعد ٥٥٣هـ) تح/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة ١٤١٩ هـ /١٩٩٨م.
١٧- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ) تح/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت ١٤٢٠ هـ .
١٨- البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير ت ٦٠٦هـ ، تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .
١٩- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني(ت ٤٧٨هـ) تح/ صلاح بن محمد بن عويضة ، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م .

٢٠- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧ م .
٢١- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي(السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تح / مجموعة من المحققين ، ط/دار الهداية (دون).
٢٢- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت ١٢٣٧هـ) دار الجيل- بيروت.
٢٣- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦ هـ)تح/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية،بيروت ـ لبنان (دون)
٢٤- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)تح/ علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه(دون) .
٢٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ت/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي بيروت ط/أولى ١٤٠٦ هـ /١٩٨٦م.
٢٦- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة ،الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٢٧- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)للطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) ، ط/ الدار التونسية للنشر- تونس١٩٨٤ هـ .
٢٨- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ت أ . د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ط أولى ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠م ، و كنوز إشبيليا، الرياض ،ط/أولى١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م..

٢٩- التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ/ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٣٠- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسيّ (المتوفى: ٣٧٧هـ) المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٠ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح/ محمد عبد الرحمن المفدى ط/ مطابع الفرزدق- الرياض ١٤٠٣هـ.

٣١- تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) (الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، تح/الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة الأستاذ نظير الساعدي ، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

٣٢- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) تح/د: عبدالله بن عبدالمحسن التركي ط/دار عالم الكتب ،الرياض ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .

٣٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير(ت٧٧٤هـ)تح/سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشروالتوزيع، ط/ ثانية١٤٢٠/ ١٩٩٩م.

٣٥- تفسير الماوردي = النكت والعيون للماوردي (ت ٤٥٠هـ) تح السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان (دون) .

٣٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) ،دراسة وتحقيق أ٠د/علي محمد فاخر ، و أ٠د/جابر محمد البراجة، و أ٠د/إبراهيم جمعة العجمي، و أ٠د/جابر السيد مبارك ،و أ٠د/علي السنوسي محمد ،و أ٠د/محمد راغب نزال ط. دار السلام ،القاهرة ط أولى ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٨- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، ط/ دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٩- جمال القراء وكمال الإقراء لعلي بن عبد الصمد، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تح/ د. مروان العطيَّة ،و د. محسن خرابة ، ط/ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٤٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي(الحسن بن قاسم) تح /د . فخر الدين قباوة ،و أ/محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ـــ بيروت ،ط /أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٤١- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني تحقيق طه عبد الرءوف سعد ـ ط/المكتبة التوفيقية (دون) .

٤٢- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)،تح/عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ـ بيروت، ط رابعة ١٤٠١هـ .

٤٣- الحجة في القراءات السبع وعللها لأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) تح /بدر الدين قهوجي ،وبشير جويجاني،ط / دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

٤٤- حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ) تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة (دون).

٤٥- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص – المحقق: الدكتور أحمد طه حسانين سلطان مطبعة الأمانة الطبعة : الأولى سنة ١٤١١ هـ – ١٩٩٢ م.

٤٦- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تح/ عبد الحكيم بن محمد ،ط/ المكتبة التوفيقية (دون) .

٤٧- درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ) المحقق: عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ .

٤٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت٧٥٦ ه) تح/د أحمد محمد الخراط ،دار القلم ،دمشق (دون).

٤٩- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رب النبي الأحمدي فكري ، عَرب عباراته بالفارسية / حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط أولى ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.

٥٠- دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تح/ محمود محمد شاكر ، ط/ مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني بجدة ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

٥١- دليل الحيران على مورد الظمآن لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ) الناشر: دار الحديث- القاهرة (دون).

٥٢- ديوان عنترة ، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي ، طبعة المكتب الإسلامي (دون) .

٥٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، تح/ علي عبد الباري عطية ، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى١٤١٥ هـ .

٥٤- سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث القاهرة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٥٧- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ت (٦٨٦هـ) تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٥٨- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك ت ٦٧١هـ ، تح د /عبدالرحمن السيد ،ود/ محمد بدوي المختون ، ط هجر للطباعة والنشر ، ط أولى ١٤١٠ هـ /١٩٩٠م.
٥٩- شرح تنقيح الفصول للقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ) المحقق: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
٦٠- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ) المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
٦١- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعةالحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .
٦٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) تح/عبد المنعم أحمد هريدي ط/جامعة أم القرى ،مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ،ط أولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٦٣- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت (٣٦٨هـ) تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .
٦٤- شرح القصائِد العشر ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي(ت ٥٠٢هـ)عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية ، عام النشر: ١٣٥٢ هـ .

٦٥- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
٦٦- شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي(ت نحو ٤٤٠هـ)تح/حازم سعيد حيدر ،مكتبة الرشد – الرياض.
٦٧- شواذ القراءات للكرماني ،تح/شمران العجلي ،ط/مؤسسة البلاغ ـ بيروت (دون) .
٦٨- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي(ت ٦٦٩هـ) تح/السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/أولى ١٩٨٠م.
٦٩- علل النحو لأبي الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
٧٠- عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م .
٧١- العناية بالقرآن الكريم وعلومه من بداية القرن الرابع الهجري إلى عصرنا الحاضر ،تأليف: د. نبيل بن محمد آل إسماعيل الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة(دون) .
٧٢- غرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم برهان الدين الكرماني، (ت نحو ٥٠٥هـ) ط / دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة، مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت (دون) .
٧٣- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج القسم

الدراسي: د. جميل بني عطا ، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٧٤- القراءات الشاذة وتوجيهها في كلام العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي ،بيروت – لبنان ١٤٠١/١٩٨١م

٧٥- قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) تح/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

٧٦- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهُذَلي (ت ٤٦٥هـ) تح/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب ، ط/ مؤسسة سما للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ /٢٠٠٧ م .

٧٧- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ) تح: محمد نظام الدين الفتيح ،دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

٧٨- الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون مطبعة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٧٩- كتاب المصاحف لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني (ت ٣١٦هـ) تح/ محمد بن عبده ،ط/ الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة ط /أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٨٠- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط/ دار الكتاب العربي – بيروت ط ثالثة / ١٤٠٧ هـ ،ومعه تخريج أحاديثه للزيلعي .

٨١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)تح/جمال الدين محمد شرف ،دار الصحابة للتراث بطنطا الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م .

٨٢- الكنز في القراءات العشر لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ (ت ٧٤١هـ) تح: د. خالد المشهداني الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٨٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري(ت ٦١٦هـ) تح/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط أولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٨٤- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ .

٨٥- لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) تح/ مركز الدراسات القرآنية – طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية (دون) .

٨٦- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري ، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت (دون) .

٨٧- اللمحة في شرح الملحة لشمس ابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٨٨- المبسوط في القراءات العشر لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ (ت ٣٨١هـ) تح/ سبيع حمزة حاكيمي ، ط/ مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٨١م .

٨٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ت/علي النجدي ناصف ،د/عبد الحليم النجار ،د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط/المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٩٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق : عبد السلام عبدالشافي محمد دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط /أولى ١٤٢٢ هـ .
٩١. المحصول لفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
٩٢- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٩٣- مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح الأندلسي (ت ٤٩٦هـ) ط/ مجمع الملك فهد ـ المدينة المنورة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
٩٤-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ،الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
٩٥- المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) تح/ محمد عبد الخالق عضيمة ومراجعة: د. رمضان عبد التواب ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٤٠١ هـ /١٩٨١م.
٩٦- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي ، المحقق: د. علي جابر المنصوري ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن عام النشر: ٢٠٠٢ م .
٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت٧٦٩) تح /محمد كامل بركات ط/ دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٩٨- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ) تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ، ط/ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
٩٩- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ) ط/ مركز البحوث في كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

١٠٠- معاني القرآن للأخفش(ت٢١٥هـ)تح/ د هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط أولى١٤١١ هـ . ١٩٩٠م.

١٠١- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي /و محمد علي النجار ،وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – ط أولى (دون) .

١٠٢- معاني القرآن للنحاس تح/ محمد علي الصابوني مركز إحياء التراث جامعة أم القرى ط/أولى١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٠٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تح/د عبد الجليل عبده شلبي ،عالم الكتب بيروت ط/ أولى ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .

١٠٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة السادسة،١٩٩٨م .

١٠٥- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ .

١٠٦- المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري،تح/علي بو ملحم ،دار ومكتبة الهلال ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٠٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (٧٩٠ هـ) تح/ مجموعة محققين ، طبعة مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط / أولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

١٠٨- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح/محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة / عالم الكتب - بيروت (دون) .

١٠٩. المقدمة الجزولية في النحو لعيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة ، طبع ونشر: مطبعة أم القرى (دون).

١١٠- المقنع في رسم مصاحف الأمصار لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)
المحقق: محمد الصادق قمحاوي ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة(دون).
١١١- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان ، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م .
١١٢- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)،دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
١١٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥)تح/عمر حمدان الكبيسي، طبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ،طبعة أولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
١١٤- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة الأولى ١٤١٢ ١٩٩٢. م.
١١٥- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح الشيخ/علي محمد الضباع(ت١٣٨٠ هـ)ط/ دار الكتب العلمية (دون).
١١٦- النكت في القرآن الكريم لعلي بن فَضَّال المُجَاشِعِي (ت ٤٧٩هـ) دراسة وتحقيق/ د. عبد الله عبد القادر الطويل ، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
١١٧- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)
الناشر: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين- السعودية (٣ رسائل دكتوراه) ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م .

١١٨- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، ط/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.

١١٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ط: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

١٢٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي تح/عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية (دون).

١٢١- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي(ت ٤٦٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط أولى١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م .